

طارق حبي

قيم التقدم

اقرأ

سلسلة ثقافية شهرية
تصدر عن دار المعارف

الأهمل



دارالمعارف

اقرأ

سلسلة ثقافية شهرية
تصدر عن دار المعارف

[٦٧٠]

رئيس التحرير: **رجب البنا**

تصميم الغلاف : منى جامع

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع

طارق حجي

قيم التقدم



دار المعارف

إن الذين عنوا بإنشاء هذه السلسلة ونشرها ، لم يفكروا إلا فى شىء واحد ، هو نشر الثقافة من حيث هى ثقافة ، لا يريدون إلا أن يقرأ أبناء الشعوب العربية . وأن ينتفعوا ، وأن تدعوهم هذه القراءة إلى الاستزادة من الثقافة ، والطموح إلى حياة عقلية أرقى وأخصب من الحياة العقلية التى نعيشها .

طه حسين

وَلَمْ أَرَ فِي عُيُوبِ النَّاسِ شَيْئًا

كَنَقْصِ الْقَادِرِينَ عَلَى التَّمَامِ

«المتنبي»

مقدمة

يحاول هذا الكتاب أن يطرح موضوعاً أعتقد أنه مرشح أكثر من أى موضوع آخر ليكون «محوراً» يلتقى حوله مثقفون كثيرون فى مصر اليوم ، وقد يختلفون فى تفاصيله ولكنه يبقى مؤهلاً لكى يكون محل مساحة من الاتفاق تتجاوز مساحات الاختلاف .

وينطلق كل فكر يحتويه هذا الكتاب من إيمان بأن هناك ثلاثة مستوياتٍ لثلاثية كيانات: «الإنسانية» .. و «الحضارات» .. و «الثقافات» . ويقوم هذا الفكر على أن «الحضارات» أفق أعلى من أفق «الثقافات» .. وأن «الإنسانية» أفق أعلى من أفق «الحضارات» .. وأن «قيم التقدم» هي من مكونات الأفق الأعلى أى أفق «الإنسانية» وهو ما يجعلها فوق خلافت «الحضارات» وخلافت «الثقافات» .

ورغم أن كل أفكار هذا الكتاب تتعلق بأفق الإنسانية ، إلا أنها قد تصلح - فى نفس الوقت - لتوجيه العلاقة بين «الحضارات» لدرب «الحوار» عوضاً عن تركها تسقط الآن بقوة الفوضى الناجمة عن غياب الحوار (الديالوج) لتصبح «مُسيرة» على «درب الصراع»

أو «دربِ الصدام» - والمستقبل ، أى مستقبل ، كما يقول «سارتر» هو (ما يُصنع فى «مطبخ الآن»).. وبالتالى فإنَّ السؤالَ حول طبيعة العلاقة المستقبلية بين الحضارات، وهل تكون «حواراً» أم «صداماً»؟ هو سؤال توجد إجابتان محتملتان عنه : فمستقبل العلاقة بين الحضارات يمكن أن يكون فى صيغة الحوار كليةً إذا كانت جهودُ الفكر اليوم تهدف لذلك، كما أن مستقبل العلاقة بين الحضارات يمكن أن يصبح فى إطار الصدام إذا كانت جهودُ الفكر اليوم ستترك «العربة» تسير بقوة الدفع الذاتى لجريمة عدم تأصيل الحوار .

طارق حجبى

أول ديسمبر ٢٠٠١ .

الفصل الأول
ملاحظات جوهرية
حول موضوع «قيم التقدم»

(أ)

فى أواخر سنة ٢٠٠٠ دعتنى الجامعة الأمريكية بالقاهرة للحديث
عن طبيعة الإصلاح الذى أنشده للتعليم فى مصر. وفى محاضرتى
بمبنى «المعسكر اليونانى» بالجامعة تحدثت باستفاضة عن الفارق
بين «التغيير الكمى» فى نظام تعليم معين وبين «التغيير الكيفى
أو النوعى». وقلت: إننا أولينا «التغيير الكيفى أو النوعى» القليل من
العناية والاهتمام نظراً لبقاء فلسفتنا التعليمية قائمة على «التلقين»
و «اختبارات الذاكرة» مع قليل جداً من الاهتمام بالإبداع «والحوار»
(«الديالوج» فى مواجهة «المونولوج») وبقاء التعليم قائماً على فكرة
أن المدرس «جهاز إرسال للمعرفة» وأن التلميذ أو الطالب «جهاز
تلق واستقبال لما يرسله المدرس». وعندما دعتنى جامعتا برنستون
(Princeton) وكولومبيا (Colombia) فى شرق الولايات المتحدة
وجامعة كاليفورنيا بيركلى (California Berkeley) فى غرب الولايات
المتحدة فى الربع الأول من سنة ٢٠٠١ لإلقاء محاضرات على طلبة
أقسام الدكتوراه بمراكز دراسات الشرق الأوسط بها عدت فى هذه
المحاضرات إلى ضرورة حدوث ثورة تعليمية فى منطقة الشرق الأوسط
إذا كان المراد هو غلبة سيناريو السلام (السلام الحقيقى القائم على

الشرعية ومبادئ القانون الدولى) والتنمية الشاملة (اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا)... وأن هذه الثورة التعليمية على تعقدها وتركيبتها تقوم فى الأساس على فلسفة تتوخى بذر قيم معينة سميتها «قيم التقدم» .

ثم عدت منذ شهر أغسطس ٢٠٠١ للاهتمام الفكرى المكثف بهذه القيم كرد فعل لقنوطى الشديد من وجود موضوع عام كبير لا تتشردم فى مواجهته الآراء فى مجتمعنا. فنحن إن تحدثنا عن (محمد على) أو (طه حسين) أو (جمال عبد الناصر) أو (أنور السادات) أو (العلمانية) أو (التنوير) أو (الحدائث) أو (العولمة) أو (السلام فى الشرق الأوسط) فسوف نختلف كمجموعات فكرية من البداية اختلافات لا سقف لها وسيصل بنا التشردم إلى أبعد مدى كما أن حبل الحوار المتحضر القائم على العقلانية والموضوعية سينقطع من البداية ويدخل العديدون منا فى «مواويل تراشق بأقذع النعوت والتهم».

ولا يخفى كاتب هذه السطور أنه عندما بحث عن موضوع «قد» لا يحدث حوله هذا الانقسام والتشردم (أو على الأقل يحدث حوله انقسام بدرجات أخف) لم يجد إلا هذا الموضوع الذى كان قد «زاره» فكريا عدة مرات فى محاضرات ومقالات متفرقة وهو موضوع «قيم التقدم». وهكذا، بدا لى الموضوع وكأنه أكثر المواضيع قابلية للبعد عن التناول من زوايا أيولوجية: فليس فى موضوع قيم التقدم بالشكل

الذى أتناوله ما يدعو لتقسيم الناس لإسلاميين وغير إسلاميين أو لاشتراكيين ورأسماليين أو لناصريين وساداتيين... فقد بدا لي الموضوع (بالكيفية التي تناولته بها في المحاضرات التي أشرت إليها في مستهل هذا الحديث) «غير مذهبى» أى «غير أيديولوجى» إلى حدٍ بعيدٍ - وهو ما سؤل لي أن النظرة إليه والحوار بشأنه «قد» تكون أدنى للموضوعية والحياد وعدم التشردم والتمذهب كما يحدث عادةً في معظم حواراتنا العامة المعاصرة.

وقد أكون بهذا التصور مُغرقاً في الخيال أو عدم الواقعية - ولكن منذ متى كان «كسر الجمود» يأتى إلاً من أفكار أولئك الذين يملكون القدرة على الحلم والخيال؟ .. إن بعض مدارس الإدارة الحديثة تتطلب في تفكير رجال الإدارة العليا توفر صفتين قد يظهران متناقضتين في البداية - إلاً أن حقيقة الواقع غير ذلك، فهناك أفراد عديدون (هم الذين ينجحون في أعمال الإدارة العليا) تتوفر فيهم الصفتان وهما: القدرة على الخيال Power of Imagination والشعور بالواقع Sense of Reality فعسى أن يكون تصورى عن إمكانية تعامل المثقفين والرأى العام فى واقعنا اليوم مع موضوع قيم التقدم تعاملاً خالياً من التمذهب والتشردم - عسى أن يكون تصورى هذا متسماً بالتوازن ما بين «القدرة على الخيال» و «الشعور بالواقع» وألاً أكون قد «فررت» بهذا الموضوع تحت شعور طاغٍ باليأس من إمكانية تناول

موضوعٍ عامٍ هامٍ في واقعنا بالعقل والحكمة والموضوعية وليس بمسكٍ
الحجارة في اليد لرجم الموضوع (أو صاحبه) لاعتیاد البعض منا على
«مسك حجارة الرجم» أكثر من اعتياده على «الحوار» - فالأول
«أسهل» عقليا ويمكن صاحبه (إذا أراد) أن يلصق بنفسه «أشرف
النعوت» وبخصوصه «نقيض كل ذلك» .

(ب)

ولا أتصور أن أكون فى بداية كتيب بعنوان «قيم التقدم» دون أن أشير لإشكالية فكرية يصعب على أى مثقف ألا يتوقف أمامها وهو ينظر فى كتيب بعنوان «قيم التقدم» وأعنى إشكالية (هل تؤدى الديمقراطية لشيوع وذيوع قيم التقدم هذه التى أسلط الضوء على أهمها فى هذا الكتيب أم أن هذه القيم قادرة - حتى فى بيئات ذات حظ متواضع من الديمقراطية - أن تخلق مناخاً عاماً يعجل من تعاضل الهامش الديموقراطي وتحوله إلى ديموقراطية رحبة؟... بل إن هذا البعد جعلني أتساءل عن مدى معقولية تقديم كتيب بعنوان «قيم التقدم» إذا كان من المنطقى أن يقطع البعض الطريق على عربة هذا الكتيب بلافتة تقول: وهل من سبيل لتأصيل ونشر هذه القيم فى ظل هامش ديموقراطى قد يكون متنامياً إلا أنه بالقطع ضئيل! ... أقول: كاد هذا الهاجس الفكرى يحملنى على إلحاق مادة هذا الكتيب برمتها إلى «ملف الكتابات المرجأ نشرها»: وهو الأغزر مادة، رغم أن «ملف الكتابات المنشورة» يضم آلاف الصفحات... كاد هذا الهاجس أن يحمل هذا الكتيب الجديد إلى «الملف المؤجل» لولا مصادفة

مطالعتي لعددٍ من الدراساتِ عن تجاربِ عشرِ دولٍ في جنوبِ شرقِ آسيا وأمريكا اللاتينية كانت منذَ عشرين سنة (بدون طفرةٍ اقتصادية) و(بدون ديموقراطية) و(بدون قيمِ التقدم التي يتحدث هذا الكتيبُ عنها) ثم أضحت غنيةً (نسبياً) بالعناصرِ الثلاثة. ورغم علمي (وعلم الكثيرين في واقعنا) بهذه التجاربِ وتسلسلِ فقراتِ نهضتها، إلا أنني كنت بحاجةٍ لمواجهةِ فحواها في هذا الوقتِ بالتحديد... وفحوى هذه الدراسات أن البشرية كما عرفت تجاربَ كانت فيها «الديموقراطية الرحبة» هي الإطارُ العام الذي في ظله حدثت النهضةُ الاقتصادية والعلمية والتعليمية والثقافية والاجتماعية وبمحاذاة ذلك رسخت قيم التقدم في مجتمعاتها؛ فإن هناك تجاربَ أخرى (مثل الدول التي تقدمت بطفرةٍ واضحةٍ في جنوبِ شرقِ آسيا وأمريكا اللاتينية) كان النهج فيها مختلفاً : فعوضاً عن عملية «الطبخ الهادئة والطويلة» للتطور كما حدث في أوروبا على مدى قرون؛ فإن تجاربَ هذه الدول - ذات الطفرات في آسيا وأمريكا اللاتينية قامت فيها قاطرتان بجذب المجتمع لعملية التنمية والتطوير: أما القاطرة الأولى فتمثلت في كادر بشريٍّ من القيادات التنفيذية كان من جهةٍ يجسد قيم التقدم وكان من جهةٍ ثانية يفرضها فرضاً على المناخ العام... وأما القاطرة الثانية فتمثلت في إصلاحِ جوهرىٍّ وجذريٍّ للنظام التعليمي وإقامة النظام الجديد على أساسٍ من

«قيم التقدم» بحيث تخدم «القاطرة الأولى» المدى القصير والمتوسط... بينما تخدم «القاطرة الثانية» المدى المتوسط والطويل... ومن خلال عمل القاطرتين - وبالقيادة والقُدوة والتعليم الخلاق- تنتشر «قيم التقدم» وتخلق مناخاً عاماً يسمح بالحرّاك الاجتماعي الفعّال والمثمر وتخلق طبقةً وسطى عريضةً وذات ركائز ثقافية واقتصادية في آن واحد ويواكب ذلك «إصرارٌ حتمي» (مع «استعداد مواز») على توسعة الهامش الديمقراطي وهو ما حدث بحذافيره في تجارب بلدان الطفرة في آسيا وأمريكا اللاتينية - وهو الرد الوحيد المعقول على دعوة البعض بأن بعض الشعوب عليها أن تنتظر طويلاً قبل حلول الديمقراطية الرحبة بزعم أنها شعوبٌ غير مستعدة لمثل هذه الديمقراطية الرحبة. فانتظار الديمقراطية بعد قرن دعوى لا يقبلها إلا أنصار الاستبداد (وأنصار فوائده) أما أنصار الديمقراطية (بصفتها أعظم إنجازات البشرية منذ وجدت) فإنهم لن يتوقفوا عن البحث عن صيغ تحقق الديمقراطية الرحبة وخلال عقود معدودة من الزمن مع خلق أطر وآليات الديمقراطية في نفس الوقت حتى لا تكون الديمقراطية (بغير تنمية شاملة) الجسر الذي يعبر عليه أعداء الديمقراطية من ضفة (السلطة) إلى ضفة (السلطة المطلقة إلى أبد الآبدین).

وهكذا ، فإننى أعتقدُ أننا لا ينبغي أن نشتغل عن «قيم التقدم»
بأية أطروحاتٍ تقول: إنها غيرُ قابلةٍ للغرسِ بتربتنا.

وأخيراً ، فإننى أقدمُ الكتيب وأنا أعلمُ علمَ اليقين أننى قدمت
«معظم قيم التقدم» ولم أقدم «كل قيم التقدم» — بمعنى أن ما أُسلط
عليه الضوء فى هذا الكتيب ليس إيراداً على سبيلِ الحصرِ لقيم التقدم
وإنما هى مجرد أمثلة لما أعتقد أنه «من أهم هذه القيم»... ويبقى من
حق الآخرين الإضافة والحذف — للقائمة المعروضة فى هذا الكتيب
— فالغرضُ هو الحديث عن «قيم تصنع التقدم» وليس الزعم بحصرِ
هذه القيم .

الفصل الثاني

أهم قيم التقدم



الوقت

ما أكثر الذين يتحدثون في واقعنا عن الفارق بين (قيمة الوقت) عند أفراد المجتمعات الأكثر تقدماً وبين قيمته ومعناه لدينا. ويتفاوت المعنى المقصود من فردٍ لآخر: فبينما تدل العباراتُ عند البعض على نظرة خارجية (وربما سطحية) للظاهرة عندما يظنون أن الشعوب الأكثر تقدماً في تعاملها مع الوقت هي مجردُ شعوبٍ منظمة ودقيقة، فإن البعض الآخر يملك نظرة أكثر عمقاً تدرك أن الأمر أكبر وأعمق وأوسع وأخطر بكثير من مجرد فارق بين (شعوبٍ دقيقة في مسألة الوقت) و (شعوبٍ أقل دقة في التعامل مع الوقت). فجوهر الأمر أعمق بكثير من كلماتٍ مثل (الانتظام) و (الدقة) و (الانضباط) فكل هذه العبارات وعشرات غيرها هي مجرد المظاهر النهائية لاختلافٍ عميق في فهم وتقدير وتقييم (بل وتقديس أو عدم تقديس) الوقت. ففي المجتمعات الأكثر تقدماً الوقت هو الإطار الذي من خلاله تتم الخطط وتنفذ وتعد المشروعات وتحوّل من فكرة إلى واقع؛ فالوقت هو إطار كل شيء: إطار كل فكرة... وإطار كل مشروع... وإطار كل خطة... وإطار كل برنامج... وإطار كل إصلاح... بل وإطار

كل التطورات الاقتصادية والعلمية والتعليمية والثقافية والاجتماعية. وبالتالي فإن من لا يعرف قيمة الإطار لا يعرف بالضرورة قيمة أى شىء يمكن أن يحتويه هذا الإطار .

ومن أكثر الأمور غرابة أن الكثيرين في مجتمعنا يظنون أن تقديس الوقت واحترامه والالتزام بالمواعيد التزاماً شبة عسكري هو مجرد (طبع) يتسم به البعض ولا يتسم به آخرون: وهذه زلة فكرية متكاملة الأركان ... فتقديس الوقت والإيمان العميق بحتمية احترامه واحترام المواعيد... ولزومية أن تكون كل الأفكار والمشروعات والخطط والبرامج فى ظل أطر زمنية... وأن عدم احترام الوقت والمواعيد هو شرخ فى المصداقية والكفاءة لا علاقة له بالطباع: فالناس لا يولدون بطبع يقدر الوقت ويحترمه وينظر للمواعيد وكأنها مواقيت سماوية وآخرون على خلاف ذلك... وإنما نحن بصدد مناخ ثقافى عام من فرط فقره فى تقديس الوقت والمواعيد والأطر الزمنية أصبح يفرز تلك الفكرة الخاطئة وجوهرها أن الذين يتشددون فى المواعيد والوقت هم أصحاب طبع معين جُبلوا عليه بينما الآخرون مختلفون (وكأننا بصدد مجرد اختلاف وتنوع لا ينمّان عن رقى فى حالة وتدهور فى الأخرى) .

إن التقدم والتحضّر والتمدن مسائل لا تحققها الأموال ولا تبلغها الثروات الطبيعية وإنما تحققها منظومة القيم الذائعة والشائعة فى المجتمع من قاعدته إلى قمته وأهم تلك القيم هى: تقديس الوقت ...

والإيمان بفعاليات العمل الجماعى ... والاهتمام البالغ بالبشر
(الموارد البشرية) ... والتعليم القائم على الإبداع (وليس التلقين) ...
وإشاعة روح توخى الكمال والتميز والسعى الدءوب للإتقان ...
ورسوخ فكرة عالمية المعرفة والعلم فى العقول منذ سنى التعليم
الأولى ... وقيام التعليم بخلق شخصيات إنسانية تنافسية -
فعن طريق توفر هذه المنظومة من القيم يتقدم الذين يتقدمون ...
وعن طريق انتفاء هذه القيم (وأحياناً وجود نقيضها) يتأخر
الذين يتأخرون ثم يغرقون فى خداع أنفسهم بأنهم متأخرون
إما لأن الظروف غير مواتية أو لأن الإمكانيات ناقصة أو لأن العالم
الخارجى يتآمر عليهم ولا يريد لهم خيراً - وكلها أوهام فى رؤوس
الفاشلين لا أساس لها على الإطلاق فى الواقع ولا مبرر لوجودها
إلا لتعزية الفاشلين عن فشلهم لأن البديل (وهو الحق
والمنطق والصواب والحكمة) أن يقولوا لأنفسهم إننا متأخرون لأننا
متقاعسون ولأننا نفتقر لآليات التقدم وكلها آليات توجد داخل
الإنسان وليس خارجه.

وهكذا يتضح جلياً أن تقديس الوقت وتقديره واحترامه وتأسيس
كل أنشطة الإنسان والمؤسسات والمجتمع بأسره على أساس أطر
زمنية تحترم الوقت كاحترام المؤمنين للعقائد هو ليس مجرد (صفة
من صفات البعض) أو (طبع لدى البعض) أو (إحدى السجايا
أو حتى المزايا الشخصية) وإنما هى علامة فارقة بين منظومتين من

القيم: منظومة قديمة تنتمي إما للثقافة الزراعية في شكلها البدائي أو للثقافة البدوية وأنها واحدة من معالم مناخ ثقافي عام وليست مجرد طبع أو خصلة أو سجية. إن الدارس لتطور القيم يعرف أن الوقت لم يصبح تلك القيمة العليا المحورية والعلامة الفارقة بين المتأخرين والمتقدمين إلا منذ زمن الثورة الصناعية: فالثورة الصناعية هي التي فرضت ذلك الاهتمام المتصاعد بالوقت ودقته وقيمه وحتمية الالتزام به حتى وصلنا إلى نموذج فريد يتمثل في القطارات السويسرية التي تبدأ وتنتهي رحلاتها ليس بالساعة ولا بالدقيقة وإنما بالثانية، فيما يمثل ترجمةً عليا لقيم الصناعة ولقيم المجتمعات الخدمية، ثم هبت رياح ثورة الاتصالات وحقائق عصر التكنولوجيا فإذا بالتمسك بقيمة الوقت وتقديسها يبلغ حدا يشبه العقيدة الدينية في نفوس كبار المؤمنين.

وكما هو الحال في العديد من قيم التقدم فإن هذه القيم يسهل شيوعها وذيوعها إذا جاءت من الرقائيق العليا في الهرم المجتمعي أي في شكل أمثلة وقُدوة ممن يُفترض أنهم المثل الذي يُحتذى - أما إذا داس هؤلاء الذين يشكلون الرقائيق العليا للهرم المجتمعي قيم التقدم ومن بينها قيمة الوقت فإن انتشار هذه القيم في المجتمع يكون ما بين (المستحيل) أو (شبه المستحيل): فليست هناك مقولات أسلم ولا أحكم من الأقوال المأثورة (الناس على دين ملوكهم) و (السماك يفسد من رأسه) و (إذا

كان رب البيت على الدف ضارباً... إلخ) . ومعنى كل ذلك أن الرقائق العليا فى المجتمع من كبار المسئولين فى الإدارات الحكومية وقيادات الحياة الاقتصادية العامة والخاصة والوزراء وشاغلى المواقع المرموقة فى المجتمع ... إذا لم يكن هؤلاء قدوة فى قيم التقدم بوجه عام وفى قيمة تقديس واحترام وإجلال قيمة الوقت وإعطائها كل ما تعنيه من أبعاد هامة وخطيرة وذات صلة وثيقة بعملية التقدم - إذا لم يكن الأمر كذلك فقل على المجتمع السلام - لأن بث تلك القيم عن طريق الرقائق الدنيا من الهرم المجتمعى مسألة فى غاية الصعوبة إذ إن أفرادها لا يملكون عضلات فرض نموذجهم ومُكنة أن يكونوا مثلاً يحتذى وقدوة تُقتفى.

إن كاتب هذه السطور والذى كان القائد الإدارى الأول فى واحدة من أكبر المؤسسات الاقتصادية فى العالم لقراءة عقد كامل من الزمان وكان الرئيس الأعلى لآلاف من الخبرات العالمية وحملة أعلى الشهادات ومن جنسيات مختلفة (أكثر من ٢٠ جنسية) يجزم بأنه يستطيع أن يرى أمام ناظريه علاقة شبه مؤكدة بين تقديس الوقت واحترامه والالتزام به التزاماً يشبه التزام أشد المتمسكين بقواعد الدين والإيمان بأن التأخر فى المواعيد والإخلال بالالتزامات الموعدية وإنجاز الأعمال خارج الإطار الزمنى المتفق عليه وبين درجة الكفاءة - فمن بين عشرات الآلاف من كبار الشخصيات الاقتصادية والسياسية التى تعاملت معها وأنا فى موقع يسمح

بالتعامل مع زبدة المجتمعات ، كنت أرى بوضوح كامل أنه لا يمكن وجود شخص لا يقدس الوقت ويتأخر في المواعيد ولا يقدس الالتزام بالأداء في الإطار الزمني المتفق عليه إلا وهو في الوقت ذاته على غير درجة عالية من الكفاءة: فكل الأكفاء الذين قابلتهم في الحياة في عشرات المجتمعات كانوا ممن لا يتأخرون ثانية واحدة عن مواعيدهم ويلتزمون بالوفاء بإكمال مهام عملهم على أعلى درجات الإتقان في ظل زمن محدد وينظرون في نفس الوقت لمن لا يتسمون بهذه السمة بنظرة يشوبها قدر غير قليل من عدم التقدير - وكانت طبيعة عملي التي تقتضي التعامل مع خلفيات حضارية وثقافية متباينة تظهر لي بوضوح اختلاف ردود الفعل حول مسألة الوقت والمواعيد والالتزام بالأطر الزمنية : فعندما كنت أقوم بإلغاء تعاقد بمئات الملايين مع شركة لا تفي بتعهداتها في الأطر الزمنية المتفق عليها في دولة من دول العالم الثالث كان رد الفعل الغالب هو استهجان قرار من هذا النوع بينما كان نفس القرار إذا اتخذ في بيئة غربية أو في جنوب شرق آسيا يحظى بعظيم الاستحسان بل والإكبار والإجلال : والفارق أن جانباً كان يرى في القرار رد فعل مبالغ فيه تجاه مسألة غير ذات أهمية بينما كان الجانب الآخر يرى أن القرار جاء متفقاً مع قيم التقدم والتي لا تعرف تجاه الوقت إلا الإجلال والإكبار والتقديس والاحترام بل وتأسيس الحياة كلها على أساس من الأطر الزمنية التي لا يحق لأحد أن يتجاهلها أو يتجاوزها - بل

كانت الأغلبية في معظم المجتمعات من دول العالم الثالث تنظر لقرار مثل الذى ضربت به مثلاً وكأنه من قبيل الأطوار الغريبة : فلماذا المبالغة فى رد فعل تجاه شخص تأخر عن مواعده أو مقاول تجاوز الحدود الزمنية المتفق عليها - وهى مجتمعات وصل فيها التدهور القيمى لحد أن أصبح التأخر رمزاً للقيمة العالية للشخص ، فالأشخاص الكبار والمهمون وأصحاب القوة والمكانة من حقهم أن يكونوا متأخرين كيفما بدا لهم وعلى الناس أن ينتظروهم (!) ، فهم مهمون وأصحاب مسئوليات واسعة وعلى الآخرين أن يقبلوا ذلك (!!!) ... وفى المقابل فقد كنت أرى فى المجتمعات الأكثر تقدماً رجالاً يقومون بإدارة مشاريع بحجم يفوق مجمل حجم اقتصاد كل الدول العربية ولا يمكن أن يكونوا متأخرين دقيقة واحدة عن موعد بل ويفتخرون بأنهم يسبقون المواعيد وأن مؤسساتهم فى سباق مع الزمن بهدف أن يكونوا فى إطار المواعيد المتفق عليها بل ويكون هدفهم فى كثير من الأحيان لا أن يقابلوا الحدود الزمنية المتفق عليها بل أن يسبقوها. وقد أصبح يقينى راسخاً أن كل من لا يعرف كيف يضبط مواعيده ومواعيد عمله ومواعيد تنفيذ مشروعاته إنسان أو شركة أو مؤسسة مدموغة بالفشل الإداري (بل ولدى اعتقاد راسخ أنهم بنفس القدر لا يتقنون كل الأشياء الأخرى التى يقومون بها فى الحياة) - وأى استثناء من ذلك أو أية محاولة لقبول استثناءات من ذلك هى ضد العلم والتمدن والتحضر وحركة التاريخ فى المجتمعات

المتقدمة. وهناك فارق كبير بين الالتزام بالمواعيد واحترام الوقت بدافع الخوف وهو موجود في بعض الأحيان (في دول العالم الثالث) وبين أن يكون تقديسُ الوقت واحترامه والالتزام بالأطر الزمنية المحددة هو ديدن الذين يحترمون أنفسهم وينتمون للعصر ويسايرون قيم التقدم: ففي كل مجتمعات العالم الثالث يذهب النواب للمجالس النيابية (البرلمانات) متأخرين ويظلون في اجتماعاتهم في حالات فوضى عارمة ما بين متحدثٍ مع زميل وآخر يُجرى حواراً على الهاتف المحمول وثالث يكتب في أوراق ورابع يُجري حواراً مع أحد المسؤولين - ثم نجدهم جميعاً في الجلسات التي يحضرها رئيس الدولة في كل دول العالم الثالث: ملتزمين بالحضور في الموعد... ملتزمين بآداب حضور الاجتماعات العامة: وهم هنا لا يفعلون هذا من باب تقديس الوقت واحترام المواعيد وإجلال الأطر الزمنية وإنما بدافع آخر لا يخفى عن فطنة القارئ. وهذا الدافع لا يخلق التقدم المنشود، لأن التقدم والتنمية يصنعها المؤمنون لا الخائفون.

ومما أساء لقيمة الوقت وحُرمتها وأهميتها وكونها واحدة من أسس الرقي وقيم التقدم وجود طبقة من الأثرياء الجدد في عددٍ من دول العالم الثالث كانوا في معظمهم بسطاء التعليم والثقافة وتكونت ثرواتهم بفعل وفضل علاقاتهم السياسية والعامة وليس لكونهم عبقریات إدارية أو اقتصادية أو علمية - ولما شاع نموذجهم في عددٍ

من المجتمعات وصاروا في صدارة الواجهة الاجتماعية أصبحوا مصدراً جديداً لبث القيم السلبية ومنها منهجهم في التعامل مع الوقت، فهم أبعد ما يكونون عن فهم واحترام قيمة الوقت كأساس حضارى وقيمة من قيم التقدم، إذ إنهم فى حد ذاتهم طبقة طفيلية انهمرت عليها الأموال دون ثقافة ناهيك عما يعترى مصادر ثروتهم من شكوك تدعم استحالة أن يكونوا قدوة أو نموذجاً يُحتذى: فكيف يمكن لنا أن نقول للشباب فى مجتمعنا أن يحتذوا بقيادات الحياة الاقتصادية التى نسميها «رجال الأعمال» وهم تجسيد حى لعشرات القيم السلبية بوجه عام ولقيمة ازدياد الوقت والمواعيد بوجه خاص! ... إن طبقة رجال الأعمال والأثرياء الجدد (معظمهم وليس كلهم) فى عددٍ من دول العالم الثالث هم طبقة منقحة من رجال المافيا - فكيف يتسنى لنا أن ننتظر أن يكونوا قدوة تُتبع ومثالاً يُحتذى فى احترام الوقت أو فى أية قيمة إيجابية أخرى من قيم التقدم . ويحزننى - لأبعد الحدود - أن أكتب بقلمى أننى رأيتُ عن قرب عشرات من هؤلاء الذين يسمون بكبار رجال الأعمال فوجدتهم بالمقارنة بالشخصيات الاقتصادية العالمية الكبرى التى تعاملت معها خليطاً من أربعة عناصر: انعدام الموهبة الإدارية ... وفقر ثقافى مذهل ... وانتهازية سياسية بلا حدود ... وبُعدٍ مطلق عن قيم ومبادئ كبار الرجال - ووجدتُ أن معظمهم قد كَوّن مؤسساته وأعماله على أرضية من

العلاقات وليس على أساس من الكفاءة والعبقرية الإدارية والاستعمال الاقتصادى النموذجى لتكنولوجيا العصر أو القدرة على إدارة الخدمات - ومرةً أخرى يفرضُ السؤالُ نفسه : كيف لمثل هؤلاء أن يكونوا قدوةً ، إلا إذا كان رؤساءُ المافيا يصلحون لأن يكونوا قدوةً لأجيالٍ جديدةٍ من الشباب ؟!

ولا أجدُ من بين كل ما ذكرت في هذه الجزئية من هذا الفصل ما أرى فائدةً تكراره أكثر من قولى : إنه لا يمكن وجود قائد إدارى فعّال ومُنجز وعلى درجة عالية من الكفاءة إذا لم يكن تقديس الوقت مكوناً أساسياً من مكوناته ... ولا يعنى ذلك أن تقديس الوقت هو العنصر الوحيد للكفاءة ... فللكفاءة عناصر أخرى عديدة (تقديس الوقت من أهمها) وإن كانت الكفاءة لا تنهض كاملةً بدون باقى العناصر والتي بدونها لا يوجد تقدم .. ولا يوجد كادر بشرى من المديرين التنفيذيين القادرين على إنجاز المهمة التى تبدو للبعض مستحيلة بينما أعتقدُ أنا أنها سهلة وميسورة إلى أبعد الحدود ، وأعنى بلوغ درجة من التقدم الاقتصادى والتعليمى تجعلنا على مقربةٍ من دول جنوب أوروبا وفى نفس الوقت نسيرُ بمحاذاة حياة ثقافية وإعلامية وسلام اجتماعى يكفلون لنا معاً المجتمع الذى ننشده : مصر المزدهرة والمستقرة والأمنة التى

يعودُ فيها المصريون لسجايهم التي عُرِفوا بها عبر التاريخ
وكلها سجايا إنسانية نبيلة تقومُ على الخُلُق السَميح
والمودة والترايط واحترام الآخرين والبعد عن بُؤرات العنف
والتشاحن والصدام اليومي بين الأفراد والطبقات وسائر وحدات
وكيانات المجتمع.

«ثقافة النظم» . لا «ثقافة الأشخاص»

كنتُ أطلع منذ أيام مقالاً لأحدِ الكتابِ المعروفين عندما أوقفتني كلماته عن سفير مصر بواحدةٍ من الدول الكبرى، إذ بعد أن كال له المديح (وأغلب الظن عن حق) روى عن لسان شخصيةٍ مرموقة قوله في حق نفس السفير (لو كان الأمر بيدي لأبقيت على هذا الرجل سفيراً لمصر في ... دون اعتبار للقواعد التي تطبقها وزارة الخارجية، لأنه خسارة أن يترك كل هذه العلاقات ويأتي بعده من يبني من جديد) ... وإذا كان كاتبُ هذه السطور خليطاً من (رجل الإدارة) و (رجل الثقافة) فإن هذه العبارة (والتي كثيراً جداً ما كررها آخرون في حق آخرين) هي أكثرُ عبارةٍ تستنفر تفكيرَ الرجلين: رجل الإدارة ورجل الثقافة؛ لا لأنها (خطأ) فربما تكون صحيحةً وسليمةً من زاوية الواقع الآني، ولكن لأنها تستدعي موضوعاً من أهم وأخطر المواضيع المتعلقة بالعقل المصري وظروف وملابسات تكوينه التاريخية والثقافية وتجربته مع الأيام والرجال. إن هذه العبارة (والتي نسمعها من كثيرين عن كثيرين من المميزين في مواقعهم) تكشف بوضوح تام عن إيماننا المتأصل عبر التاريخ بدور الفرد أكثر من إيماننا بفاعلية

النظام (System) الذى يكون الفرد مجرد أداة من أدواته؛ مع بقاء الغلبة والأهمية والفاعلية للنظام وليس للأفراد المتميزين فى النظام.

وكإنسان مصرىً تكون خلال ربع القرن الأول من حياته فى مناخ مصرىً صرفٍ فإنني لم أفطن إلا بعد سنواتٍ للفارق الشاسع فى هذا المجال بيننا وبين مجتمعاتٍ أخرى لعل أهمها المجتمعات الأوربية الشمالية حيث يوجد النقيض: الاهتمام الشديد بتكوين الفرد تكويناً ثرياً ومتميزاً مع بقاء الغلبة والاهتمام الأكبر والفاعلية العظمى للنظام (The System) مما يجعل الإنسان فى هذه المجتمعات يرى تداعيات وانعكاسات ونتائج العبارة التى اقتطفتها من مقال أحد كبار الكتاب ... (دون أن يكون هدفى أن أناقش كاتب المقال فى صحة أو عدم صحة ما كتبه، فالأمر يقتصر على أن ما كتبه قد جذبنى للكتابة عن روح الملاحظة وليس عن الملاحظة فى حد ذاتها).

ففى مجتمعنا الذى يربط بين الإنجاز والكفاءة وتحقيق النتائج من جهة وبين صدفة وجود شخص ممتاز فى موقع معين من جهة أخرى يكون من العسير على معظم الناس أن يدركوا النتائج الوخيمة لهذا الواقع: فانتظار الصدفة أمر لا يخضع لأى قوانين معروفة وعقلانية... والإيمان بأن الشخص الممتاز يجب أن يبقى فى موقعه لأن التغيير سيأتى بمن يبدأ من جديد هو تسليم بالمشكلة أكثر من أن يكون حلاً لها... وصيغتنا فى هذا الأمر هى التفسير الواضح لانقطاع تواصل البناء (والتوجهات والجهود) فى حياتنا... وصيغتنا فى هذا

الشأن تعمل ضد الحراك الاجتماعي الذي هو أساس تقدم الطبقة الوسطى والمجتمعات... وصيغتنا في هذا الشأن تحمل في طياتها جذور مشكلات كبرى إذ إننا لا نقبل فقط أن نتحمل الثمن المرتفع للتعامل مع قوانين الصدفة وإنما نقبل في نفس الوقت النتائج التي قد تكون «رائعة» وقد تكون «مروعة» حسبما تأتي به الصدفة... وصيغتنا في هذا الشأن تتنافى مع حركة علوم الإدارة الحديثة والتي مع إيمانها بالقدرات الخاصة والمواهب فإنها تؤمن بشكل أكبر وأوسع وأعمق بالنظم (وليس بالأشخاص).

أما أول نتائج هذا الربط بين الإنجاز و «صدفة وجود شخص ممتاز في موقع معين» فهو أننا نقبل أن نترك أعنة الحياة والمستقبل لقوانين الصدفة والتي لا تخضع لقواعد معروفة أو حتى عقلانية. وهكذا، نكون أبعد ما يمكن عن أولئك الذين يساهمون في صنع وصياغة المستقبل وكأنهم تلاميذ الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر الذي كان لا يؤمن بأن هناك شيئاً اسمه المستقبل وأن المستقبل هو ما نصنعه الآن (سلباً أو إيجاباً أو تقاعساً) في مطبخ الزمن الآن. فالمستقبل يبدأ من لحظتنا الراهنة أو بالتحديد مما نقوم به «الآن» لصياغة «معالم الزمن الآتي». وعليه، فإننا نكون أبعد ما يمكن عن التخطيط الذي يحاول أن يرسم ملامح الغد وتفاصيله، فكيف نفعل ذلك ونحن نترك لقوانين الصدفة أن تأتي لنا ببعض المميزين -

أحياناً - فى بعض المواقع. إن هذا القانون هو النقيض الكامل لفكرتى
«النظام» (System) و «التخطيط» (Planing).

كذلك فإن الولع بأن يبقى الأشخاص المتميزون فى مواقعهم لأن
عدم بقائهم سيأتى بمن يبدأ من «الصفرة» هو سببٌ واحدٍ من أكبر
عيوبنا وهو خواء حياتنا (بدرجة كبيرة وليس بشكل مطلق) من
التواصل الموضوعى فى جهودٍ وخطوات البناء والتنمية - فالحقيقة أن
التقدم لا يتحقق إلا إذا كنا نملك آليات التواصل والاستمرار مع تبدل
الأسماء والوجوه. بل إن إيماننا بضرورة بقاء المتميزين فى مواقعهم
حتى لا يبدأ آخرون من الصفر هو اعترافٌ مؤلمٌ بواقع صعوبة
التواصل بين أجيال من الأفراد كما أن هذه السمة من سمات تفكيرنا
هى مرجع خلو (أو شبه خلو) حياتنا ممن يشغلون مواقع عامة بارزة
ويمدحون أسلافهم. وذلك نقيض الحال فى معظم المؤسسات السياسية
والاقتصادية والثقافية والتعليمية والإعلامية فى المجتمعات ذات
النصيب الوافر من التقدم. كذلك فإن القول بأن الخير كل الخير فى
بقاء كل متميز فى موقعه هو مدخل لعالم يخلو من الحراك الاجتماعى
والذى هو من أسس التفاعل الإيجابى وتقدم المجتمعات ومن
لزوميات بناء طبقة وسطى واسعة وقوية وصلبة تقود المجتمع.
كذلك، فإن الإيمان بالأشخاص وليس بالنظام يجعلنا عرضةً لأمر فى
غاية الخطورة : فبينما تقود «ثقافة النظام» لاستئصال أو استبعاد

العناصر الهدامة التي قد تصل لمواقع متميزة فإن «ثقافة الأشخاص» قد تأتي بالمتميزين كما أنها قد تأتي بالذين تسأتي كبريات المشكلات والأخطار والمضار مع مجيئهم ولا تكون هناك آليات فعالة لاستبعادهم في الوقت المناسب (الوقت هنا عنصر أساسي للفاعلية).

ويُضاف لكل ذلك أن صيغتنا في الافتتان بثقافة الأشخاص لا بثقافة النظام تحمل في طياتها تناقضاً وتناقضاً كاملين مع معظم معطيات علوم الإدارة الحديثة التي تحاول أن تأخذ من الأشخاص أعظم مزاياهم مع بقاء الغلبة لأطر النظام وآلياته وتقنياته : فالنظام في هذه الثقافات هو أساس التقدم والنجاح وليس بعض الأفراد (وإن عظمت مواهبهم) في بعض المواقع .

نحن إذن أمام ثقافتين متباينتين إلى حدٍ بعيدٍ : «ثقافة الأشخاص» والتي يسهل التعرف على ملامحها في واقعنا وتاريخنا منذ عشرات القرون ... و «ثقافة النظم» (Culture of Systems) وهي الثقافة التي نمت وتعاظمت أسسها ومعالمها في دول الحضارة الغربية ثم انتقلت إلى العديد من المجتمعات الأخرى التي لا تنتمي للحضارة الغربية مثل المجتمع الياباني والعديد من مجتمعات جنوب شرق آسيا بل وعددٍ من مجتمعات أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية. ومن غير المفيد الحديث عن «الأفضل» و «الأسوأ» والانطلاق من زوايا

اتهامية، فالذى حدث لدينا وأنتج «ثقافة الأشخاص» ضفيرة من الظروف التاريخية والثقافية ما كان لها أن تنتج غير ما أنتجت. والهدف من هذا الحديث كله أن نتساءل : هل يمكن لمجتمعات «ثقافة الأشخاص» أن تتحول تدريجياً لمجتمعات نظام أو نظم؟ والإجابة : نعم... بل : قطعاً نعم... فقد حدث ذلك فى أكثر من حالة... وكانت آليات حدوث ذلك آليات تعمل على إحداث تحول على المدى القصير وتمثلت فى كلمة واحدة هى «القدوة» التى حاولت (ونجحت) فى تحقيق قدر غير قليل من فرض ثقافة النظام، وأما الإنجاز الأكبر فمرهونٌ بآلية أخرى هى نظام التعليم الذى يضع نصب عينيه أنه وحده القادر على إنجاز التحول الأكبر فى هذا المجال عندما تُصمم برامج التعليم وهى تهدف لخفض الأبعاد الشخصية فى التفكير وتعظيم الأبعاد الموضوعية التى هى أساس أى نظام .

وعندما يحدث ذلك فإن بقاء بعض المميزين فى مواقعهم لا يتحول إلى «شبه معركة حربية» يمارسون من خلالها معركة : «أن يكونوا أو لا يكونوا»، ولا يكون من أكبر مشاغل الكثير من المسؤولين القضاء على من يصلحون للحلول محلهم وتبوء مواقعهم؛ ولا تكون العلاقة بين (الخلف) و (السلف) على ما هى عليه فى واقعنا : مترعة بالبغض والمشاحنة وعامرة بالنقد الذى يصل إلى عرض مستمر

للمثالب (الخلف يعرض مثالب السلف والسلف يتندر بمثالب
الخلف) بل ونصل إلى «مُناخ ثقافيٍّ عامٍ» يبحث فيه كلُّ مسئول
عمن يصلح للحلول - ذات يوم - محله ... فتدور عجلة الحراكِ
الاجتماعي ويحدث ما يسميه البعض بدوران النخب وهي أمور تكون
في حالة كمون استاتيكي كلي في ظل «ثقافة الأشخاص» ... حيث
تضمر فكرة التغيير وتصبح عند البعض مرادفاً للتدمير!

الإتقان

تحولت فكرة الإتقان إلى علم قائم بذاته هو (علم إدارة الجودة) والذي انضم خلال العقود الأربعة الأخيرة لمنظومة العلوم الاجتماعية بل وأصبحت هناك معاهد لا تقوم بتدريس إلا علم الجودة (Quality Management/ QM). ورغم أن هناك أدبيات كثيرة في علم الجودة أشهرها كتابات البروفيسور Deming الذي جرى العرف على اعتباره أباً أو أحد آباء «علم إدارة الجودة» إلا أنني لا أريدُ في مقال عام كهذا أن أدخل في تفاصيل وتفريعات علم إدارة الجودة والمواضيع الأساسية لهذا العلم وهي الجودة أو الإتقان في مرحلة التخطيط ثم الجودة أو الإتقان في مرحلة التنفيذ ثم المراجعة بعين تنظر للجودة والإتقان، ولكنني أريد أن أقول إن تواجد وتطبيقات علوم إدارة الجودة وتفشي ثقافة الإتقان ما هي إلا انعكاس لحقيقة كبرى ألا وهي وجود حراك اجتماعي فعال في المجتمع. فالإتقان ملمحٌ من ملامح المتميزين... والمتميزون هم الذين يفرزون مكونات ثقافة الإتقان ومفردات علوم إدارة الجودة... وإذا لم يكن المجتمع يسمح بحراك اجتماعي يبرز المتميزين من أبناء وبنات المجتمع فإن ثقافة الإتقان

لا توجد وتحل محلها ثقافة العشوائية وتعم في المجتمع كل بدائل صور ومشاهد الإيقان.

وكما ذكرت في فصل من فصول أحد كتبي تحت عنوان «التحول المصيري» فإن الحراك الاجتماعي الحر وتفاعلاته هما اللذان يجعلان أصحاب القدرات العليا من أبناء وبنات أي مجتمع يشغلون المواقع القيادية في كل مجالات الحياة في المجتمع وهو ما يفرز هرما اجتماعيا صحيحاً وسليماً قد يطلق البعض عليه أنه الهرم الذي أنتجته الداروينية الاجتماعية بينما يغضب البعض (ولاسيما إذا كان هؤلاء ينتمون لعلماء الاجتماع الاشتراكيين) ويفضلون أن نقول (ولا مانع لدينا) أن هذا الهرم لا يبني بالداروينية الاجتماعية وإنما يبني بالحراك الاجتماعي الحر والفعال والذي يتيح الفرصة لكل متميز ومتميزة من أبناء وبنات المجتمع لتقدم الصفوف والمشاركة بفاعلية في صنع الواقع والمستقبل: وهذه هي الخلفية الوحيدة التي تسمح بذيوع ثقافة الإيقان.

وعلى النقيض فإن المجتمعات التي لا تسمح تركيبها بالحراك الاجتماعي الحر تفتح المجال على مصراعيه أمام غير المتميزين وغير الموهوبين وأصحاب القامات المتوسطة لكي يحتلوا مواقع عديدة على رؤس الكثير من المؤسسات والتنظيمات والهيئات في المجتمع وهو ما يوجه ضربة قاضية لثقافة الإيقان ويشيع مناخاً ثقافياً مختلفاً تماماً أسميه بثقافة القامات المتوسطة وفيه يختفي الإيقان وتشن

الحروب بلا هوادة على المتميزين والمتميزات من أبناء وبنات المجتمع لأن أصحاب القامات المتوسطة هم المصدر الأول لهذا المناخ العام: فبدونه تتبدل قواعد اللعبة ويهبطون من مواقعهم العالية إلى مواقع أدنى تتناسب مع قدراتهم ومحدودية مواهبهم.

وموضوع الثقافة التي ينشرها «متوسطو القامة» بل والمناخ العام الذي يخلقونه هو موضوع يستحق الكثير من العناية من المفكرين والدارسين: لأن المثقف المستنير بوسعه أن يتصور كل ملامح الحياة والمجتمع والعلاقات التي تنشأ عن سيادة وشيوع «متوسطى القامة» وما يخلقونه من آليات لبقائهم وبقاء نوعياتهم في مواقع مؤثرة وكذلك الدمار الذي يحدثونه في «القيم» و «المثل» و «الأخلاق العامة» وكذلك انعكاسات شيوعهم على الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والإعلامية، وما يجرون المجتمع إليه من «انخفاض مروع» في «كل المستويات».

ومن النقاط التي يجدر توضيحها عند الحديث عن «الإتقان» و «إدارة الجودة» أن الإتقان ليس أمراً مرتبطاً بالتقدم التكنولوجي وإنما هو فكرة في رءوس بعض الناس. ويذكر كاتب هذه السطور أنه عندما كان يحاضر ذات يوم بمعهد جوران (Juran) لإدارة الجودة بالولايات المتحدة الأمريكية أنه أسهب في شرح فكرته أن «الإتقان» فكرة في رءوس المتميزين وليس ثمرة التكنولوجيا (فالتكنولوجيا نفسها ثمرة أخرى من ثمار تفكير المتميزين)...أذكر أنني عندما أسهب في

شرح هذه الفكرة وتطرقْتُ للحديث عن «الإتقان» في مصر القديمة وكيف أن بناء هرم خوفو بالذات يُعد مثالاً بلا نظير لكون الإتقان «فكرة في الرؤوس» قبل أن يكون أى شىء آخر، أذكر أن عميد المعهد الذى كنت أحاضرُ به علّق على هذه الجزئية بقوله إننى لست بحاجة لمزيد من الأدلة على صحة هذا الزعم لأن شعار معهد جوران نفسه ليس إلا عاملاً فرعونياً ينقش على جدار! ويعني ذلك أن أكبر معهدٍ فى العالم لعلوم إدارة الجودة لم يربط بين الإتقان وبين التقدم التكنولوجي إذ إنه وجد أن العامل المصرى القديم كان تشخيصاً لفكرة الإتقان... وتحفل مصر القديمة بأدلة كثيرة على أن الإتقان «فكرة» قبل أن يكون أى شىء آخر: فإذا قمنا بمقارنة بسيطة بين درجات الإتقان فى هرم الملك خوفو ودرجات الإتقان فى الهرمين الذين بناهما والدُ الملك خوفو وهو الملك سنفرو لأدركنا كيف يمكن أن تحدث طفرة هائلة فى مستويات ومعدلات الإتقان خلال سنواتٍ قليلة وهو ما لا يمكن أن يكون له تفسير إلا وجود كادر بشرى يجسد بدرجةٍ عالية دقائق فكرة الإتقان.

ولا أكاد أتصور وجود خلاف حول ما شهدته حياتنا المعاصرة من تدهور مذل فى مستويات ودرجات الإتقان فى مصر خلال نصف القرن الأخير وهو أمر لا يفسر إلا بانقلاب الهرم المجتمعى وتلاشى التمييز وما أدى إليه ذلك من شيوع ثقافة متوسطة القامة والذين لا يمكن

أن يكون الإتقان وشيوع روحه هدفاً لهم إذ إن فاقداً الشيء لا يُعطيه. إن شيوع قيم وثقافة ومستويات «متوسطى القامة» يجعلنا نكاد نرى كلمات الفقرة الأخيرة من المزمور ١٢ تتجسد كل لحظة أمام عيوننا :

(الأشرار يَتَمَشَّوْنَ فِي كُلِّ نَاحِيَةٍ عِنْدَ ارْتِفَاعِ «الأرذال» بين الناس).

غرس قيمة التعددية

إذا كانت «الديمقراطية» هي أعظم إنجازات الجنس البشرى منذ بداية مسيرة تمدُّنه وحتى هذه اللحظة فإن «التعددية» هي أحدُ منابع الديمقراطية . فلما كان الإنسانُ قد أصبح على يقينٍ من أن «التعددية» في المذاهب والآراء ووجهات النظر والذوق هي من أهم معالم «الإنسانية» فقد كان من الطبيعي أن تقوم النظم السياسية على أساس احتواء واحترام التوجهات المختلفة مع عدم السماح لأى منها (ولو كان يحظى بأغلبية قوية أو حتى مطلقة) من استئصال حق الآخرين في الاختلاف ورؤية الأمور بشكلٍ مختلفٍ والاعتقاد في برامج وأفكار ونظم ونظرياتٍ أخرى .

بل إن الإنسانية تحولت مع تطور مسيرة تمدنها من «التسليم بأن التعددية من معالم الإنسانية الأساسية» إلى «الاعتقاد بأن التعددية من مصادر ثراء الإنسانية» .. وأن التعددية هي من أهم منابع الإبداع والابتكار والتجديد والتجويد .

ورغم ذلك الإيمان بالتعددية على سطح الحياة المعاصرة فإن الغوص تحت جلدٍ معظم البشر في هذا العصر يثبت أننا لا نزال في مرحلة بدائية للغاية من تمثيل قيمة الإيمان بمعنى ومزايا التعددية - وينطبق ذلك على أكثر المجتمعات تقدماً (وفي طبيعتها المجتمع الأمريكي) كما ينطبق على كثير من الدول الأقل تقدماً بما في ذلك دول العالم الثالث. فلا يزال هناك زخمٌ من نقص الفهم وسوء الظن المتبادل بين الحضارات المختلفة يجعل فوائده وعوائده التعددية أقل بكثير من أن يمكن أن يكون كما يؤدي كل ذلك في غير كثير من الأحيان إلى محاولة البعض «تنميط العالم» وهو هدف مستحيل من جهة ويعارض التعددية من جهة أخرى ويبذر بذور الصراع والصدام الذين يمكن للإنسانية أن تعيش وتنمو وتزدهر بشكل أفضل بدونهما.

ومن الأدلة الواضحة على التراث الموهل من سوء الفهم وسوء الظن والأفكار المشوهة بشكل متبادل بين الحضارات فكرة الحضارة الغربية عن معظم الحضارات الشرقية والتي تقوم في بعض الأحيان على تصورات وهمية لا أساس لها من الصحة وكذلك فهم أبناء الحضارات القديمة للحضارة الغربية وهو فهم مشوب بتشوهات هائلة ويركز على المثالب ويتجاهل المناقب رغم تمتع معظم البشر في العالم بالعديد من إنجازات الحضارة الغربية .

وإذا كان البعض اليوم في الغرب بوجهٍ عام وفي الولايات المتحدة الأمريكية بوجهٍ خاصٍ يميل إلى أن العلاقة بين الحضارات ستكون

في المستقبل صراعاً وصداماً ولا سيما العلاقة بين الحضارة الغربية والإسلام، فإن أدبيات هذا الاتجاه تدلُّ على فقر معرفي مذهل: فكتاب (صدام الحضارات) لصموئيل هنتنجتون وغيره من الكتابات المماثلة لأشخاص مثل بول كنيدي وفوكا ياما هي خليط من الكتابات الصحفية / السياسية أكثر من كونها كتابات رصينة تقوم على معرفة واسعة بالحضارات ودون أن تتوفر لدى أصحابها الرؤية التي تسمح لهم بأن يروا آلية صنع سيناريو الحوار وعدم الاقتصار على سيناريو الصدام - ولا يعنى ذلك أن سيناريو الصدام مستبعدٌ وإنما يعنى أن سيناريو الحوار ممكنٌ إذا كانت الرؤيةُ في هذا الاتجاه وبُذلت الجهود الفكرية والثقافية لتدعيمه .

إن عالمَ اليوم الذى يرفع شعارات مثل (الديمقراطية) و (حقوق الإنسان) و (الحريات العامة) و (التعددية) ينبغى أن يدرك أن نبل هذه القيم لا ينفى أن تعامل الإنسان معها على أرض الواقع لا يزال في مرحلةٍ أولى وهو ما يجعل الممارسات العملية تتسمُ أحياناً بنقيض تلك القيم وينطبق ذلك بوضوحٍ على قيمة التعددية إذ ترفع الحضارة الغربية لواءَ قيمة التعددية بيدٍ ويرفع بعضُ أبنائها لواءَ تنميط العالم بيدٍ أخرى، وهي حالة ارتباك تعكسُ كون البشرية في مرحلةٍ أولى من مراحل نمو بعض هذه القيم .

فالتعدديةُ إذا كانت تعنى (والأرجح أنها بالفعل كذلك) أن تعددَ المشارب والمذاهب والثقافات والأذواق والآراء وأساليب الحياة هي

مَعْلَمٌ أَساسىٌّ من معالمِ الحياةِ البشريةِ على الأرضِ بل ومن مصادرِ ثراءِ هذه الحياةِ فإن النتيجةَ يجب أن تكون (الخلافاً فى ظل الوحدة). والخلاف هنا ينطبق على ما ذكرته من مشارب ومذاهب وتوجهات أما الوحدة فتعنى (الإنسانية) .. كما أن ذلك لا يمكن إلا أن يعنى توسيع ثقافة احترام الغيرية (Otherness) على أن يحدث ذلك بين كل الأطراف وبشكل متكافئ فى وقتٍ واحدٍ - واحترام الغيرية يتناقض بداهةً مع أية محاولة لتنميط العالم . وجديرٌ بالتنويه هنا أن تنميط العالم ليس توجهاً عاماً للحضارة الغربية إذ لا تشارك فيه أوروبا الغربية وإنما هو توجه أمريكى فى المقام الأول وليس له من مرجع إلا الفقر الأمريكى المذهل ثقافياً .

نقد الذات والتجويد المستمر

آمنتُ منذ سنواتٍ طويلة - وفي مرحلةٍ كان الفيلسوف الألماني «إيمانويل كانط» وأعماله الفكرية العظيمة مركز اهتماماتي الفكرية - أن عبارة هذا الفيلسوف الشهيرة: (إن النقد هو أهم أداة بناءٍ طورها العقلُ الإنساني). إن هذه العبارة هي من أحجار الزاوية لنجاح وازدهار أى مناخٍ تعليمي وثقافي. ويقابل عبارة كانط فى أدبياتنا الشرقية مقولة عمر بن الخطاب (رحم الله من أهدى إلينا عيوبنا) بمعنى أنه يطلب الجزاء الطيب من الله لمن يفتح عيوننا على عيوبنا ووسيلة ذلك (النقد) .

بعد أن ترسخ فى تفكيرى أن الجو الثقافى العام الذى يحفل بالعقل الناقد هو الجو الثقافى الذى يسمح بالتطور والتقدم والازدهار - بعد أن ترسخ ذلك الاعتقاد فى بنية تفكيرى، جاءت تجربة عشرين سنةٍ من العمل بمؤسسةٍ اقتصاديةٍ من أكبر عشر مؤسسات فى العالم لتحول هذا «الاعتقاد الفكرى» لواقعٍ معاشٍ فى كل لحظةٍ . فهذه المؤسسة التى تشبه كبريات المؤسسات الاقتصادية العالمية ولا سيما التى يرجع تاريخها لأكثر من قرن، هى مؤسسات لها ثقافتها الداخلية

الخاصة . وقد أذهلنى فى كل يوم من أيام السنوات العشرين المذكورة أن أرى فى كل لحظة ومناقشة واجتماع وحلقة عمل تشخيصاً كاملاً لأن (النقد هو أحد أكبر أدوات البناء): فنقد الأفكار.. ونقد الخطط.. ونقد البرامج.. ونقد المشروعات قبل وأثناء وبعد تنفيذها هى عمليات لا تتوقف من أجل (تقليل السلبيات) و(تعظيم الإيجابيات). والتناول النقدي لكل شىء ليس حقاً من حقوق «الكبار» أو «الرؤساء» فقط وإنما هو حق لكل ذى عقل ، فمن مجموع العقول الناقدة يتشكل النجاح والتميز .

ولا شك عندى أن «النقد» الذى هو بمثابة آلة لا تتوقف عن البحث عن السلبيات وتقليلها ورصد الإيجابيات وتعظيمها يحتاج لمناخ عام يُعلم أبناء وبنات المجتمع «النقد الموضوعى» أى الذى يهدف للتجويد المستمر وهو يختلف فى روحه ونسيجه ومنطلقاته وأهدافه عن النقد فى بعض الثقافات التى تغلب عليها «الشخصية» وتقل فيها «الموضوعية»، إذ يكون «النقد» فى هذه البيئات أداة هجوم وانتقام وانتقاص وتجريح. والمعول هنا على المناخ الثقافى والتعليمى العام وكيفية تقديمه للنقد - منذ الصغر - كأداة عقلية موضوعية تهدف لمصلحة عامة لا لمصلحة شخصية .

وغير مستغرب أن يكون المناخ الثقافى العام الذى رسخ قبول واحترام «التعددية» أكثر استعداداً لإفراز النقد الموضوعى كأداة تعامل عقلى مع كل الأشياء على خلاف «مجتمعات الرأى الواحد»

و «النموذج الواحد للحق والصواب» فإنها غالباً ما تفتقر لروح النقد البناء والمتسمة بالموضوعية أى توجيه النقد «للمواضيع» وليس «للأشخاص».. وبهدف «التجويد» لا «كسب الحروب الشخصية بين الأفراد». كذلك ليس بمستغرب أن تكون البيئات الثقافية التى سميتها فى فصل سابق بثقافات النظم (لا الأشخاص) أكثر قابلية أيضاً لإفراز عمليات نقد موضوعية تهدف للتحسين والتجويد .

وليس بجديد أن أقول: إن هناك علاقة وثيقة بين «ثقافات النقد البناء» و «ثقافة الحراك الاجتماعى»: ففى المجتمعات التى ينشط فيها هذا الحراك وينشط فيها تبادل المواقع بوجه عام وبين النخب بوجه خاص توجد مساحة أفسح لبذر ثقافة النقد البناء على خلاف المجتمعات المغلقة حيث يصعب على الإنسان أن يفرق بين «الموضوعى» و «الذاتى» لأنه مشغول بالذاتى انشغالاً يدخل تحت باب «أكون – أو – لا أكون»؛ وهو ما يجعل الموضوعية فى النقد كالحلم المستحيل .

كذلك فإننى أربط بشدة بين «قيم المتوسطين» والتى أشرت إليها من قبل فيما كتبتة عن «الإتقان» وبين صعوبة انتشار ثقافة النقد البناء: فالمتوسطون لا يستطيعون البقاء فى ظل مناخ عام يقوم على النقد البناء، لأن اكتشاف حقيقة قدراتهم ومواهبهم ستكون أول نتائج شيوع ثقافة النقد البناء – حيث ستعم معايير لا يقبلونها فى التقييم .

وخلاصة القول هنا، أن «النقد البناء» وإشاعة مناخ ثقافى عام يرحب بالنقد ويشجع عليه ويرسخ (من خلال القدوة والتعليم) الدور الفعّال للعقلية الناقدة وما يعود على المجتمع كله من عظيم الفوائد من وجودها هو من أهم قيم التقدم — وكل قيم التقدم فإن ذيوعتها يكون دائماً فى حاجه ماسة للقدوة والمثل (فى البداية) ولبرامج تعليمية تغرسها فى العقول (لعموم ذيوعتها مكانياً وزمانياً) .

الإيمان بعالمية المعرفة

(اطلبوا العلم ولو فى الصين)

حتى بالنسبة للذين يرفضون بعض جوانب ظاهرة العولمة فإن واقع الحياة فى عالمنا المعاصر يؤكد أن العلم بكل معانيه ليست له حدود. فانفتاح القنوات بين كل الجهات المتصلة بالعلم والبحث العلمى أصبح حقيقة لا يمكن أن تنكر وإذا كنا نتكلم عن العلم بمعنى العلوم التطبيقية فلا يكاد يوجد معارضٌ واحدٌ للقول بعالمية المعرفة إزاء البحث العلمى فى كل دوائر العلوم التطبيقية وفى مجالات تطبيقاتها (التكنولوجيا). وكان العاملُ الأكثرُ حسماً فى الوصول بعالمية المعرفة فى مجالات البحث العلمى فى العلوم التطبيقية لهذه الدرجة الرحبة تلك الصلة الوثيقة فى المجتمعات المتقدمة بين البحث العلمى والحياة بوجهٍ عامٍ والحياة الاقتصادية بوجهٍ خاصٍ وهو ما جعل دائرة «البحث والتنمية» Research and Development تتسع حتى تصبح أوسع من دائرة البحث العلمى Scientific

Research بمعناه القديم والذي يكون فيه البحث العلمي منبثاً الصلة بشكل ما بالتوظيفات الحياتية للعلم وهي الغاية الرئيسية لما يعرف الآن بالبحث والتنمية (R & D). فنظراً لأن المجتمعات المتقدمة قد أخرجت (بدرجة كبيرة) من الجدران المغلق للجامعات ومراكز البحث وجعلت العديد من مجالاته تدور وجوداً وعدماً مع التوظيف الحياتي/الاقتصادي/الاجتماعي للعلم فقد أصبحت عالمية المعرفة في دنيا العلوم التطبيقية هي الحقيقة الكبرى . وهكذا أصبحنا نجد أن ميزانيات البحث العلمي المندرج تحت تسمية "Research and Development" (R&D) من جهة تفوق ميزانيات البحث العلمي المجرد بكثير ومن جهة ثانية فإنها تنفق ليس عن طريق الدول وإنما المؤسسات الاقتصادية. وهكذا أصبح كل من يعمل في أي مجال من مجالات الصناعة أو التجارة أو الخدمات يبحث عن أحدث تكنولوجيا العصر لتوظيفها في عملية تطوير وتوسيع أنشطته وتعظيم العوائد منها وهو ما يضاعف من اتساع معنى «عالمية المعرفة».

ولعل لا أكون مبالغاً إذ أقول إن النهضة اليابانية في طورها الذي أعقب هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية كانت من أكبر أصحاب الفضل على مفهوم عالمية المعرفة إذ سعت اليابان إلى العلم والتكنولوجيا في كل موضع في الأرض لتحصل عليه وتهضمه وتوظفه

بأشكال مذهلة - وهو ما كان عصب التقدم الياباني في السنوات التي تلت ١٩٤٥. وفي مجال العلوم الاجتماعية فإن الأمر يبدو مختلفاً بعض الشيء إذ تدخل الاعتبارات الحضارية والثقافية في النظرة للعلوم الاجتماعية - ورغم صحة ذلك بشكل نسبي إلا أن دوائر جديدة نمت داخل عوالم العلوم الاجتماعية حققت ما حققته العلوم التطبيقية في عالمية المعرفة: فعلم الإدارة الحديثة وعلوم الموارد البشرية والتسويق والكثير من الأفكار الاقتصادية تمكنت أن تعبر الحدود وتحقق لهذه الفروع من العلوم الاجتماعية قدراً هائلاً من «عالمية المعرفة» نظراً لاتسامها بقدر كبير من عدم الصبغة الثقافية "Culture Free" ولعظيم مردوداتها الحياتية - ولا ينفي ذلك أن بعض فروع العلوم الاجتماعية قد ظلت «بين بين» لشدة اتصالها بالأبعاد الثقافية والحضارية وإن كان ذلك لا ينفي أن تغلغلاً غير يسير للبعد العالي في هذه العلوم قد تحقق. ومقاومة «عالمية المعرفة» قد تبدو للبعض لاسيما في الواقع العربي سمة طبيعية من سمات المجتمعات القديمة - ولكن من الأرجح أنها ليست كذلك: فالصين مجتمع قديم ولكن الواقع يؤكد أن الجاليات الصينية في جنوب شرق آسيا كانت هي طليعة الطفرات التي قامت على قيم من أهمها عالمية المعرفة... واليابان مجتمع قديم ولكنه المجتمع الرائد في عدد من قيم التقدم وفي مقدماتها عالمية المعرفة... وكذلك الهند - التي رغم

كونها مجتمعاً قديماً وذاخراً بالمشكلات الاجتماعية – فقد كانت المؤسسات العلمية فيها نموذجاً نادراً للمؤسسات العلمية التي لم تتدهور في العالم الثالث وكانت جسورُ البحوث العلمية والتكنولوجية ممتدة بينها وبين العالم وهو ما أدى إلى الكثير من الإنجازات لعل أهمها الإنجاز الهندي في صناعة السلاح ثم التألق الهندي الفذ في عالم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات. وتفسيري الخاص أن المجتمعات العربية ظلت بعيدة إلى حد بعيد عن مزايا عالمية المعرفة بسبب التدهور الكبير في مؤسساتها التعليمية ومراكز البحث العلمي كنتيجة لخضوع هذه المؤسسات والمراكز للحياة السياسية في هذه المجتمعات وهو ما جعل هذه المؤسسات والمراكز منبئة الصلة بحركة العلوم في العالم كما استأصلت روح الإبداع منها وحولتها إلى كيانات راكدة تفرز تعليماً لا علاقة له بالعصر والحياة ومنبت الصلة بحركة البحث العلمي في كل مجالات العلوم التطبيقية والاجتماعية وكانت الترجمة النهائية لذلك هو الغياب العربي المطلق في دوائر الإنجازات العلمية والبحوث المتألقة في كل مجالات العلوم التطبيقية ودوائر بحوث العلوم الاجتماعية على السواء.



قيم العمل الحديث

(أو قيم التقدم الإدارى)

كما أن القيم الست السابقة هى من «قيم التقدم» بوجهٍ عام، أى من القيم التى ينبغى أن تغرس فى المناخ الثقافى والتعليمى العام حتى تكون البيئة مهيأة لحركة المجتمع إلى التقدم المنشود، فإن القيم الست هى أيضاً من ركائز قيم العمل الحديث أو من قيم التقدم الإدارى. وعليه، فإن القيم الخمس التى أسلط بعض الضوء عليها فى هذه الجزئية تحت عنوان «قيم العمل الحديث» يجب أن تسبقها «القيم الست الأخرى» بحيث يكونون معاً «قيم العمل الحديث» الإحدى عشرة.

أ - عمل الفريق :

خلال سنوات عديدة من العمل فى بيئة دولية بكل ما تعنيه الكلمة من معان حيث يعمل معاً آلاف الأشخاص الذين ينتمون لدول عديدة ولثقافات بالغة التباين تكشف أمام عيني بوضوح ضعفنا الشديد - نحن المصريين - فيما يتعلق بالعمل الجماعى أو عمل الفريق. فبينما

تسهل هذه العملية بشكل هائل عند معظم الأفراد القادمين من آسيا (ولاسيما من خلفية يابانية أو صينية) وبينما يسهل ذلك أيضاً على شعوبٍ أخرى كالأوروبيين وغيرهم، فإن تجربة العمل اليومي لسنواتٍ عديدة في هذه البيئة متعددة الجنسيات كانت تجسد أمام ناظري الصعوبة البالغة لدى معظم المصريين للاتخراط في عمل جماعي وكأعضاء في فريق عمل. فمنذ اللحظات الأولى، تظهر على السطح «صدامات الأنا» بشكل بارز للغاية... كما تظهر على السطح رغبة كل فرد في أن يتأكد من أنه في حالات النجاح سيكون صاحب هذا النجاح أما في حالات الفشل فإن غيره سيتحمل التبعة!... كذلك كانت الأمور تدل بوضوح على أن أحداً لا يقبل أن يكون عمله (أو تكون مساهمته) مجرد أمر مكمل لأداء الآخرين. وفي مئات الحالات، كانت الأمور تصل إلى حالة من التأزم يطلب فيها البعض إما خروجهم من الفريق أو خروج شخص أو أشخاص آخرين وإلا!!! فإن الفشل النهائي مؤكد (١١). وكان عدم حدوث ذلك من أفراد ينتمون لخلفيات أخرى مثل البريطانيين والآسيويين والألمان وغيرهم عاملاً يزيد من ظهور ملامح الصورة: وهي صعوبة انخراط معظم المصريين في عمل جماعي وصعوبة أن يقبل أحد أن «الشكر» على الإنجاز (في حالة النجاح) سيكون من نصيب فريق العمل وليس (لشخص محدد! (هو المتحدث في كل حالة).

ولما كانت علومُ الإدارة الحديثة تقوم على مجموعةٍ أساسيةٍ من الركائز من أهمها (العمل الجماعي) أو (عمل الفريق)... فإن تطبيق تقنيات علوم الإدارة الحديثة على أعدادٍ كبيرةٍ من المصريين يظل أمراً صعباً باستثناء حالات وجودهم بالخارج إذ لا يكون أمامهم إلا (الاستسلام المطلق) لمفردات نظم العمل في تلك البيئات الخارجية وإلاً لفقدوا عملهم على الفور. وفي هذه الحالات، فإن بعضهم ينجح ويتألق وتعاوده «جرثومة الفردية» التي عرفها لمدد طويلة... فينسب نجاحه لنفسه فقط، متناسياً أنه لم ينجح بتلك الكيفية إلا في تلك «البيئات الصحية» التي فرضت عليه قيم العمل الحديث وتمكنت من استخراج أفضل ما فيه من قدرات. ولا تزال كلمة أستاذ يعمل في معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا ترن في أذني عندما قال لي (في أواخر ١٩٩٩): (إن أحمد زويل بكل المعايير عقل علمي فذ، ولكن على كل إنسان أن يتذكر أن هناك ١٧ إنساناً في نفس المعهد الذي فيه أحمد زويل قد حصلوا على جائزة نوبل في مجالات علمية - وهو ما يعنى أن «معجزة النظام» لا تماثل فقط بل وتتفوق على «معجزة الفرد» - وإن كانتا مطلوبتين في نفس الوقت وإلا ما تحققت النتيجة). كذلك فإن أحمد زويل نفسه لم يكف عن الحديث عن «فريق العمل» الذي بدونه ما كان له أن يبلغ ما بلغ، كما أنه كان يضيف دائماً (وهو رأى بالغ القيمة) أن «بيئة العمل

والبحث العلمى فى معهده» هي صاحبة فضل لا ينكر وراء حصوله على جائزة نوبل فى الكيمياء سنة ١٩٩٩. ولكننا أبناء (ثقافة الأشخاص) ننسى كل جوانب القصة ونركز على «الفرد» لإننا منذ أكثر من خمسين قرناً نفهم (ونقدس) الفراعين فى كل مجال ولا نولي أى اهتمام بالنظم التى هى المنتج الأول للنجاح والتقدم والإنجازات العظمى ولا توجد آليات لعلاج هذا العيب الكبير فى مكوناتنا إلا ما ذكرته فى أكثر من فصل من فصول كتبى: «القدوة» (كأداة تطوير على المدى القصير) و «التعليم العصرى» (كأداة تطوير على المدى المتوسط والطويل).

أما «القدوة» فهي ليست مجرد كلمة عامة مُبهمة ومجردة وإنما هى ترجمة كلية لمدير عصرى تكون وفق معطيات وثقافة علوم الإدارة الحديثة والتى تجعل كل رئيس عمل فى موقعه مسئولاً عن إدارة العمل بشكل «يجمع» العاملين فى مجموعات أو فرق عمل تربط بينها روابط التآلف والتكامل فى مقابل رؤساء عمل آخرين يعملون على تعظيم الفردية والتشردم وخلق ولاءات فردية مباشرة بين كل إنسان فى التنظيم ورئيس العمل. إن المدير العصرى الذى تكون وتدرّب وفق روح وثقافة ومعطيات وتقنيات علوم الإدارة الحديثة تكون من أهم مهامه خلق هذه الروح أى روح الفريق بينما ينخرط معظم رؤساء العمل لدينا فى خلق روح مغايرة يكون العاملون فيها جزءاً مستقلة

ومنعزلة عن بعضهم ويكون اتصالهم الوحيد برئيس العمل فيما يمثل له بصفة شخصية مصدر قوة وعزة ويُعظم من مكانته الخاصة على حساب إهدار كلى لروح العمل الجماعى وثقافة الفريق .

وتستمد هذه الثقافة السلبية منابعها من فقر وضعف التعليم الإدارى الحديث لدينا وكون معظم القيادات (مجرد رؤساء فى العمل) وليسوا (مديرين تنفيذيين عصريين) ، كما تستمد وقودها من ثقافة القرية المصرية حيث كان «العمدة» لعقود طويلة يعمل بنفس الطريقة وهى إيجاد قنوات اتصال بين الآخرين وبينه فقط مع اعتبار أى نمط آخر بمثابة مخالفة للولاء اللازم وإضعاف لهيمنته الوحيدة. إن علوم الإدارة الحديثة قد وصلت بنا إلى (مدير تنفيذى عصرى) يصعب على كثير من الناس فى واقعنا أن يتفهموا ما الذى يقومُ به إذ إنه فى الحقيقة لا يبدو على السطح وكأنه يقوم بالكثير من الأعمال وإن كان بمثابة «المايسترو» لفريق تتوافر فيه صفتان هامتان: الكفاءة العالية لكل فرد على حدة.. والعمل المشترك كفريق واحد .

ومن خلال تجربتى الخاصة فقد كنت لقراءة عشر سنوات مسئولاً عن أعمال ومشروعات بمليارات الدولارات وكان وقتى أبعد ما يكون عن الازدحام بالمواعيد والاجتماعات وكان مكتبى خالياً من الأوراق رغم مسئوليتى عن حجم أعمال يومية بأكثر من مائة مليون دولار بينما كنت أرقبُ مسئولين فى مواقع أخرى يديرون أعمالاً ومشروعات

بكم لا يبلغ واحداً من المائة من هذا الحجم والقيمة وكنت أجدهم غارقين فى الاجتماعات والأوراق والملفات وكنت ولا أزال أقول إنهم منشغلون بالقيام بأعمال غيرهم .. وإنهم مع نسفهم لثقافة العمل الجماعى والفريق من جهة وعدم إيمانهم بالتفويض من جهة ثانية فقد أصبح من المُحتم أن يجلسوا ثلاثة أرباع اليوم كل يوم وسط جبال من الملفات والأوراق .. ومع ذلك فإن نتائجهم النهائية هى فى بعض الأحوال «متواضعة» وفى معظمها «مخجلة» .

إن زرع وبث ونشر روح وثقافة العمل الجماعى وأسلوب عمل الفريق يبدأ من تكوين كادر بشرى من المديرين التنفيذيين العصريين الذين يفهمون فكرة (الرئيس فى العمل) حسب مفهومها العصرى الحديث وليس حسب مفهومها الفرعونى أو فى القرون الوسطى حيث يكون الرئيس فى العمل هو (كل شىء) ويكون مساعده ومساعدو مساعديه (محض لا شىء). وبدون هذه الثورة الإدارية فى هذا المجال فإن كل محاولات تطوير بيئة العمل لدينا فى اتجاه العمل الجماعى وروح الفريق سوف تفشل لأن الذين على رؤوس التنظيمات الإدارية لا يريدون لها إلا أن تفشل لتبقى الحبال (كل الحبال) فى أيديهم ويكونوا هم فقط (آباء النجاح) أما الباقون فمجرد تروس صغيرة معاونة .

وكما أن القدوة عن طريق كادر بشرى متميز من المديرين التنفيذيين العصريين هو أمرٌ لازمٌ فإن ثورة تعليمية تبث فى

الأجيال الجديدة تقديس العمل الجماعي وتؤسس المسألة التعليمية برمتها على أسلوب فرق العمل هو الأمر اللازم الثاني لانتقالنا من ثقافة العمل الفرعوني الفردي إلى دنيا العمل الحديثة القائمة على عمل الفريق وتعظيم الفوائد من تفاعل العقول والخبرات والقدرات .

منذ أكثر من عقدين من الزمان ذهبتُ لأول مرة لدراسة أحدث تقنيات علوم الإدارة الحديثة بأكبر معهد متخصص (The International Management Institute of Geneva University) في هذا المجال في أوروبا ومن اليوم الأول انتابتني فكرة أن هذا المكان لا يمكن أن يكون ممتازاً كما يُشاع عنه لأنه كان على نقيض طرق وأساليب التعليم التي عشت معها في مرحلتى الشهادة الجامعية الأولى والماجستير في واحدة من الجامعات المصرية : فقد كنتُ أنا الآتى من بيئة الدراسة الأكاديمية المصرية أتوقع أن يكون الأستاذ (جهة إرسال) .. وأن يكون الدارسون (جهة استقبال) لاسيما وأن مصاريف هذا البرنامج الدراسى كانت بمئات الآلاف من الدولارات. إلا أنني وجدت النقيض من اللحظة الأولى : فلم يكن الأساتذة (مرسلين) .. ولم يكن الدارسون (مستقبلين) .. وإنما كانت كل جلسات الدراسة تبدأ بتسليط الضوء على مجموعة من المفاهيم والمواضيع والإشكاليات ثم يتم تقسيم الدارسين إلى مجموعات عمل تذهب كل مجموعة منها إلى غرفة مستقلة ويكون أمامها قدر من

الوقت لدراسة الإشكاليات المطروحة واستعمال المكتبة وتكوين ورقة تمثل مجموعة الدارسين معاً يشتركون على قدم المساواة فى إعدادها ثم يختارون أحدهم لتقديمها وعرضها نيابة عنهم.

وكان انطباعى الأول مزيجاً من الدهشة : فكيف تُنفق مئات الألوف من الدولارات على تعليم بسيط وهزل مثل هذا!! .. إلا أن الأسابيع والشهور التالية جعلتنى أرى أن هذا الأسلوب فى التعليم هو الذى يُفرز النماذج البشرية التى تقود العالم فى كل المجالات لأنه الأسلوب الذى يُفرز (المبدعين) و (المؤمنين) و (المتعاونين) على نقيض الأسلوب الذى يُفرز الإنسان الذى يُجيد التلقى والتبعية ويكبت فى نفسه قدرات الخلق والإبداع كما يحفز فى شخصه عوامل الفردية الهدامة لكى يكون الفائز بتقديرات النجاح بينما يترك عار التأخر لزملائه. هذه البيئة العلمية هى التى تُفرز أفضل عناصر البيئة العملية.. فما العمل إلا استمرار لمراحل التعليم الأولى : إذ إن وحدات العمل هى الجهة التى تتلقى المنتج النهائى للمؤسسة التعليمية (الإنسان) بعد أن تمت صياغته وتشكيله إما بشكل إيجابى أو بشكل سلبى .

وهكذا يتضح أن العمل الجماعى أو عمل الفريق هو ظاهرة ترتبط بنسيج ثقافة المجتمع من جهة فقد لاحظ علماء الإدارة الحديثة بوجه عام وعلماء إدارة الجودة بوجه خاص أن الشعوب الصينية واليابانية لديها استعداد كبير جداً للعمل الجماعى ولكنها صفة

مكتسبة من تراكمات بناء الثقافة العامة لمجتمعاتهم وليست صفة طبيعية. كذلك يمكن النظر للعمل الجماعى أو عمل الفريق من وجهة نظر أساليب الإدارة المتبعة فى المؤسسات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية أيًا كانت طبيعتها. وثالثاً فإن هناك زاوية أخرى لتناول موضوع العمل الجماعى أو عمل الفريق وهو فلسفة التعليم وتقنياتها. ومن ناحية رابعة فإن «القدوة» التي تمثلها القيادات التنفيذية فى المجتمع هى عامل حاسم من عوامل بقاء الأمور على ما هى عليه أو تطورها تجاه ثقافة العمل الجماعى .. وخامساً وأخيراً فإن هناك صلة بين موضوع العمل الجماعى ودرجة نمو الديمقراطية فى المجتمع ، فكلما زاد الهامش الديمقراطى كان بوسع الذين يريدون تأصيل العمل الجماعى كمعلم من معالم المجتمع أن يحققوا ذلك لأن المجتمعات غير الديمقراطية تكون مجالات العمل فيها مغلقة من أعلى بمعنى أن الحركة فى كل التنظيمات من أسفل إلى أعلى إما أن تكون بطيئة أو شبه معدومة وهو ما يفرضُ مناخاً معارضاً للمناخ الأمثل للعمل الجماعى – وهكذا نكون أمام حالة جديدة من المشكلات التى ليس لها سبب واحد وليس لها علاج واحد وكأننا بذلك نردد مع الفيلسوف الأمريكى/ الألماني هيربرت ماركوز ما كتبه وأعلنه مراراً منذ ثلاثين سنة عندما قال : «إن نظرية السبب الواحد قد سقطت نهائياً فى مجالات الفكر الإنسانى برمتها» .

ب - الإهتمام الفائق بالموارد البشرية :

إذا كانت «الإدارة» هى عصب النجاح فى كل مؤسسات المجتمعات المتقدمة، فإن «التوظيف الأمثل للبشر» هو الأداة التى تكون وراء «نجاح» أو «فشل» الإدارة. وقد تشعبت «علوم الموارد البشرية» وصارت تغطي مواضيع عديدة مثل (اختيار العاملين) و (التدريب) و (تقييم الأداء) و (الموارد البشرية والتنظيم) و (اكتشاف القدرات القيادية) وعشرات المجالات الفرعية لواحدٍ من أهم مجالات الإدارة الحديثة وهو مجال الموارد البشرية.

وتقوم علوم الموارد البشرية الحديثة على ركائز أساسية مثل الإيمان بأن كل إنسان فى العالم توجد مسافة واسعة بين «أدائه الآن» و «قدراته غير المكتشفة»، وأن من أهم مهام الإدارة اكتشاف تلك «المسافة» والعمل على تنميتها عن طريق المواءمة بين الإنسان وأنسب المجالات له من جهةٍ وعن طريق التدريب المستمر من جهةٍ أخرى.

كذلك تقوم علومُ الموارد البشرية الحديثة على الاعتقاد بأن أى فردٍ من الناس هو فى النهاية واحد من أفراد مجموعة من مجموعتين أساسيتين هما «مجموعة المتخصصين» (The Specialists) و «مجموعة العموميين» (The Generalists) - مع التسليم بأهمية كل

منهما ضرورة تواجد أفراد ينتمون للمجموعتين لوجود تنظيمات ناجحة ومزدهرة وفعالة ومتطورة.

كذلك تقوم علوم الموارد البشرية الحديثة على الاعتقاد بأن هناك تفرقة أساسية بين «القدرة» (Potential) و «الأداء» (Performance) - وبينما يمكن الرقى بمستويات ومعدلات «الأداء»، فإن أقصى ما يمكن عمله مع «القدرة» هو اكتشاف وجودها أو عدم وجودها. ويكون من أهم مهام الإدارة العليا في المؤسسات العصرية اكتشاف أصحاب القدرات العالية في زمن مبكر لتوجيههم للمناصب القيادية وإعداد برامج التدريب المطلوبة لصقل إمكاناتهم وإضفاء ثراء الحرفية (Professionalism) عليها .

ومن مجالات علوم الموارد البشرية المهمة موضوع التحفيز أو التحميس (Motivation) بجوانبه المادية والأدبية المختلفة.

ويختلف دور «الرئيس» أو «القائد في العمل» في المؤسسات الحديثة عن دوره في البيروقراطيات التقليدية - ففي هذه الأخيرة يقوم الرئيس في العمل بتركيز أكبر قدر من السلطة المركزية في يده ويقوم عبر السنين بتحويل العاملين معه الى جيش من «الأتباع» (Followers) بينما يكون دوره في المؤسسات التي تعمل بتقنيات علوم الإدارة الحديثة قائماً على التفويض والقيام بأقل قدر من العمل

المباشر والتركيز على التفكير الاستراتيجي وكذلك العمل بأسلوب «المايسترو» أكثر من أسلوب «القائد العسكري».

وإذا كانت البيروقراطيات التقليدية تخلق أتباعاً (Followers) فإن الإدارة الحديثة تهدف لخلق كيان من الموارد البشرية ويكون أفرادها بمثابة «مؤمنين حقيقيين» (Believers) برسالة وأهداف مؤسستهم كما أن كلاً منهم يتولد لديه شعور بأن عمله ليس مجرد أداء واجب وإنما هو «أمر يملكه» ويملك آفاق نجاحه عندما ينجح، ويسمى هذا الشعور بملكية الإنسان للعائد الأدبي لنجاحه في العمل في مصطلحات علوم الإدارة الحديثة Ownership وغير خاف أنها «استعارة مكنية» ذات دلالة واضحة للغاية.

وباختصار شديد، فإن «الإدارة الحديثة» لا تنظر للموارد البشرية كآلات وإنما تنظر إليهم بصفاتهم «العامل الأكبر» للنجاح أو الفشل وأنهم كما يصنعون النجاح (أو نقيضه) فإن من حقهم التمتع بمزايا هذا النجاح. وعن طريق هذه النظرة للبشر، لا يكون هناك اعتقاد أن للتقدم والنجاح والازدهار سبلاً أخرى أهم من «البشر». فالمجتمع الفقير المتخلف يكون كذلك لأنه لم يخلق مناخاً مثالياً لأبنائه - للعمل والعطاء، والعكس صحيح تماماً. فليس ثراء الأمم منوطاً بثروات طبيعية وأموال مقدسة من الماضي - وإنما ثراء الأمم بثراء مواردها البشرية، وثراء الموارد البشرية «عملية» تتم بالتخطيط

والتنفيذ الدقيق لنظم تكتشف أفضل ما فى الناس من قدراتٍ
وتطورهم وترتقى بمُكنِهِم وتعمل على تحفيزهم.

ج - التفويض :

تحاول كل قيم علوم الإدارة الحديثة أن توظف الإنسان (كل إنسان) بأفضل شكل متصور لذلك فإنها توجه اهتماماً كبيراً للتدريب ومحاولة اكتشاف القدرات الكامنة فى كل إنسان والتحفيز Motivation وذلك إيماناً منها بأن الثراء الحقيقى هو فى جعل كل إنسان قادراً على إخراج أفضل ما لديه من قدرات ومواهب وكذلك إيماناً بأن تلاقح الأفكار هو أمر بالغ الإثراء للعمل والحياة وكل ذلك يهدمه بالكلية النموذج المركزى فى الإدارة والذي عاشت معه عقوداً طويلة مؤسسات العمل فى كثير من المجتمعات ويميل البعض لأن تكون هذه المؤسسات قد أستوردته بشكل ما من المؤسسات العسكرية . لذلك أصبح التفويض Delegation هو عصب من أهم أعصاب الإدارة العصرية الناجحة ، فالتفويض هو الذى يعكس كل القيم التى ذكرتها آنفاً والتى تؤدى إلى تحول مجموعات العمل من جيوش من الأتباع Followers إلى فرق من المؤمنين Believers – والإبداع يكون مع الثقافة الثانية ويتعذر مع الأولى.

وفى النظم الإدارية الحديثة حيث يقوم رؤساء العمل بتفويض سلطاتهم للآخرين يختلف دور رئيس العمل كليةً إذ يصبح بمثابة

«مايسترو» لا عازفاً على كل الآلات. ويصل التفويض فى المؤسسات العصرية إلى درجة يبدو معها رئيس العمل وكأنه لا عمل له، وهو استنتاج خاطئ لأن له عملاً هاماً هو قيادة التفكير الاستراتيجى وليس القيام بأعمال يستطيع الآخرون القيام بها وفى أغلب الأحوال بشكل أفضل.

ولا أعتقد أنني أبالغ إذ أقول إننا إذا افترضنا توفر كل قيم الإدارة الحديثة دون التفويض فإن المعبد سينهار لا محالة إذ إن التفويض هو الذى يترجم معظم قيم الإدارة الحديثة.

ولكن الواقع يؤكد أيضاً أن التفويض صنو التدريب: فتفويض بدون تدريب لا مآل له إلا الإخفاق.

د - جلوس علم التسويق على مقعد القيادة :

تختلف الدول التى أحرزت تقدماً هائلاً فى المجال الاقتصادى (عن طريق إنتاج «منتج» أو تقديم «خدمة».. ثم فى مراحل تالية عن طريق «تكنولوجيا المعلومات») عن الدول التى أنفقت المليارات على «ترسانات صناعية» لم يكن لها من مآل إلا الفشل فى أن الأولى كانت تمارس أنشطتها وعقلها مركز على نهاية العملية أى «التسويق» أما الآخرون الذين أخفقوا فقد كانوا يمارسون أنشطتهم وهم مشغولون ومنشغلون ببداية العملية أى «الإنتاج». ويمكن تلخيص الفارق بين اقتصاديات دول ما كان يعرف بأوروبا الشرقية

(قبل سقوط الكتلة الشرقية في أواخر ثمانينات القرن الماضي) ودول أوروبا الغربية (وكذلك اليابان ودول جنوب شرق آسيا) في كون الأولى «مُسيرة إنتاجياً» (Production Driven) بينما كانت الثانية «مُسيرة تسويقياً» (Marketing Driven) ولا يشك أى عالم من علماء الإدارة الحديثة في أن مآل كل الذين يُسيِّرون إنتاجياً (لا تسويقياً) هو الفشل والإفلاس وأن مآل الذين يسيِّرون تسويقياً هو النجاح والنمو والتوسع.

وإذا كانت «الإدارة» هي سر نجاح أو فشل المجتمعات بوجه عام والاقتصاد بوجه خاص فإن «التسويق» هو «مخ الإدارة» بمعنى أن الإدارة الناجحة هي التي تكون من الناحية الاستراتيجية ومن ناحية القدرات والمُكن «مُسيرة تسويقياً».

وتستلزم هذه القيمة من قيم التقدم الإداري توفر زميلات لها من نفس مجموعة القيم فالتسويق الناجح مهمة مستحيلة لمن يكونون محليين وغير منفتحين على العالم ولا يحولون قيمة أخرى من قيم التقدم هي الإيمان بعالمية المعرفة إلى واقع يعيشونه، فكيف ينجح في التسويق على نطاق واسع من لا يعرف الكثير عن الآخرين: عن منافسيه وعن أسواق الدنيا ومتطلبات تلك الأسواق وعلاقة ذلك بثقافات هؤلاء الآخرين الذين نذهب إليهم بمنتجاتنا أو خدماتنا؟.. وكيف يكون عندنا نموذج واحد لكل شيء من الأشياء — وهذا نقيض التعددية — وننجح في التسويق الذي يقوم على الهدف الأسمى لعلم

إدارة الجودة وهو (التلاقى مع توقعات ورغبات متلقى المنتج أو الخدمة) ؟

هـ - الإيمان المطلق بفاعلية الإدارة :

ما أكثر العبارات الصحيحة التى يكررها الناسُ دون أن يكونوا مدركين للمعنى والجوهر الحقيقيين لما يرددونه. ومن أشهر هذه العبارات فى واقعنا هى «الإدارة». فرغم أن ذلك صحيحٌ بنسبة مائة فى المائة إلا أن أبسط حوار تفصيلى مع معظم مرددى هذه العبارة يوضح أن العبارة السليمة تعنى فى تفاصيلها أشياء أخرى عند مردديها .

والحقيقة أن العبارة كما أسلفت صائبةٌ تماماً: فمشكلةُ المشكلاتِ فى حياتنا بوجهٍ عام وفى حياتنا الاقتصادية بوجه خاص أن أساليبَ وتقنياتِ علومِ الإدارة الحديثةِ وعلومِ التسويقِ العصريةِ غائبةٌ بشكل كبير: غائبةٌ فى الإدارات الحكومية... وغائبةٌ فى القطاع العام... وغائبةٌ فى القطاع الخاص... وغائبةٌ فى كل المجالاتِ الخدمية .

ولا شك عندى أن دولَ الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفييتى ومن ورائه فيلق أتباعه قد انهار فى أواخر ثمانينات القرن العشرين بسببٍ محددٍ هو غياب الإدارة الفعالة فى كل مرافق العالم الاشتراكى وبالتحديد فى المؤسسات الاقتصادية التى أدى غيابُ الإدارة الفعالة

فيها إلى حالة إفلاس أخذت المعبد بكل أركانه وعواميده وسقطت سقوطاً مدوياً منذ قرابة عشر سنوات .

وفي المقابل فإن العالم الغربي المتقدم ومعه تجارب آسيا المتألفة قد بلغت ما بلغت من آفاق التقدم والازدهار الاقتصادي وما نتج عن ذلك من وجود طبقة وسطى قوية وراسخة - لا شك أن مرجع ذلك إنما هو في المقام الأول لتوفر نظم إدارة وتسويق عصرية فعالة قادرة على خلق النجاح والثروة . و من الجدير بالذكر هنا أن الإدارة العصرية الفعالة ليست فقط قادرة على تحقيق التقدم والازدهار الاقتصادي وما ينتج عنهما من نتائج اجتماعية ايجابية وإنما هي أيضاً قادرة على التعامل مع الأزمات والكبوات ، فبالإدارة فقط تجاوزت دول جنوب شرق آسيا كبوتها الاقتصادية في فترة زمنية قياسية ومن قبلها تجاوزت المكسيك أزماتها في وقت كان البعض لدينا يردد آيات التفاخر بأننا نسير بخطوات محسوبة على خلاف المكسيك ودول جنوب شرق آسيا - وقد أثبتت تجربة المكسيك ودول جنوب شرق آسيا أن الذي سار في طريق معينة بمنهج علمي واضح يستطيع - إن تعرض للأزمات - أن يعود ليسير في نفس الطريق لأنه وإن كان قد عاد للوراء بعض الشيء إلا أنه لم يفقد المنهج .

ولكن ما معنى النجاح ؟

لا بد ابتداءً من لفت الانتباه إلى أن اللغة العربية تترجم مصطلحين إنجليزيين هما anagement و Administration بكلمة واحدة هي

(الإدارة). من هنا ينبع سوء الفهم. فبينما تعنى كلمة Administration مجموعة القواعد التى تحكم سير العمل مثل لوائح ومواعيد العمل ودرجة الانتظام وغيره من سبل الخدمات الإدارية التى تحيط بالعمل فإن كلمة Management تعنى شيئاً مختلفاً كلياً إذ إن معناها الحقيقى هو تحقيق النتائج المرجوة والتى هى بالتحديد فى شكل عائدٍ اقتصادىٍّ محددٍ مع عملية نمو موازية عن طريق أدوات علوم التسويق العصرية .

وبالتالى فإننا إذا نظرنا إلى كل المؤسسات الاقتصادية التى أنشئت فى دول التخطيط المركزى (الاقتصاد الموجه) وآثار إعجابنا بحجم المنشآت والآلات والمعدات وعدد العاملين كنا كمن ينظر إلى المسألة فى أفضل الأحوال من زاوية الـ Administration لأن كل ذلك لا معنى له من منظور علوم الإدارة الحديثة Management ما لم نسمع معلومة محددة وهى أن تلك المنشآت والمعدات والآلات تحقق سنوياً عائداً لا يقل عن عوائد المصارف على الإيداعات .

ومن المهم للغاية أن نعرف أن أى مشروع لا يحقق عائداً على الاستثمار يفوق عوائد إيداعات المصارف سوف يصل حتماً إلى مرحلة الإفلاس ويصبح عاجزاً عن أداء مهمته الاقتصادية ومهامه الأخرى وفى مقدمتها القدرة على التشغيل وخلق فرص عمل جديدة.

وإذا كان البعضُ يفتخرُ بحجم المنشآت الاقتصادية التي تمت في ظروفٍ معينةٍ ولم تتمكن (بسبب غياب الإدارة الفعّالة) من تحقيق عوائد اقتصادية تفوق عوائد إيداعات المصارف فإننا نقول له إن موقفك هذا غريبٌ وعجيبٌ لأنك تفتخر بالإنفاق وكان الأجدر بك أن تفتخر بالنتائج والعوائد والتي كانت في معظم الأحوال متواضعةً بشكلٍ كبيرٍ وهذا هو الذي أدى لفشل التجربة برمتها.

وبديهي أن المجتمعات التي تخلط بين مفهوم الإدارة بمعناه هذا الذي وضحناه وبين الضبط والربط والانتظام هي في حاجة لأن تعلم أن الضبط والربط والانتظام رغم أهميتها لا تخلق ثروة اقتصادية إذ إن السبيل الوحيد لخلق الثروة الاقتصادية هو العمل وفق أساليب وتقنيات علوم الإدارة والتسويق الحديثة.

إن المدير العصري مثله مثل الطبيب والمهندس والمعماري إنسانٌ يتكون وفق معطيات الاستعداد الشخصي مع زخم من التعلم والتدريب وبذلك فإن مجرد الترقية لوظيفةٍ عليا لا يعنى أننا بصدد مدير تنفيذي عصريٌّ قادر على قيادة العمل والتخطيط لتحقيق الأهداف المنشودة على مستوى الربحية والنمو مع ما يوازي ذلك من اهتمامٍ فائقٍ بتنمية أهم عناصر النجاح وأعنى الموارد البشرية.

ومن الملاحظ أن غياب الإدارة العصرية الفعّالة في واقعنا لا يقتصر على الإدارات الحكومية التي تسوم المواطنون شتى صنوف العذاب

عند تعاملهم معها وإنما تغيب الإدارة الفعّالة أيضاً عن الوحدات الاقتصادية المسماة بالقطاع العام والأفدح أنها تغيب بنفس القدر عن الدكاكين الاقتصادية التي يسميها البعض بالقطاع الخاص بينما هي أبعد ما تكون عن روح ونظم وآليات المؤسسات الاقتصادية الخاصة التي تعمل وفق آليات علوم الإدارة والموارد البشرية والتسويق الحديثة - فمعلوم لكل خبراء الإدارة العصرية والموارد البشرية وتقنيات التسويق الحديثة أن السواد الأعظم من المؤسسات الاقتصادية الخاصة في مصر اليوم تعتمد اعتماداً شبةً كلياً على العلاقات العامة وليس على الإدارة بمعناها العلمي الحديث - فهذه المؤسسات وجدت أن المناخ العام المحيط بها يعمل بآليات العلاقات العامة فوفرت على نفسها مشقة الطريق الصعبة والمتمثلة في بناء تنظيم مؤسسي عصري يضم عناصر بشرية قادرة وفعّالة - فهذه الطريق الصعبة هي من جهةٍ مكلفة ومن جهةٍ أخرى لا تستطيع العقول البسيطة استيعاب جدواها لا سيما في ظل الأضواء الباهرة لثقافة العلاقات العامة في مجتمعٍ يقدس ما تعكسه تلك العلاقات العامة من معانٍ القوة وأبهة السلطة وأبهة القرب من السلطة .

وما لم نخلق المناخ العام الذي يسمح بنهضة إدارية عصرية في الإدارات الحكومية ووحدات القطاع العام والمؤسسات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية الخاصة فسوف يبقى انتظارنا طويلاً لمجئ

الاستثمارات العالمية المباشرة والتي يصعب تصور وجودها بدون مناخ عام يسمح لها بالعمل وفق آليات وتقنيات علوم الإدارة والموارد البشرية والتسويق الحديثة وليس وفق معطيات كانت هي السبب الأول والأخير وراء الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في واقعنا والتي لم نبدأ في التعامل الجاد معها إلا منذ عشر سنوات ولكنه تعامل لا يزال يحتاج لمزيد من الجرأة في استئصال جذور العديد من المشكلات والتي تجعل من توفر الإدارة العصرية في سائر جوانب حياتنا أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً.

وهكذا يتضح أن ترديد مقولة (إن المشكلة هي الإدارة) إنما هو مثال واضح لعبارة صحيحة لا تنطلق بالضرورة من فهم سليم لمعانيها ومراميها.

الفصل الثالث

قيم التقدم : المنيع والهوية

إن نظرةً فاحصةً للنماذج التي عرضتها في الفصل الثاني من هذا الكتاب لقيم التقدم كفيلة بأن توضح أنه وإن اختلفت ملامح الحضارات الإنسانية (القديمة منها والحديثة) فإن القيم التي أشرت إليها تنتمي للإنسانية أو لمسيرة تمدن الإنسان على الأرض أكثر من انتمائها لأية حضارة معينة. فالإنسان بجانب مسيرات الحضارات له مسيرة تقدم أعلى من تفاصيل الحضارات وهذه المسيرة هي التي شكلت قيم التقدم وجعلتها أكبر من أن تكون «وليدة حضارة معينة». وبدون الإيمان بأن (الإنسانية) أعلى وأسمى من (أية حضارة) فإننا نكون من جهة مخطئين ومن جهة سائرين على درب التعصب والعرقية. فمما لا شك فيه أن في كل حضارة إنسانية تراكمات جاءت من حضارات أخرى إما معاصرة أو سابقة. وإذا كان بغير وسع أحد أن ينفي ذلك «المحصول التراكمي» في مجالات مثل «الرياضيات» وعددٍ آخر من فروع العلوم التطبيقية فعلى أى أساس يمكن رصد هذا المحصول التراكمي على مستوى العقل الإنساني الذي هو مخزن القيم؟ فإذا كنا نسلم بأن في الرياضيات الحديثة أشياء جاءت لنا من اليونان القديمة... وإذا كنا نسلم بأن في الموسيقى الحديثة آثاراً من أرسطو... وإذا كنا نسلم بأن عائلة قانونية بأكملها هي العائلة اللاتينية – الجيرمانية قد أقامت نظمها على أساس من مدونة جوستينيان الرومانية... وإذا كان عالم مصريّ

عظيم مثل جيمس هنرى بريستيد يرى وجود صلة لا يمكن إنكارها بين أرقى النظم الأخلاقية المعاصرة ومصر القديمة التى سماها بفجر الضمير: فكيف يمكن ألا يرى الإنسان أنه كما أن الثقافات أدنى من الحضارات فإن الحضارات أدنى من الإنسانية ؟

ويمكن لدارس الحضارات القديمة والحديثة أن يرى أنها قامت على أسس من القيم المشار لبعضها فى الفصل الثانى من هذا الكتاب وإن كان أيضاً بوسعنا أن نرى أن هذه القيم كانت عندما تنتقل من حضارة لأخرى تمر بمراحل من التطوير والرقى تكون من جهة بمثابة مساهمة تلك الحضارة فى الإنسانية كما تكون أيضاً محطات رئيسية لتطوير تلك القيم لمدارات أعلى وآفاق أرحب. ولا يتناقض ذلك مع كون مساهمة بعض الحضارات فى رقى بعض هذه القيم أكبر من غيرها: فلا شك أن مساهمة الحضارة الغربية فى الارتقاء بقيم العمل هى الأبرز والأوفر نصيباً لاسيما وأن الثورة الصناعية وما أعقبها من مراحل رقى العمل والإنتاج كان هو المناخ الأمثل لتطور ورقى «قيم العمل» - ولكن ذلك لا ينفى أن قيم التقدم بوجه عام وقيم العمل (أو قيم التقدم الإدارى بوجه خاص) هى من جهة «إنسانية» ومن جهة أخرى قيمٌ أتيح لها فى ظل التطورات الكبيرة للحضارة الغربية أن تشهد من درجات الرقى ما قد يُظهرها وكأنها غريبة رغم أنها إنسانية فى المقام الأول .

وليس هناك ما يدل على أن هذه القيم «إنسانية» قبل أن تكون
منتمية لحضارة معينة وخلال قرن واحدٍ من الزمان هو القرن الأخير
قد انتقلت من مناحاتٍ غربيةٍ بحثيةٍ إلى مناحاتٍ غير غربيةٍ على
الإطلاق (مثل اليابان وعشرات الدول في آسيا وأمريكا اللاتينية)
واستقرت وترسخت ونمت وأعطت ثماراً هائلة لأنها ببساطةٍ شديدة
«قيمٌ إنسانيةٌ» وإن كانت في مرحلةٍ معينةٍ قد أخذت دفعةً كبيرةً من
الحضارة الغربية .

الفصل الرابع

قيم التقدم والخصوصيات الثقافية

منذ نحو أربعين سنة وهاجس الغزو الثقافى يسيطر على تفكير الكثيرين فى واقعنا. وعندما سقط تقسيمُ العالم إلى كتلةٍ شرقيةٍ وكتلةٍ غربيةٍ فى نهايةِ الثمانينات وبدأ العالمُ يتحدث عن ظاهرةٍ جديدةٍ سماها البعضُ (ثم انتشرت التسمية) بالعولمة بدأنا نتحدث عن «العولمة الثقافية» ومخاوف اجتثاثِ ثقافةِ العولمةِ لخصوصياتنا الثقافية. وقد كتبت كثيراً فى هذا الموضوع وكانت خلاصة وجهة نظرى أن أصحابَ المحصولِ المتواضعِ من الخصوصيات الثقافية هم المهددون فقط بسحقِ ثقافةِ العولمةِ لثقافتهم أما أصحابُ المحصولِ الهائلِ من الخصوصيات الثقافية مثلنا والذين ترجع خصوصياتهم الثقافية لعواملٍ متصلةٍ بالتاريخ وعواملٍ متصلةٍ بالجغرافيا فإنهم يكونون مثل اليابانيين غير معرضين لزوال الخصوصيات الثقافية الكبيرة لهم. وكنت أكررُ أن كل الأمثلة التى يعطيها البعضُ على تأثر اليابان ثقافياً بريحِ تغيرٍ من الخارج كانت تصبُ فى خانةِ «البنود الثانوية» مثل تناول الوجبات السريعة وارتداء الملابس الأمريكية إلى آخر هذه السلسلة من البنود الثانوية أما العلاقات الإنسانية والقيم المعطاة للكبار فى السن والعلاقات الأسرية اليابانية وغيرها من القيم الأصلية ومن بينها فهمُ اليابانى للعمل، كل ذلك لم يطرأ عليه أى تغير منذ ستين سنة كانت فيها اليابان ذات تعاملات عارمة مع الآخرين.

ومع ذلك فإذا كان من حق البعض أن يتخوف على خصوصياتنا الثقافية في مواجهة ما يسمى بثقافة العولمة فإن الأمر مختلف تماماً بالنسبة لقيم التقدم: فهذه القيم تجد كلها تأييداً وتعصيماً من الأسس التي تركز عليها خصوصياتنا الثقافية إذ يستحيل أن يقول قائل إن الأسس المصرية أو العربية أو الإسلامية أو المسيحية تقف بأى شكل من الأشكال موقف المخالفة والتضاد في مواجهة قيم مثل الوقت والإتقان وعالمية المعرفة وعمل الفريق وثقافة النظام عوضاً عن ثقافة الأفراد أو الإيمان بأن الإدارة هي أحد أهم وأكبر أدوات صنع النجاح. بل إننى أتصور أن يزعم عديدون فى واقعنا أن هذه القيم وجدت دعوة وتعصيماً لها فى تاريخنا قبل مئات السنين وقبل أن تأتى دورة من دورات الحضارة الإنسانية وتوظفها توظيفاً جيداً لصنع حياة أفضل. وقد يظن البعض أن ما أقوله فى هذا الفصل قد يكون منطبقاً على معظم قيم التقدم ولكن يصعب انطباقه على قيمة التعددية إذ يعتقد البعض أن التفكير الدينى الإسلامى يقوم على «وحدانية نموذج الصواب» - وهذا فى اعتقادى خطأ بحث فهناك العديد من النصوص القرآنية التى تعضد التعددية ولعل أهمها النص الذى يشير إلى أن الله لو أراد أن يكون الناس على دين واحد لفعل ذلك ﴿ولو شاء ربك لأمّن من فى الأرض كلهم جميعاً أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين﴾ (سورة يونس - آية ٩٩) كما أن هناك

العديد من النصوص الواردة في السنة التي يمكن أن تكون دليلاً معضداً لكون التعددية من سنن الحياة.

وسيكون من الغريب والمهين للغاية وجود حوار حول «تضاد» بين خصوصياتنا الثقافية وقيم مثل الوقت أو الإتقان لأن زعماء كهذا سيكون بمثابة ترويج لقيم التخلف والبدائية (ناهيك عن كونه إهانة ذاتية منا لنا). كذلك مما يدل على عدم وجود تضاد بين قيم التقدم وخصوصياتنا الثقافية أننا شهدنا خلال القرن الأخير فترات كان التواجد النسبي لمعظم هذه القيم في واقعنا أعلى منه في فترات لاحقة عندما تمت عملية يسميها البعض «تفكيك المجتمع المصري» فواكب ذلك انخفاض كبير في نسبة توفر قيم التقدم.

وأذكر أنني (في الثمانينات) كنتُ أعمل في أحد مراكز التقدم المبهر في جنوب شرق آسيا وكان الشعار العام للمؤسسات الاقتصادية في هذا الجزء من العالم أننا أمام مجموعتين بشريتين «المجموعة الصينية» و «المجموعة المالايوية» وكان العرف السائد أن من يريد تكوين تنظيم عمل على درجة عالية من التميز والكفاءة فإن عليه أن يعتمد كليةً على العنصر البشري الصيني لأنه يتقن العمل ويخلص فيه كما أنه مجبول على العمل الجماعي ويبلغ تقديسه للعمل مبلغ تقديس كبار المتدينين لعقائدهم. أما المجموعة الأخرى فسماتها الأصلية الكسل وعدم الإتقان والتشرذم والبعد الكامل عن تقديس العمل. وكانت هذه المقولة شبه مطلقة حتى جاء رجل واحد في

دولة أكثر من تسعين في المائة من سكانها من الطائفة المستبعد
تميزها في العمل وهي ماليزيا والتي يشكل المسلمون المنتمون للطائفة
الثانية السواد الأعظم من سكانها وحقق معجزة وصول هذا الشعب
لأعلى مستويات التميز في كل مجالات العمل الإنتاجية والخدمية،
وإذا بنا في أقل من عشرين سنة نرى كل قيم التقدم مجسدة في هذا
المجتمع الذي كان قبل ذلك يغط في سبات التخلّف والعجز
والكسل... وإذا بالعالم يكتشف حقيقتين كبيرتين لم يكن من الممكن
تصديقهما من قبل:

– الحقيقة الأولى أن التأخر ليس نتيجةً لحتمية بيولوجية وإنما
لظروف إن تغيرت تغيرت الأحوال كليةً .

– الحقيقة الثانية أن قيم التقدم يمكن أن تُزرع في بيئاتٍ مسيحية
وبيئات بوذية وبيئات مسلمة بل وفي أية بيئةٍ من البيئات وأنها
ليست حكراً على أحدٍ.

وإذا أردنا أن نضيف الآن حقيقةً ثالثة فهي أن كل الخصوصيات
الثقافية الماليزية والمتعلقة بالعلاقات الإنسانية والعلاقات الأسرية
واستمداد القيم من الدين بقيت كما هي في زمن الازدهار ولم يحدث
أى تضاًؤل لها عما كانت عليه زمن الانحدار. حتى الذين يقولون إن
ما حدث في ماليزيا كان بتأثير الأقلية الصينية فإننا نقول لهم إن
هذا الكلام لا معنى له إلا معنى آخر غير الذى تقصدونه فالمعنى
الوحيد لهذه الملاحظة أن (التقدم) يمكن أن يحدث بالعدوى.وهى

فكرة لا بأس بها على الإطلاق. وإن كنت أعتقد أن دحضها في النموذج الماليزي سهل للغاية: فالإقلية الصينية كانت دائماً متواجدة في ماليزيا أما الذي لم يكن متواجداً فهو الرجل الذي صنع هذا التغيير (محمد مسهاتير أو محمد محاض) أو بتعبير آخر (القيادة والقذوة).

الفصل الخامس

قيم التقدم وبناء مجتمع قوى

لكل مفكر سياسى قائمة من الأولويات الرئيسية التى تخدم كتاباته إياها. والأولوية العليا عندى هى «بناء داخل مصرى قوى» بمعنى بناء مجتمع صحى توجد فيه طبقة وسطى واسعة وذات استقرار اقتصادى وتعليم عصرى ومناخ ثقافى عام يواكب الزمن الآنى مع معرفة وإعتزاز بتاريخنا دون أن يتحول ذلك إلى حالة مرضية من عشق الماضى. وحتى الذين تأتى أولويات أخرى غير ذلك على قائمة أولوياتهم سواء كانت هذه الأولويات العليا قومية أو غير ذلك فإننى أقول لهم إنه لا فرصة لأى منهم لتحقيق وإنجاح أولوياته العليا إلا عن طريق «داخل مصرى قوى مستقر ومزدهر». فالذين يحلمون بمشروع قومى عربى ناجح عليهم أيضاً أن يؤمنوا أن ذلك لا يتحقق إلا بداخل مصرى قوى ، وأصحاب الحلم بأن تلعب مصر دوراً إقليمياً أو عالمياً بارزاً عليهم أيضاً أن يعلموا أن ذلك مستحيل بدون داخل مصرى قوى مستقر ومزدهر. إن كل الطموحات المصرية بشتى أشكالها وألوانها وأياً كانت درجة الموافقة عليها أو المخالفة لها لا يمكن إلا أن تمر ببوابة حتمية هى بناء داخل مصرى قوى.

ورغم إعجاب كاتب هذه السطور الذى لا حد له بشخصية (محمد على) الذى جرى العرف على أن يسميه الباحثون والدارسون والكتاب «مؤسس مصر الحديثة» فإن المؤكد أن انشغال محمد على فى مرحلة ما بأشياء خارج مشروعه الأول وهو بناء داخل مصرى قوى قد أدى إلى نكسة كبرى استمرت حتى مراحل بعيدة فى التدهور. فلو

أن (محمد على) قصر جهوده على استكمال مشروع بناء الداخل لأصبحت مصرُ مؤهلةً - بدون أنشطة خارجية قبل الأوان - أن تلعب الدورَ المحورى الذى تؤهله لها عواملُ الجغرافيا والتاريخ والثقافة. وبالعكس فإن الإصرار على لعب دور آخر غير بناء داخل قوى قد يؤدى إلى تآكل الجهودِ التى تُبذل فى الداخل - وما أكثرَ ما تكرر ذلك فى تاريخ مصر الحديثة .

إن مشكلةَ المشاكل بالنسبة لمصرَ هى أن عواملَ عديدةً تغريها دائماً بلعب دور خارج الحدود وليست المشكلة فى أنها تقوم بلعب هذا الدور، ولكن المشكلة أنها تقوم به قبل استكمال المهمة المقدسة الأولى وهى بناء داخل قوى مستقر ومزدهر ، وهذا التعجل هو ما يؤدى حتماً إلى نتيجتين وخيمتين: الأولى هى فشل جزء كبير من المهمات الخارجية.. وثانياً تأخر كبير فى عمليات بناء الداخل..

وديدن كاتب هذه السطور هو أن أهم المهمات وأقوى الرسائل يتمثلان فى تركيز كل الجهود لبناء داخل قوى وعصرى وناجح وفعال ومزدهر ومستقر وفى صلح مع الماضى والحاضر فى آن واحد: ولا سبيل لتحقيق ذلك إلا بحملةٍ تتضافر فيها الجهودُ من أجل بناء الداخل عن طريق غرس ونشر وإذاعة وإشاعة قيم التقدم على مستوى القدوة والمثل الأعلى للقيادات فى كل موقع وبمحاذاة ذلك عن طريق مؤسسة تعليمية تكون رسالتها الأولى هى زرع قيم التقدم فى عقول وضمائر

أبناء وبنات مصرَ كما أن هذه المهمة مستحيلة دون إحداث تغيير جذري في الخطاب الدينى (إسلامياً كان أو مسيحياً) لأن الخطاب الدينى مع الإعلام سيبقيان من أهم عوامل صياغة الرأى العام مصرَ.

إن البعض لدينا يحلم بمصر المثالية فى صورة مصر ما قبل ١٩٥٢ .. والبعض يحلم بها فى صورة مصر الناصرية .. والبعض يحلم بها فى صورة مصر الساداتية .. والمفكر الذى يلجم عواطفه ولا يشغل إلا عقلاً صافياً لا يملك إلا أن يقول إننا نريد مما قبل ١٩٥٢ نوعية الطبقة الوسطى ولكن لا يمكن أن نريد من حقبة ما قبل ١٩٥٢ ضالة حجم الطبقة الوسطى واتساع حجم الطبقات الدنيا (وما كانت تعيش فيه من بؤس مهين لنا جميعاً) .. ونريد من مصر الخمسينات والستينات «الحلم الكبير بتوسعة الطبقة الوسطى» على أن تكون طبقة وسطى تقف على دعائم اقتصادية وثقافية رصينة .. ونريد من الحقبة الساداتية تغليب العقل والحوار فى بعض الأمور (وأكرر: فى بعض الأمور) .. وأنا أكتب ذلك من منطلق إيمان ثابت بأن الانشغال بإدانة الآخرين «مهمة سلبية للغاية»، فإننا نريد تأثيث صلح بين أصحاب الاتجاهات المختلفة ولا نرى وسيلة لتحقيقه إلا بمشروع متكامل لنشر قيم التقدم، فهذا هو السبيل الوحيد لأن ننظر بموضوعية لفترة مثل حقبة محمد على ونرى المزايا والعيوب دون مبالغة .. وكذلك ننظر للحقبات التالية وننظر للمزايا والعيوب دون

المبالغة فى المزايا ودون المبالغة فى العيوب. وسوف لا يمكننا من ذلك إلا جوً ثقافىً وتعليمىً عام ينجح فى غرس قيم التقدم .

إن أكبر التحديات التى تواجه مصر الآن تتعلق كلها بالطبقة الوسطى وما حدث وما يحدث لها على مستوى الاقتصاد والتعليم والثقافة حتى إن المفكر يكاد يجزم أنه لا يعرف كيف يُعرّف الطبقة الوسطى اليوم فى مصر. إن تقدم أى مجتمع من المجتمعات غير مرهون بوجود طبقة عليا على درجة عالية من الجودة وإنما بنوع وحجم وكيفية مستويات الطبقة الوسطى : وهذا موضوع يتوقف بالكامل على مدى توفر قيم التقدم فى الطبقة الوسطى .

وباختصار ، فإن حل مشكلات مصر الاقتصادية والاجتماعية هو أمر لا يحققه إلا «مناخ عام» مشرب بقيم التقدم – وعندئذ فإن «دور مصر عبر الحدود» يصبح «حتمية لا يقدر أحد على تجاوزها» لأن كل معطيات التاريخ والجغرافيا والثقافة تقول إن مصر هى الدولة العربية والشرق أوسطية الوحيدة المؤهلة لدور (الدولة الكبرى) ولكنه دورٌ يحتاج – كما ذكرت – لداخل أكثر تقدماً.

فصول أخرى

(١)

خواطر رحلة أمريكية

أمضيتُ عدة أسابيع (خلال يناير وفبراير من العام الحالي) في الولايات المتحدة الأمريكية بدعوةٍ من عدة جامعات مرموقة. وليس هدف هذا المقال أن أوجز محاضراتي بهذه الجامعات أو أن ألقى الضوء على الحوارات الطويلة التي أعقيتها - فمجال ذلك كتاب تقوم بإعداده حالياً إحدى الجامعات التي حاضرت بها وسيصدر متضمناً نص كل هذه المحاضرات والنص الحرفي للحوارات التي تلتها. أما هدفُ هذا المقال فهو تسجيل انطباعاتٍ جانبيةٍ كانت هذه الرحلة هي سبب تشكيّلها وتكاملها في ذهني كدروس مستفادةٍ من رحلةٍ حاضرت فيها أمام أكثر من ألف إنسان هم زبدة العقول الأمريكية المعنية بالشرق الأوسط والدراسات المتعلقة بشئونه التاريخية والمعاصرة والمستقبلية من كافة الجوانب وسائر زوايا البحث العلمي لا سيما في مجالات العلوم الاجتماعية .

وأوجز زبدة هذه الدروس في الملاحظات الخمس التالية :

أولاً: بالنسبة للتواجد العربى فى المراكز المؤثرة :

نظراً لتواجدى بأكثر من عشر من أكثر مراكز دراسات وبحوث الشرق الأوسط تأثيراً على «المطبَّخ الفكرى» الذى يكون توجهات الولايات المتحدة بالنسبة لقضايا وشئون الشرق الأوسط ومن بينها مراكز تخصصت فى مد وزارة الخارجية والبيت الأبيض بخبراء شئون الشرق الأوسط مثل دينيس روس وعشرات قبله - فقد لاحظت أنه رغم وجود أعداد كبيرة من العرب والهنود والأتراك والإيرانيين كأساتذة كبار وخبراء مرموقين فى معظم هذه الجهات إلا أن تواجدهم يشبه تواجد الجزر المنعزلة عن بعضها فى محيط واسع. وفى المقابل، فإن وجود أساتذة أمريكيين يهود أو أساتذة إسرائيليين زائرين أو أساتذة غير يهود لكن على درجة عالية من التعاطف مع إسرائيل يختلف تماماً عن الوجود العربى بهذه الجامعات والمؤسسات - فهم مترابطون بشكل قوى للغاية وبينهم صلات علمية وبحثية وشخصية بلا حدود . ومن العبث أن اتهم هؤلاء بأى شىء، إذ إن من غير المعقول أن نتهم المجتهد على اجتهاده ونهمل اتهام المقصر على تقصيره. ولا أعتقد أننى أبالغُ إذ أقول إن المجموعة الأولى (العربية) مشرذمة وتعمل كأفرادٍ مستقلين وبدون هدفٍ يتجاوز الأهداف الشخصية لكل منهم فى مواجهة مجموعةٍ تعمل كفريق متكامل ومتجانس وله أهداف عديدة على المدى القصير والمتوسط والطويل ويستعملون أدوات ولغة العصر ويجيدون توظيف أدوات البحث

العلمى فى خدمة هدفهم الموحد ويتكلمون مع العالم الذى يعيشون معه بلغته ومفردات ثقافته وبنيتة الحضارية - لذلك فإنهم تمكنوا (ولا يزالون) من أن يكونوا قوة تأثير عظمى بل إنهم يملكون - إلى حد بعيد - القدرة على تشكيل التوجهات الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية فى كل ما يتعلق بشئون الشرق الأوسط.

والحديث هنا عن «المؤامرة» سذاجة مفرطة ، فنحن أمام أسلوب وتخطيط علمى كامل لا ينظر إليه على أساس كونه «مؤامرة» وإنما «خطة عمل» لا يمكن عمل «توازن استراتيجى مقابل لها» إلا بعمل الفريق وأساليب البحث العلمى العصرية وتواصل الجهد واستعمال لغة ومفردات العصر وكل ذلك غير متوفر لدى معظم أفراد الجانب العربى باستثناءات قليلة لأفراد كان معظمهم من عرب إسرائيل أى من الفلسطينيين الذين لم يغادروا مدنهم منذ ١٩٤٨ فقد وجدت أمثلة من بين هؤلاء لما يجب أن يكون عليه حال العرب المشرذمين فى تلك الجامعات ومراكز البحوث والذين يشكلون عدداً كبيراً من «الجزر المنعزلة» وسط «محيط واسع». ومن أبرز هؤلاء الدكتور شبلى تلحمى وهو عربى من حيفا ويرأس قسم السادات بجامعة ميريلاند، والذي يلعب المباراة بأدواتها وبمهاراة واضحة ولمصلحة الجانب العربى ومع تأثير واضح على جهات صنع القرار - ولا ينقصه إلا وجود مئات مثله - ولكنهم للأسف غير موجودين، فالغالبية العظمى من العرب بهذه الأماكن إما «سلبية» وإما تتكلم بديماغوجية قنائة الجزيرة

وما يماثلها من إذاعاتٍ «لمعت» لدينا في الستينات وقادت ظاهرة تكوين العقل العربي (عند البعض) كظاهرة خطابية في المقام الأول. ولا شك أن مسؤولية جامعة الدول العربية أن تدرس هذه الجزئية وأن تضع الأهداف والاستراتيجيات وبرامج العمل المطلوبة لإيجاد تأثير استراتيجي للتواجد العربي (المتوفر فعلاً) بهذه الجهات - على ألا تكون قاعدة انطلاق ذلك استمراراً للديماجوجية التي مزقت صورتنا في الغرب وجعلت فرص التعاطف مع غيرنا أعلى وأقوى بكثير لاستمرارنا في البعد عن البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بأدواته العصرية وإصرارنا عن أن نكون «جزراً منعزلة» تبارز العالم الخارجي بسيف الميكروفونات ومدفعية الديماجوجية التي قال نزار قباني عنها ذات يوم أنها (ما قتلت ذبابة) كما وصفه أيضاً بأنها تشبه (منطق الطيلة والربابة).

ثانياً : بالنسبة لنظام التعليم :

أثارت الرحلة لهذا العدد الكبير من الجامعات المرموقة والتعامل الكثيف مع مئات الأساتذة والطلاب أفكاراً وشجوناً عديدة تتعلق كلها بالتعليم في مصر وهي الأفكار والشجون المعبر عنها في الفصل التالي من هذا الكتاب تحت عنوان تعليم عصرى... أو الطوفان.

ثالثاً : بالنسبة للأوضاع الاقتصادية في مصر :

في نحو عشرين محاضرة واجتماع ودائرة حوار وعديد مماثل من الأحاديث التلفزيونية تكرر (دائماً) السؤال عن الأوضاع الاقتصادية في مصر - وكان كما يلي :

- إن مصر (ما قبل ١٩٥٢) كانت بها طبقةً وسطى على مستوى مرتفع للغاية وكانت تجمع ما بين كونها (مصرية) وكونها (عصرية) - ولكنها كانت طبقةً نحيلةً (من حيث العدد) بشكل لا يمكن إنكاره. ولو أن هذه الطبقة كانت قد اتسعت لكان من الممكن أن تتواصل تجربة الليبرالية المصرية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ولكنها كانت طبقة ضئيلة بشكل كبير للغاية .

- إن تجربة القطاع العام في مصر لم تنجح لنفس سبب عدم نجاحه في كل دولة أخرى أخذت به وهو أن القطاع العام ينتج (في أحسن الافتراضات) إدارة بمعنى Administration ولكنه لم ينجح قط في إنتاج إدارة بمعنى Management والفارق بينهما هو الفارق بين (الشئون الإدارية) و (الإدارة الاقتصادية) - فإنشاء المصانع الكبيرة لا يمكن أن يكون هدفاً في حد ذاته وإنما الهدف هو أن تكون ناجحة اقتصادياً. وقد أثبتت تجربة القطاع العام في العالم كله أن مصطلحات مثل (الجدوى السياسية) و (الجدوى الاجتماعية) هي (مصطلحات مضللة) ؛ فكل مشروع غير ذي

جدوى اقتصادية ينتهى للانهيـار وتنهار معه الجدوى السياسية والجدوى الاجتماعية .

- إن التحول من اقتصادٍ يقوم على التخطيط المركزي (اقتصاد اشتراكي) إلى اقتصاد السوق (اقتصاد حر) قد تم في السبعينات بارتجال كبير ودون تخطيط علمي وبدون وجود كادر بشري من القيادات التنفيذية الإدارية العصرية القادرة على تحقيق المهمة المنشودة .

- إن السنوات من ١٩٨١ الى ١٩٩١ كانت مشغولةً بما أسميه (أعمال تحت الأرض) مثل مشروعات البنية التحتية والتي تكلفت أموالاً هائلة ووقتاً غير قصير وجهداً غير قليل دون أن تكون لها انعكاسات على المؤشرات الاقتصادية (وهو أمر منطقي) .

- إن السنوات من ١٩٩١ إلى ١٩٩٧ شهدت العديد من الإصلاحات المالية مع قدر طيب من الإصلاحات الاقتصادية مع تحسن نسبي في بيئة الاستثمار أدى لوجود مؤشرات اقتصادية إيجابية خلال سنوات هذه المرحلة .

- إن السنوات من ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٠ شهدت صعوبات ومشكلات لا ينبغي المبالغة في حجمها كما لا ينبغي المبالغة في التهوين من شأنها . فالإصلاح الاقتصادي كان ولا يزال بحاجة لإصلاح إداري شامل وفق خطة منهجية متكاملة تؤدي لتغيير

جذرى فى حجم وطبيعية دور الدولة إذ يقل هذا الدور حجماً ويزداد أهمية ويتركز فى وضع السياسات ومراقبة تنفيذها بروح تشبه دور الدولة كما وصفه «اديناور» مستشار ألمانيا الاتحادية فى أوائل الخمسينات وهو دور هام للغاية وله «بوصلة اجتماعية واضحة». كذلك كانت هناك أخطاء فى عمليات الإقراض، وهى أخطاء لا تعالج بالتشهير الإعلامى والزج بالناس فى السجون (ما لم توجد جرائم واضحة) وإنما تعالج بأساليب علمية معروفة إذ إن هذه المشكلة قد حدثت فى العديد من الدول (ومن بينها دول متقدمة للغاية) وتم العلاج بأساليب مصرفية علمية وليس بالتشهير الإعلامى أو القبض على الأمنية (والمطلوبة فى حدودها). كذلك لا تزال «البيئة العامة للاستثمار» فى حاجة لمزيد من التنقية بهدف الوصول بها لنموذج مثالى مثل «نموذج دى». أما المشروعات الكبرى فإن من الخطأ حديث البعض عن إيقافها وإنما ينبغى بذل الجهد فى البحث عن طرق لاستمرارها بأشكال مختلفة تقلل من العبء الذى تلقىه على الخزائنة العامة. وباختصار فإن هناك «مشكلات» من المبالغة وصفها بأنها كمرض السرطان كما أن من المبالغة وصفها بأنها «وعكة برد خفيفة» - ولكنها فى كل الأحوال مشكلات تحدث فى مسيرات التطوير الاقتصادى وحدثت عند الكثيرين وكلها قابلة للدراسة والعلاج بما فى ذلك مشكلة الديون المتعثرة .

وقد ختمت دائماً كلامي في هذا الموضوع بتعبير رائع سمعته من أستاذ مرموق للاقتصاد (وعضو حالي بمجلس الشورى) وهو الدكتور عادل بشاي خلاصته أن المشكلات الاقتصادية الحالية تحتاج لحلول إدارية (أى مستقاة من علوم ومناهج الإدارة العصرية المتقدمة) وليس لحلول عند أساتذة الاقتصاد.

رابعاً : بالنسبة للصراع العربى الإسرائيلى :

قلت الكثير فى هذا المجال ولا يمكن هنا حتى تلخيصه وإنما أردت فقط أن أبرز أهم رسالة كنت حريصاً على توضيحها وترسيخها فى عقول الآلاف من الذين حضروا محاضراتى بأكثر من عشر جامعات ومؤسسات وفحوى هذه الرسالة أن الإسراع وتعجيل بحل مقبول وكريم ومرض للحد الأدنى من طموحات غالبية مواطنى كل أطراف الصراع هو «الجسر الوحيد» الذى ستعبر به المنطقة من بر واقعها الراهن إلى مرحلة مستقبلية يمكن خلالها بناء مجتمعات مدنية قوية ومزدهرة وعصرية وفى سلام اجتماعي وإن هذا لن يحدث فقط فى الجانب العربى وإنما أيضاً فى إسرائيل التى قد تكون ذات «آلة ديموقراطية» بشكل ما بالنسبة لمواطنيها ولكنها أبعد ما تكون عن (المجتمع المدنى) بالمعنى الحقيقى - فالسلام العادل هو (الآلية الوحيدة) للوصول لمجتمعات مدنية عصرية تكون لكل منها ذاتيته الثقافية مع توفر (وعدم تعارض ذلك) مع آليات المجتمعات المدنية

العصرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي حديثي عن «الأصولية» كعدو رئيسي للمجتمعات المدنية، كان غضبُ بعض الحاضرين هائلاً عندما كنت أتحدث عن مخاطر «الأصولية اليهودية» كأحد أبرز أعداء السلام الشامل والعدل في المنطقة - فالأذنُ الغربية اعتادت أن تسمع وتقرأ عن الأصولية غير اليهودية - لأن «الصمت المتعمد» عن مخاطر وشذوذ الأصولية اليهودية لا يجد من يتحدث عنه في الولايات المتحدة الأمريكية بلغة العصر وأدواته وفي الأماكن المطلوب الحديث فيها عن مخاطر الأصولية اليهودية - فالحديثُ عن هذه الأصولية وشذوذها لا يكون مجدياً في مساجد نيويورك ولوس أنجلوس وإنما في جامعات أمريكا الكبرى ومراكز البحوث الهامة بها .

خامساً : كلينتون والاقتصاد الأمريكي :

رغم أنني سأفرد لهذا الموضوع مقالاً مستقلاً إلا أنني أردت في هذه الخواطر أن أبرز للقارئ المصري والعربي أن ما قرأ عنه مراراً عن أكبر طفرة اقتصادية شهدتها الولايات المتحدة في تاريخها الحديث أثناء السنوات الثمان لحكم الرئيس كلينتون كان دائماً يُعرض ناقصاً، فالإنجازُ الأعظم ليس هو حدوث الطفرة الاقتصادية الهائلة التي حدثت إبان سني حكم كلينتون وإنما الإنجازُ الأعظم أن عشرات الدراسات والإحصائيات تؤكد أن المستفيدين الأوائل من هذه الطفرة

كانوا أبناء الطبقة الوسطى/ الوسطى وما تحتها وأن الفوائد الاقتصادية (وما ينجم عنها من فوائد اجتماعية) تعد ظاهرة لم تحدث وأغلب الظن أنها لن تتكرر في المستقبل القريب - فالحزب الجمهوري لا يحمل في بنيته من عناصر الاهتمام بالبعد الاجتماعي ما يحمله الحزب الديمقراطي بوجه عام وما عمل على خدمته الرئيس كلينتون بوجه خاص. إن معظم الحرفيين والمهنيين من أبناء هذه الطبقات قد ضاعفوا دخلهم خلال تلك السنوات. وهو ما لم يحدث للطبقات الأعلى التي ستكون إدارة الرئيس الجديد بوش في خدمتهم أكثر من كونها في خدمة الطبقات التي رأت إبان سني حكم كلينتون من تحسن الظروف المعيشية ما لم يحدث في الولايات المتحدة منذ خمسين سنة على الأقل. وبينما انشغل (ولا يزال) الجمهوريون بموضوع مونيكا وأثاث البيت الأبيض وموضوع العفو عن مارك ريتش فإن الملايين من أبناء الطبقة الوسطى (وما تحتها) كانت (ولا تزال) تتحدث عن آثار سنوات كلينتون الطيبة على ظروفها المعيشية.

* * *

كانت تلك مجرد «خواطر رحلة» كتبت على عجل - أما كل ما قيل خلالها وكل الحوارات التي دارت أثناءها فمجالها (كما قلت) كتاب سيصدر خلال أسابيع متضمناً النص الكامل لأكثر من

عشر محاضرات وما أعقب كلاً منها من حوار وسجال كان في غير قليل من الحالات مشوباً (من الطرف الآخر) إما بحماس أو بغضب! ! (لا سيما عندما حاضرت مرة عن مخاطر كون «الولايات المتحدة» قوة هائلة بثقافة مذهلة في هشاشتها - وهو أمر بالغ الخطورة على «إنسانية» مفاهيم مثل «الديموقراطية» و «حقوق الإنسان» و «قبول الآخر»... ولكنه في كل الأحوال كان الحوار المطلوب في المكان المناسب! وفي النهاية ، فإنني أود أن أذكر أن سعادتي بإلقاء محاضراتي بأكبر سبع جامعات أمريكية كانت لا تقارن بسعادتي بمحاضرة أخرى ولسبب آخر تماماً وذلك عندما وقفت لأحاضر بجامعة ميريلاند في قسم للبحوث ودراسات الشرق الأوسط يحمل اسم الرئيس الراحل العظيم «أنور السادات».

(٢)

تعليم عصرى . . أو الطوفان

قمت خلال شهرى يناير وفبراير الماضيين بإلقاء سلسلة من المحاضرات بعدد من جامعات الولايات المتحدة الأمريكية وكان جل جمهور هذه المحاضرات من أساتذة العلوم السياسية وأساتذة أقسام دراسات الشرق الأوسط وطلاب الدكتوراه والماجستير فى المجالات المتعلقة بالشرق الأوسط بهذه الجامعات. وكانت المحاضرات التى قمت بإلقائها منقسمة إلى أربعة مواضيع رئيسية هى : أولاً : العقل العربى وعصر العولمة - ثانياً : التعليم كأداة رئيسية للنهضة فى مصر - ثالثاً : الدور المصرى فى سيناريوهات مستقبل الشرق الأوسط - رابعاً : إمكانات مصر الاقتصادية بين الواقع والممكن. وتقوم حالياً واحدة من الجامعات التى زرتها فى تلك الرحلة بوضع اللمسات النهائية على كتاب يتضمن محاضراتى فى المواضيع الأربعة المشار إليها مع نص كامل للحوار الذى أعقب تلك المحاضرات.

ونظراً لما تضمنته الرحلة من تعاملات وحوارات عديدة مع مئات الأساتذة وطلاب الدراسات العليا بهذه الجامعات (ونسبة كبيرة من

هؤلاء الأساتذة والطلاب من دول العالم الثالث) فقد تأكد لي أن وجهة النظر التي أتبناها بخصوص التعليم في مصر هي صحيحة إلى أبعد الحدود. فقبل الحديث عن إصلاح التعليم بالمعنى الدارج والذي يعنى إصلاح الأبعاد الأربعة للتعليم (البرامج والمدرس والتلميذ والمدرسة) فإن الأهم من كل ذلك هو صياغة الأهداف الاستراتيجية للتعليم (وهو أمر ممكن في صفحة واحدة) ثم الانتقال إلى وضع برامج تفصيلية تضمن ترجمة هذه الأهداف على مستوى البرامج التعليمية والمدرس والتلميذ والمدرسة. فخلال السنوات الثلاث الماضية تشكلت في ذهني معادلة تربط بين أهداف التعليم الاستراتيجية وإيجاد مواطن عصرى يتحلى بالقدرات المطلوبة في ظل تحديات العصر وأيضاً إمكانية وجود كادر بشرى من القيادات الإدارية التنفيذية العصرية التي بدونها لا تحقق المجتمعات الطفرات المنشودة، فالتقدم الاقتصادى الكبير والمتسم بالعدالة الاجتماعية وخلق فرص عمل عديدة جديدة وإشاعة روح إيجابية في المجتمع بوجه عام وفي الطبقة الوسطى وما دونها بوجه خاص وتحقيق السلام الاجتماعى الذى يرافقه لحاق بركب العصر والمدنية (دون ضياع الهوية والخصوصيات الثقافية الإيجابية) هي مهمة تحتاج لكادر بشرى من المديرين التنفيذيين العصريين الأكفاء ولا تحتاج لأكاديميين أو اقتصاديين (وإن كانت لا تستغنى عن خبراتهم في مجالاتها). وقد اتضح لي من

كثافة التعاملات والحوارات مع مئات من الأساتذة والطلاب في الجامعات العشر التي حاضرت بها أننا نضيق الكثير من الجهد والوقت عندما نبذل مجهودات كبيرة في إصلاح الأبعاد الأربعة للعملية التعليمية قبل أن نضع ورقة استراتيجية تقول بوضوح ما هو الهدف من العملية التعليمية ثم نضع الخطوات الإدارية التنفيذية التي تكفل تحقيق هذه الأهداف.

وفي اعتقادي أن هناك مجموعة أساسية من القيم هي احترام الوقت و تقديس العمل الجماعي (الفريق) وتوخي الجودة والإتقان والإيمان العميق بالإبداع وبأن الموارد البشرية هي أهم عوامل النجاح والتقدم وكذلك الإيمان بعالمية المعرفة وبمحاذاة ذلك قيمة احترام هويتنا (دون مغالاة شوفينية) ثم قيمة زرع الروح التنافسية مع قيمة احترام التعددية وقبول الآخر بكل ما تعنيه وعلى كافة المستويات. هذه باختصار هي قيم العصر والتقدم التي يجب أن تعمل المؤسسة التعليمية من خلال البرامج والمدرس على زرعها في عقول ونفوس وضمائر التلاميذ بجانب قدر معقول من المحصول المعرفي على مستوى العلوم التطبيقية والعلوم الاجتماعية والإنسانية.

وأكرر أن وضع هذه الأهداف بشكل محدد لا يحتاج لأكثر من صفحة واحدة ثم تكون المهمة التالية هي وضع الإجراءات التنفيذية

التي تكفل أن تكون المقررات الدراسية وبرامج تدريب المدرسين فى خدمة هذه القيم .

إن الهوة شاسعة و سحيقة بين تلاميذنا وتلاميذ وطلاب العالم المتقدم لا فى الذكاء وإنما فى (القدرات المكتسبة) والتي هى عندهم ثمرة طبيعية لمؤسسات تعليمية تقوم على مجموعة القيم التى ذكرتها بينما يبقى التلميذ والطالب لدينا أسير جدران عالية لا قيمة لها من حشو الأذهان بالمعلومات والتلقين ناهيك عن مأساة أخرى هى كون التلميذ والطالب لدينا يبقى طوال سنى الدراسة قبل الجامعية والجامعية فى موضع المتلقى (المستقبل) بينما يبقى المدرس أو الأستاذ فى وضع المرسل (الباث) وهو وضع يؤدى لتكريس السلبية وتحجيم القدرة على الإبداع وكنم أنفاس الحرية الفكرية وفى أحسن الأحوال فإنه مناخ عام قادر على تخريج (موظفين عموميين تقليديين) فى زمن لم تعد فيه هناك حاجة للموظف العام التقليدى كما كانت عليه الأمور فى السابق — فمجتمعات العصر فى حاجة لمواطن خلاق وتنافسى ومبدع ويعمل فى إطار فريق عمل ويطلب المعرفة والمزايا التنافسية من أى مصدر (عالمية المعرفة) ويتوخى أن يكون قادراً على المنافسة.

ولا أعتقد أننى أبالغ إذ أقول إن وضع ورقة استراتيجية لأهداف العملية التعليمية لدينا ثم وضع برامج ترجمة هذه الأهداف لواقع حى على مستوى البرامج التعليمية والمدرس والتلميذ والمدرسة هى الضمان الوحيد ليس فقط لتخريج مواطن عصرى خلاق وفعال

ومشارك وتنافسي وكحل وحيد لسلسلة طويلة من المشكلات قد تبدو للبعض غير ذات صلة بالموضوع وإن كانت في الواقع لصيقة به إلى أبعد الحدود مثل ما يلي :

- ١ - تكوين كادر إداري تنفيذي عصري يقود الحياة الاقتصادية في ظل عالم جديد يقوم على المنافسة سواء بقيت العولة في شكلها المتوحش الحالي أم تهذبت (كما يتوقع كاتب هذه السطور).
 - ٢ - تكوين مواطن أكثر حماساً للمشاركة والمساهمة في الحياة السياسية والحياة العامة وتوسيع الهامش الديموقراطي.
 - ٣ - تكوين مواطن يكون في سلام مع نفسه ومع الآخر في مجتمعه ومع الآخر في المجتمعات الأخرى عوضاً عن المواطن المستنفر الذي شاع في واقعنا والذي يمسك في يده - بدون مبرر - سيفاً جهاد لا طائل من ورائه بدلاً من أن يمسك في يده أدوات المنافسة العصرية والبناء والعمل والإنتاج والإبداع والتواصل العلمي والثقافي مع مسيرة الحضارة الإنسانية .
- وأكثر ما يزعجني أن ينخرط كثيرون في واقعنا في الاهتمام بإصلاح التعليم دون أن تظهر في كتاباتهم أو أقوالهم أنهم يرون بوضوح الصلة الوثيقة بين (التعليم) و (الحياة الاقتصادية) ، رغم أن هذه الصلة واضحةٌ بجلاءٍ تام في المجتمعات التي سبقتنا على درب التقدم والازدهار والاستقرار. وما أريد توضيحه هو أننا لو تصورنا أن حياة

الإنسان تتكون من ثلاث مراحل زمنية (شبه متساوية المدد) فإن المرحلة الأولى تكون تحت مظلة التعليم والمرحلة الثانية تكون تحت مظلة الإدارة والمرحلة الثالثة تكون مرحلة التقاعد أو العمل الخاص. ولا شك أن المرحلة الأولى تسلم «الإنسان» (كمُنتج - بضم الميم وتسكين النون وكسر التاء وكسر الجيم بالتنوين) للمرحلة الثانية حيث يكون الإنسان هو أساس أى نشاطٍ عمليٍّ (اقتصادي أو حكومي). ويعنى هذا أن المرحلة الأولى تقوم بتشكيل الإنسان لحساب المرحلة الثانية. ويعنى ذلك أن المرحلة الثانية تتسلم الإنسان بعد أن يكون قد تم تشكيله وتكوينه خلال المرحلة الأولى بناءً على معطيات كثيرة ومكونات عديدة وعديد من المفردات. وهكذا تتضح الصلة الوثيقة بين الإدارة (أى قيادات العمل) وبين التعليم، فالإنسان الذى يصل لمؤسسات العمل خلال النصف الأول من العقد الثانى من عمره يكون مثل بناءٍ قد تشكل بكيفية معينة خلال عدد كبير من السنوات السابقة. فإذا كان ذلك كذلك، فإن التعليم تكون له انعكاسات على الإنسان خلال حقبة العمل فى حياته لا يمكن إنكارها أو التقليل من أهميتها.

والرسالة هنا أن (التعليم) ما هو إلا أهم أداة من أدوات تكوين الإنسان لخوض غمار المراحل التالية من عمره - وعليه فإن ما يبرز (ويغرس) فى الإنسان من قيم ومهارات وإمكانات وقدرات وتوجهات وطرق للعمل والتفكير والابتكار

والخلق والتعاون خلال المرحلة الأولى هو ما يترجم خلال المرحلة الثانية إما في شكل مواطن إيجابى وخلاق ومُنتج ومُنافس وبناء وفي حالة تمثيل واضحة لدرجة التحضر والتمدن والتقدم العلمى والتعليمى والثقافى وإما نقيض كل ذلك بدرجات ونسب مختلفة .

وهكذا يتضح ، أن التعليم هو حجر الزاوية فى صنع وتكوين الإنسان أى فى صنع وتكوين مستقبل أى شعب أو مجتمع . ولا شك أن هناك علاقة رئيسية بين (فلسفة الحياة والمجتمعات) فى كل مرحلة من مراحل الزمان و(فلسفة التعليم) إبان تلك المرحلة . فإذا كان غرض المجتمع فى مرحلة معينة يتمثل فى تكوين موظفين عموميين يصلحون لمتطلبات ومواصفات الوظيفة العامة (كما كان الشأن خلال النصف الأول من القرن العشرين) فإن التعليم يهدف لخدمة نفس الغرض . أما إذا كان المجتمع يتمحور حول العمل الاقتصادى بأشكاله الحديثة والقائمة على المنافسة والجودة والإتقان وتعظيم القيمة المضافة للعمل (أى للإنسان) والتسويق بغير حدود - فإن التعليم يكون هو الحضّانة التى تُكون إنساناً يصلح لقلبك المعطيات والملاحم الجديدة للحياة والتحديات المصاحبة لكل ذلك . ويعنى ذلك أن «أغراض التعليم» تصبح هى «أغراض المجتمع» : فإذا كان المجتمع يسعى لتعظيم مزاياه وقدراته وإمكاناته فى مجالات محددة ، فإن التعليم هو الأداة الأولى لخدمة هذا الغرض أو هذه الأغراض .

وهكذا ، فإننا نجد أن مجموعة القيم الأساسية المطلوبة لوجود قيادات إدارية تنفيذية عصرية خلاقية وفعالة في المجتمعات الأكثر تقدماً هي نفس مجموعة القيم الأساسية التي تشكل فلسفة التعليم بل والتوجهات الإعلامية والثقافية والفكرية والاجتماعية للمجتمع. وهذه القيم الأساسية في المجتمعات الأكثر تقدماً لا تخرج (كما سبق وذكرت) عن كونها مجموعة لا تزيد عن عشر قيم من أهمها قيمة الوقت وقيمة الجودة وقيمة الإتقان وقيمة العمل الجماعي وقيمة المنافسة وقيمة الإيمان الواسع والعميق بالقدرات التي لا حد لها للإنسان (الموارد البشرية) وقيمة الإيمان بعالمية العلم والمعرفة وعلوم الإدارة الحديثة وعلوم الموارد البشرية وعلوم التسويق. فهذه المجموعة من القيم الأساسية هي التي توجد نظام تعليمي عصري وخلاق وفعال وإيجابي وهي أيضاً نفسها التي تخلق مواطناً عصريةً إيجابياً وفاعلاً ومشاركاً في نفس الوقت وهي أيضاً التي تخلق حياة اقتصادية (إنتاجية وخدمية) بل وحياة عامة ومجتمعاً تتسم كلها بنفس الصفات.

ويجعلنا هذا نتساءل: هل تعمل برامجنا التعليمية بوضوح وجلالٍ تام على خدمة هذه الأغراض أو إنها لازالت تخدم أهدافاً كانت في الماضي هي أهداف المجتمعات ولكنها لم تعد اليوم كذلك (على الأقل في المجتمعات الأكثر تقدماً)؟ إن نظرة متأنية لبرامجنا التعليمية سواء قبل الجامعية أو الجامعية أو خلال

مراحل الدراسات العليا تظهرُ بجلاءٍ ظاهرتين أو سمتين واضحتين
لبرامجنا التعليمية :

فمن جهةٍ أولى فإن هذه البرامج لا تخدم بشكل واضح مجموعة
القيم الأساسية التي ذكرت آنفاً أنها أساس التعليم أو التقدم
الاقتصادى والتقدم المجتمعى فى العصر الحالى وفى المجتمعات
الأكثر تقدماً.

ومن جهة ثانية فإن برامجنا التعليمية (وهى تنأى بنفسها عن
خدمة هذه القيم الأساسية) تتسم بطابع اسميه (التعليم الكمى) أى
التعليم الذى يظن واضعوا فلسفته أن حجم المعلومات وتكديس
المعارف وازدحام البرامج التعليمية بعشرات المقررات والمواد هو أداة
ناجحةٌ لتعليمٍ عصريةٍ ناجحٍ - والحقيقةُ عكس ذلك تماماً.

فمن المؤكد أن البرامج التعليمية الحالية على كثرة احتشادها
بالمواد والمقررات واتسامها بالتخمة الكمية لا تفرز لنا فى
النهاية المواطن المنشود سياسياً واقتصادياً وتنافسياً وثقافياً. ومن
المؤكد أنها تفرز لنا مواطناً متسماً بالسلبية السياسية وبضعف
القدرات اللازمة للعمل العصرية فى معظم مجالات الإنتاج والخدمات
ناهيك عن إفرازها لمواطنٍ أقل ليبرالية وأقرب لروح التزمّت من
روح قبول أقوى ملامح الحياة الإنسانية المعاصرة وأعنى
الاختلاف والتعددية .

وقد يعتقد البعض أن هناك أدوات عديدة لإصلاح الواقع والمستقبل مثل الأدوات الاقتصادية والإعلامية والسياسية - وأنا أوافق على جدوى كل هذه الأدوات ولكننى أبقئها تحت مسمى (الأدوات الثانية) حيث يبقى التعليم بمثابة (الأداة الأولى) لإصلاح الواقع والمستقبل من خلال قدرته على إنتاج مواطن يتحلى بصفاتٍ وقدراتٍ تؤهله لتحقيق الغاية المرجوة للمجتمع وهى غاية ذات طبيعة خاصة تتمثل فى الازدهار والاستقرار.

وإذا كان من الممكن وضع استراتيجىة بأهداف التعليم كما نريده لمستقبل أفضل فى زمن قصير للغاية فإن المراحل التالية والتى تتمثل فى جعل عناصر العملية التعليمية (البرامج التعليمية والمدرس والتلميذ والمدرسة كبناء وإمكانيات) تترجم وتجسد وتشخص هذه الأهداف الاستراتيجية الجديدة والتى تكلمنا عنها فى هذا المقال لا يمكن أن تكون بنفس السهولة فهى من جهة تطلب موارد مالية ضخمة للغاية ومن جهة أخرى فإنها تستلزم عملية بالغة الصعوبة وهى إعادة تأهيل وتوجيه جيش من المعلمين يبلغ فى واقعنا قرابة المليون مدرس وزرع أساليب تلك القيم المستهدفة فى عقولهم وضمايرهم وأساليب عملهم - وواضح أن ذلك أمر يحتاج لخطة مفصلة تقتضى التدرج كما تحتاج لعدد من السنوات قبل إكتمالها - ومن هنا تبرز القيمة العظمى للفكرة التى طرحت حديثاً وأعنى فكرة مراكز التعليم المتميز التى هى فى النهاية ترجمة عملية للقول المأثور إن ما لا يدرك كله

لا يترك كله - فإذا كنا لن نستطيع تنفيذ برنامج إصلاحى عصرى ومتكامل لكل المدارس وكل التلاميذ وكل المدرسين فليكن الحل هو ما يعرف فى علوم الإدارة الحديثة بالمشروعات النموذجية Pilot Projects حيث نقدم نماذج مثلى لمراكز تعليم عصرية وفعالة وخلاقة تقوم على قيم العصر والتقدم والإبداع ويساهم فى تمويلها القادرون دون أن تكون للقادرين فقط وإنما للقادرين الذين يساهمون مادياً فى تكاليف هذه المراكز المتميزة مساهمة تكفل فرصاً متساوية للمتميزين غير القادرين ودون أن تكون للتلاميذ المساهمين فى تمويل هذه المشروعات أو لأولياء أمورهم أى تدخلات أو سلطات فى وضع البرامج التعليمية أو إدارة هذه المنشآت التعليمية التى سماها البعض مؤخراً مراكز التعليم المتميز - إذ إن تدخل رأس المال فى وضع سياسات التعليم أو إدارة المؤسسات التعليمية هو الشر الأعظم الكفيل بالوصول بالتعليم لأحط المستويات - ولهذا الحديث بقية طويلة قادمة.

البشرية . . . وأمريكا . . . ومسيرة التمدن

قلتُ في محاضرةٍ بإحدى جامعات غرب الولايات المتحدة منذ أيام أن ما يسميه البعضُ بالحضارة الغربية ليس (غريباً) بشكلٍ صرفٍ وإنما هو مزيجٌ من الحضارة الإنسانية ذات الروافد والمحطات المصرية والصينية والسومارية والفينيقية والعبرية واليونانية والرومانية والعربية مع حقيقةٍ لا جدال فيها وهي أن المحطة الحالية وهي قمة مسيرة التمدن الإنساني لا بد وأن تكون قد اصطبغت بمعطياتٍ من مكانها (الجغرافى) وهو الغرب - وبالتالي فإنها حضارة إنسانيةٌ فى شقٍ منها وغربيةٌ بحت فى شقٍ آخر. إلا أن أعظم إنجازات هذه الحضارة فى مجالات الإبداع الفنى والأدبى والفكرى هى أقربُ إلى الشق الإنساني فى الحضارة الغربية من الشق الغربى / الغربى. ولا يملك من درس بتعمق الحضارة المصرية القديمة ولا سيما الجزء المتعلق بالضمير والأخلاق فيها (وهو ما جعل جيمس هنرى برستيد يسمي مصر «فجر الضمير» وليس فجر التقدم) كذلك لا يملك من درس بعناية دور ومساهمة الحضارة السومارية فى تكوين الأطر القانونية

والتشريعية وتطوير فكرة الإنسان عن الله (فأول هؤلاء هو كلداني من أبناء تلك الحضارة وهو «إبراهيم النبي») وكذلك من درس الشق المتعلق بالقيم في الحضارة الصينية والشق المتعلق بالفلسفة في فترة التزاوج اليوناني المصري ثم اليوناني البحت وكذلك من درس ابن رشد ثم بواكير فلاسفة عصر النهضة - لا يملك من درس ذلك باستفاضة وحب واستغراق إلا أن يرى (القناة الإنسانية المتواصلة) والتي تتعلق بالضمير والأخلاق أكثر مما تتعلق بالمباني والمنشآت والإنجازات العلمية. وأضيف لما سبق أن أكبر إنجاز - على الإطلاق - لمسيرة التمدن الإنساني لا يتمثل في التقدم العلمي والتكنولوجي وما طرأ من مستحدثات مذهلة في هذه المجالات وفي علوم الطب والفضاء وثورة الاتصالات الحديثة؛ إذ إن ما هو أكبر وأجل من ذلك كإنجاز لمسيرة التمدن الإنساني إنما يوجز فيما يلي:

أولاً : الديمقراطية .

ثانياً : الحريات العامة .

ثالثاً : حقوق الإنسان .

رابعاً : احترام الغيرية (قبول الآخر).

خامساً : فتح آفاق التواصل بين بنى البشر على كافة المستويات الذي يسميه البعض العولمة.

وإن كنت أميل لكون هذا المعنى الآنى هو معنى متوحش
وغير قائم على أساس إنسانى قوى بل على أساس
اقتصادى بحث وهو ما سوف يتغير .

سادساً : تطوير التعليم واتساع مجالاته بالشكل العصرى المتقدم
الذى يخدم فى عدد كبير من المجتمعات القطاع الأوسع
دون الاقتصار على خدمة الصفوة.

فى اعتقادى أن هذه الثمار الست لمسيرة التمدن الإنسانى هى من
جهة أعظم إنجازات الإنسان على الأرض وهى من جهة ثانية
«إنسانية» فى المقام الأول وهى من جهة ثالثة مدينة بدرجة
ما للحضارة الغربية لأن على مسرحها نمت (وإن لم تكن ثمرة
غربية خالصة).

ولكن كل ما ذكرته لا يعنى بأى شكل من الأشكال أن هذه
الإنجازات الستة لمسيرة التمدن الإنسانى قد اكتملت أو نضجت
أو حتى بلغت نصف درجة النضج المنشودة - فهى لا تزال
إما محلية (أى متوفرة فى بعض الأمكنة دون غيرها) أو متشحة
بطابع لا يخفى من الازدواجية (أى الكيل بمكيالين) أو أخيراً اعتقاد
البعض أنها ثمار تصلح لهم دون سواهم - ونحن هنا أمام (همجية
فكرية) لها أسبابها المعروفة لدارسى الحضارة الغربية وبالتحديد
للعارف بوضوح بأثر المكون الانجلوساكسونى (الفايكنج) على

الحضارة الغربية والذي يأخذ شكله الفج المطلق فيما أسميه (ثقافة رعاة البقر) - وهو ما سأعود إليه مرة أخرى .

وفي اعتقادي أن ما اعترض طريق ومسيرة تطور هذه المفاهيم الستة (الإنسانية) خلال المائة سنة الأخيرة وجعل منها مزايا للبعض دون الآخرين يمكن أن يوجز في أسباب خارجية وأسباب داخلية :

أما أهم الأسباب الخارجية فهو «الوعكة الماركسية» التي أنتجها الغرب ولكنها أصابت مسيرة التمدن الإنساني في عدد كبير من المجتمعات بنكسة على طريق تحقيق وإنماء وإثراء وتأصيل الإنجازات الستة المذكورة ثم (بعد موت الماركسية) حقيقة إن قيادة الحضارة الغربية قد خرجت من أماكن كانت توجد فيها توازنات ما بين القوة والثقافة (أو بين القوة والمُحصول المعرفي) إلى مكان آخر يتسم بفرط القوة وضحالة الثقافة وغلبة المعلوماتية على المعرفة (وما أوسع المسافة بين المحصول المعلوماتي والمُحصول المعرفي).

أما الماركسية فهي بالنسبة لشخص مثلي عاش مع أدبياتها وتجاربها عدة سنوات وكتب ثلاثة كتب في نقدها (نقداً وصفه كاتب أمريكي منذ أيام بصحيفة أمريكية مشهورة بأنه نقد للماركسية بأدواتها الفلسفية) فإنها (أي الماركسية) منتج أوربي صرف من واقع أوربي بحث - وأعني بذلك أن الواقع الأوربي في القرن التاسع عشر هو ما أنتج الماركسية ، وان كل نظرة للماركسية كتنظير فوقى للتاريخ

هو خطأ بين ومخالف لأبجديات قوانين الهيكلية التي على أساس منها شُيد البناء الماركسي. ومن ناحية أخرى فقد أثبت عشرات الدارسين المتعمقين الصلة الوثيقة بين (أوروبا القرن التاسع عشر) وبين (الفكر الماركسي). ونظراً لأن معطيات القرن التاسع عشر قد تغيرت كثيراً جداً فقد كان من الطبيعي أن تموت الماركسية بعد ١٠٧ سنة من موت مؤسسها العبقري (مات كارل ماركس في سنة ١٨٨٣ وماتت الماركسية سنة ١٩٩٠). وإذا أراد البعض أن يعرف الصلة الوثيقة بين (ظروف أوروبا خلال القرن التاسع عشر) وبين (الماركسية) فهناك أكثر من ألف دليل يمكن أن يقدم ولكنني أكتفي بدليل واحد وهو كتاب (حالة الطبقة العاملة البريطانية في سنة ١٨٤٤) الذي وضعه فريدريك إنجلز بطلب من كارل ماركس ليدرك مقدار الصلة الوثيقة بين مفردات القرن التاسع عشر في أوروبا وبين الماركسية ولكي يدرك أيضاً أنه بزوال تلك الملامح التي كانت تكسو وجه أوروبا في القرن التاسع عشر فقد كان من المحتم أن تنقش الوعكة الماركسية التي أصابت الحضارة الغربية وإن كان انقشاعها في أوروبا أكمل وأشمل من انقشاعها في دول العالم الثالث لأسباب موضوعية يجب دراستها واحترامها (دون الموافقة بالضرورة عليها).

وباختصار شديد فإن الماركسية وإن كانت فى المقام الأول والأخير كانت تبحث عن (العدالة الاجتماعية) إلا أنها طمست بأقدامها الكبيرة القيم الست التى ذكرتها من قبل ووصفتها بأنها أعظم إنجازات الحضارة الإنسانية (فى طورها الغربى) وهو أمر مأساوى لأن العكس كان ينبغى أن يكون هو حقيقة الحال، بمعنى أن أصحاب المذهب الذى يتوخى العدالة الاجتماعية كان ينبغى أن يكونوا أكثر إثراءً وتدعيمًا لتلك القيم الست لا أن يدوسوها بأقدام التجارب الماركسية الباطشة - وليس هذا الموضوع مكتوباً من أجل هذه الجزئية، فالاهتمام بالماركسية اهتمام بالماضى وجل اهتماماتى بالمستقبل لا بالماضى.

أما العقبة الكئود الثانية التى تقف فى طريق القيم الست التى وصفتها بأنها أكبر إنجازات مسيرة التمدن الإنسانى فهى حقيقة أن قيادة العالم اليوم قد آلت إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهى أضعف أطراف أو أعضاء نادى الحضارة الغربية ثقافة رغم قوتها المادية العارمة ومُكَنَّتِهَا العلمية الهائلة ومحصلوها المعلوماتى الذى يشبه المحيط الواسع ولكنها تبقى أفقر أعضاء نادى الحضارة الغربية من حيث الحصول الثقافى والمعرفى ويبقى أعضاء الطبقات العليا فى مجتمعاتها أكثر أعضاء الطبقات العليا فى المجتمعات الغربية إثارة للربح من ضحالة تكوينهم الثقافى وهزال محصولهم المعرفى وخلطهم الغريب بين (المعلومات) و (الثقافة والمعرفة) - وفى اعتقادى أن هذا

الواقع هو ما يجعل الملايين من المثقفين فى العالم الثالث تكفر بما تنادى به الولايات المتحدة من ديموقراطية وحقوق إنسان وخلافه - فالفقر الثقافى المذهل للولايات المتحدة (شعباً وحكومات) والاتسام الشديد بقدر من البرجماتية المتوحشة والتي تجعل نيقولا ميكيا فيللى يشعر بالحسرة على فقدانه لمكانته إلى جوارها - وهى برجماتية نجمت فى المقام الأول عن طغيان القوى فى غيبة الثقافة بالإضافة إلى الأصول الفايكنجية، وهو ما يسهل ويسوغ دمع الولايات المتحدة الأمريكية بأن حديثها عن كل تلك القيم الست ليس حديث مبادئ لكثرة الكيل بمكيالين وتغير طريقة التعامل بناءً على اختلاف الظروف والمصالح - وهى ظاهرة إنسانية ولكنها تبلغ درجات الفحش العليا عندما توجد أكبر قوة مادية فى الكون إلى جوار أكبر هزال ثقافى فى تاريخ الأمم الكبرى.

ولا شك عندى أن الجوهر الحقيقى لهذه القيم (الديموقراطية/ الحريات العامة/ حقوق الإنسان/ الحرية/ سقوط الحسدود بين الدول والمجتمعات / التعليم العصري القائم على ذكاء الإبداع لا التلقين) لا يمكن أن يكون محل خلاف - ولكن المأساة تكمن فى تلك الفجوة الهائلة بين (أكبر الدعاة لهذه القيم) وبين (سلوكياتهم) - فالثانية تكيل بمكيالين وتتحرك بدوافع المصالح الاقتصادية الآنية حتى لو تضمن ذلك الوطء بالقدم على كل المبادئ والقيم مع غياب شبه كامل للثقافة وراء

معظم التوجهات والقرارات مع عنصريةٍ ليست بعيدة عن السطح البراق اللامع بل وأجزم بوجود مكوناتٍ ثيوقراطية هائلة وراء الواجهة المدنية العلمانية الحديثة - وهو ما يجعل «تسويق المبادئ الستة» مهمة بالغة الصعوبة (لرداءة سلوك البائع !!) وازدواجيته وميكافيليته وسطحيته وعرقيته... إلخ).

لقد أمضيت بضعة أسابيع أحاضر بعددٍ من أكبر جامعات الولايات المتحدة وأهم مراكز بحوث الشرق الأوسط بها - وأشهدُ أنني وجدت زخماً هائلاً من «المعلومات» عن الشرق الأوسط - ولكنني أشهدُ أيضاً أنني لم أجد بين أكثر من ألف أستاذ وطالب دكتوراه حضروا محاضراتي تلك شخصاً واحداً يمكن أن يوصف بأنه مثقف من مثقفي الرينسانس كما نجد في جامعات بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا - وأكرر أنني لم ألتق باستثناء واحدٍ فقط وإنما التقيت بباحثتين غارقتين في «المعلومات» دون تكوين معرفي وثقافي إنساني (يقوم على المعرفة الواسعة بكلاسيكيات الإبداع الإنساني خارج دوائر العلوم التطبيقية). وهو ما يجعل أمريكا - بشكل حتمي - تتورط في أخطاءٍ كبرى مثل وقوفها بكل ثقلها خلف الحركة الثيوقراطية في إيران خلال الستينات (لإقامة توازن وهمي مع حزب تودة الماركسي) ثم انتقالها لموقفٍ معاكس تماماً بعد ذلك. وكذلك مثال أفغانستان، الذي كانت الولايات المتحدة فيه وراء إنشاء وبروز القوى التي تقف الآن وراء «الخراب المهول» في أفغانستان...

وثمة أمثلة أخرى عديدة من زائير فى أفريقيا لجمهوريات الموز فى أمريكا الجنوبية لنظم قرون أوسطية بأكثر من قارة من قارات العالم.

ويبقى السؤال: وما العمل؟.. ولا جواب إلا بكلمة واحدة «الحوار». فالمسئولية مسئوليتنا نحن لكى نتواجد على الساحة الأمريكية ونعمل بأدوات العصر (كما يعمل الآخرون) ونواصل العمل والجهد التراكمى (مع العمل المشترك مع أوروبا التى تتسم بتوازن مختلف بين القوة والثقافة) فى محاولة لإنقاذ «عربة البشرية» من نزق سائق بالغ القوة المادية ومشوش الرؤية بسبب طفولته المعرفية وهزاله الثقافى. ولكن هل يعنى أى شىء مما ذكرته فى مستهل هذا الفصل من أن الذين يرفضون التسليم بأن هذه الإنجازات الستة هى حقيقة أعظم إنجازات الإنسانية كلها - هل يعنى رفضهم لذلك بسبب سلبيات الموقف الأمريكى منذ أصبحت الولايات المتحدة قوة عظمى رئيسية منذ سنة ١٩٤٥ وقوى عظمى وحيدة منذ سنة ١٩٩٠ - هل يعنى ذلك أنهم على حق أو أنهم تنطبق عليهم الكلمة العربية المأثورة (كلمة حق أريد بها باطل)؟ - فى يقينى أن هؤلاء الرافضين ينقسمون إلى أربعة فرق: أما الفريق الأول فيضم ما تبقى من معسكرات الاشتراكية الفكرية بسائر توجهاتها، وأما الفريق الثانى فيضم من درج الدارسون على تسميتهم بالأصوليين

الإسلاميين وهم فى الحقيقة مجرد حزب سياسى قرن أوسطى ولا علاقة لهم بالدين إلا استعمالهم للدين كستار ورداء جذاب كما استعملت اليهودية من طرف يهود علمانيين لتنفيذ المشروع الصهيونى وأما الفريق الثالث فيضم من جعلهم المناخ العام أعداء تلقائيين للحضارة الغربية بوجه عام وللولايات المتحدة بوجه خاص دون انطلاقهم من أيديولوجية اشتراكية أو أصولية وإنما من حقيقة بسيطة تتمثل فى شعورهم بفشل المشروع العربى النهضوى ثم المشروع العربى القومى وكونهم أسرى شعور جارف بأن ما يحدث لهم هو نتيجة مباشرة لتآمر الغرب عليهم وليس لوجود بذور وعوامل الضعف فى جانبهم وجانب مجتمعاتهم. وأما الفريق الرابع والأخير فيضم أنصار مشروع المجتمع المدنى.

أما أعضاء الفرق الثلاثة الأولى فإن رفضهم للإنجازات الستة لمسيرة التمدن الإنسانى إنما ينبع من اشتراكهم فى بعد واحد هو البعد الفاشى والذى يتسم به كل الذين يعتقدون أن منهجهم الفكرى هو منهج كامل بينما يدمغون منهج الحضارة الغربية بأنه منهج ناقص. والحقيقة أنه لا يوجد منهج إنسانى واحد كامل، وميزة الحضارة الغربية عنهم هنا أنها تعلم أنها ناقصة وأن إنجازاتها الستة الكبرى المذكورة هى أيضاً إنجازات ناقصة أى رهن التطور والنمو وإن كانت هناك عوامل فى كل الجبهات تعمل على تأجيل

أو تقليص نمو هذه الإنجازات. إن أعضاء الفرق الثلاثة الأولى يرفضون الإنجازات الستة بحجة رفضهم لمثلها الأول (الغرب بوجه عام والولايات المتحدة بوجه خاص) - وهم بذلك يظهرون بجلاء حقيقة اتسامهم بالفاشية إذ إنهم من جهةٍ لا يعرضون بديلاً أفضل من تلك الإنجازات الإنسانية الكبرى (الناقصة) وهم من جهة ثانية يخلطون بين الدعوة (الإنجازات الستة) والدعاة (الغرب بوجه عام والولايات المتحدة بوجه خاص) وهم من جهة ثالثة لا يظهرون اعتراضاً مماثلاً على حقائق في مجتمعاتهم كان الأحرى بهم أن يرفضوها بنفس درجة رفضهم لعدم مصداقية الدعوة الأمريكية للمبادئ الإنسانية الستة بسبب ما يعتري المسلك الأمريكي من ازدواجية وكيل بمكيالين وانتهازية كبيرة وتمييع للمبادئ عندما تتعارض مع المصالح.

أما الفريق الرابع فهو الفريق الوحيد الذى يقبل كون هذه الإنجازات الستة أعظم إنجازات الإنسانية دون أن يمنعه ذلك من رؤية انعكاسات سلبيات الغرب بوجه عام والولايات المتحدة بوجه خاص على تأصيل إنسانية هذه الإنجازات ولكنهم فى نفس الوقت يرون الأسباب الداخلية فى مجتمعاتهم والتي تعمل فى نفس الوقت على التقليص من ذبوع وشيوع وتعميق هذه الإنجازات الستة كإنجازات حضارية لكل البشر وأهم

تلك الأسباب الداخلية انعدام (أو ضآلة) الحريات العامة والديموقراطية وغياب فعاليات الحراك الاجتماعى والفساد السياسى والمالى بمعظم مجتمعاتهم .

إن كاتبَ هذه السطور يؤمنُ بضرورة توجيه النقد (بل وأشد النقد) للحضارة الغربية سواءً فى شقها الأوروبى أو فى شقها الأمريكى نقداً يهدف لإبراز جوانب النقص فى «إنسانية ومنطقية» دعوة الغرب للمبادئ الستة التى اعتبرتْها اعظم إنجازات الحضارة الإنسانية (والحضارة الغربية أيضاً). ولكننى أعتقدُ أن معظم الذين يمارسون هذا النقد من كتاب وأصحاب الأقلام والأكاديميين فى العالم الثالث إنما يمارسونه ليس بهدف الوصول بهذه المبادئ الستة لمستوى التطبيق الإنسانى الرحب على الكافة ومن أجل البشر بصفاتهم بشراً، وإنما بهدف الإبقاء على ما هم عليه وما هم فيه من نظم مخصصة للعصر والتقدم والإنسانية – نظم لا يهتمها فى كثير أو قليل أن تنمو هذه المبادئ الستة وتزدهر وتصبح حقوقاً لكل الإنسانية وليس لإنسان الحضارة الغربية الأبيض وحده. ولا يوجد دليل على صحة هذا الزعم أقوى وأظهر من كونهم من جهةٍ لا يدعون لهذه المبادئ على الإطلاق وأنهم من جهةٍ ثانيةٍ يقبلون (فى واقعهم) بالكثير مما يناقض ويناهض هذه المبادئ دون أن نسمع منهم نفس الاعتراض على معطيات واقعهم الخالية (فى كثير من الأحيان) من معظم مفردات هذه المبادئ الستة. ومعنى ذلك، أن هناك فارقاً مهولاً بين

من ينقد الغرب بوجهٍ عام وأمريكا بوجهٍ خاص لكونهما محاميين يتسمان بكثير من الزيف لمبادئ سامية يريدون أن تكون ثمارها العظمى لهم دون سواهم وبين من ينقد الغرب بوجهٍ عام وأمريكا بوجهٍ خاص لكى يُبقى على أحوال العالم الثالث كما هى زاخرة بكل ما يتنافى مع تلك المبادئ الستة والتي هى فخر مسيرة التمدن الإنسانى الأكبر - بل إن بعضهم يمارس هذا النقد لحساب بدائل مغلقة فى التأخر والتخلف ومخاصمة العصر والعلم والمدنية والإنسانية وتُعد لشعوبها عربة الرجوع إما للقرون الوسطى وإما لأسوار الشمولية التى ضيعت فى العديد من البلدان أجيالاً كاملة عاشت وماتت دون أن تنعم بأقل القليل من ثمار هذه المبادئ الستة - وكان ذلك لمصلحة قلة من الطغاة الأوتوقراطيين الذين حكموا باسم «الشعب» - ذلك «الكيان الهلامى» الذى لم يكن له وجود أبداً إلا فى الخطب الرنانة - أما على أرض الواقع فلم يكن هناك إلا أفراد يؤسء فقراء محرومون بالكلية من أبسط حقوق الإنسان ويمن عليهم بأنهم يطعمون ويعلمون ويوظفون ويؤجرون !

وإذا أردنا أن نتحول من «العموميات» إلى «الآليات» ، فإن السؤال الأهم يكون : وكيف يمكن أن نفصل بين إيماننا بقيمة وسمو هذه المبادئ الستة ورفضنا لكون الحضارة الغربية بوجهٍ عام وأمريكا بوجهٍ خاص هى «محامٍ زائف» عن أمور بالغة العظمة والإنسانية - والجواب الوحيد هو : بتعاظم وجود وأدوار هيئات المجتمع المدني.

بل إننا بذلك لا نضمن وجود هذا «الفصل الهام» بين إيماننا بسمو هذه المبادئ وبين إدانتنا لمن يتسم سلوكهم وهم يزعمون أنهم أكبر ممثلي هذه المبادئ بالازدواجية والزيف والانتهازية والميكيافيلية، بل إننا في نفس الوقت نوجد «التحصين الوحيد» لمجتمعاتنا من السقوط كلية في يد إحدى القوى التي يزعم قوادها أنهم «ملاك الحقيقة المطلقة»؛ فكل هؤلاء فاشيون ولا قبل لمجتمعاتنا بالتحصن من مضار استشرائهم في الحياة العامة إلا بالعمل الدءوب على تنمية المجتمع المدني ومنظماته وهيئاته - فالمجتمع المدني صاحب مصلحة لا شك فيها في العمل من أجل ترسيخ هذه المبادئ الستة وصاحب مصلحة لا شك فيها في حماية المجتمع من كل قوى الظلام والشمولية والتأخر - كما أنه - ثالثاً - صاحب مصلحة لا شك فيها في الدفاع عن الجوانب الإيجابية في خصوصياتنا (هويتنا) الثقافية.

(٤)

الولايات المتحدة ... ومستقبل العالم

فى جلسة حوار على شاطئ المحيط الأطلسى فى أبيدجان وبحضور عددٍ من أساتذة العلوم السياسية والشخصيات الثقافية العالمية تركز الحوار حول تفسير (أو محاولة تفسير) الموقف الأمريكى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وللآن من عددٍ كبير من نظم الحكم الفاسدة فى العالم الثالث، وما أدى إليه ذلك الموقف الأمريكى من نتائج وخيمة. وعلى سبيل المثال، فقد أيدت الولايات المتحدة رؤساء جمهوريات الموز فى أمريكا الجنوبية وشاه إيران وعددٍ من النظم التى لم يكن هناك شك أنها آيلة للسقوط - ولكن الولايات المتحدة كانت دائماً تساند الجانب الأسوأ. ويضاف إلى هذا (العك الأمريكى) موقف الولايات المتحدة خلال سنى الحرب الباردة والذى قام (فى عددٍ من الحالات) على مساندة الحركات السياسية الأصولية (التيوقراطية) ظناً من الولايات المتحدة أن هذا المارد (الأصولى) هو الذى سيلجئ المارد الآخر (الشيوعى). وقد أثبتت التجربة أن إخراج ماردٍ من قمقمه لا يمكن أن يعنى ضمان عواقب بروزه للسطح وانطلاقه من قيد القمقم. ومعلومٌ للكافة أن الثورة الإيرانية التى أبكت الولايات المتحدة

كثيراً كانت في سنواتٍ سابقة في «حُضن الولايات المتحدة» إبان هروب الخوميني إلى العراق ثم انتقل الخوميني (بالتحديد) للحُضن الفرنسي ولم يكمل بقاءه في «الحُضن الأمريكي». وفي عددٍ آخر من الحالات، تم استعمال المارد الثيوقراطي بهدف إحداث توازن مع ماردٍ آخر. ولعل أشهر حالات هذا اللعب غير المسئول، ما وقع في مصر في أوائل السبعينات عندما تم استعمال المارد الثيوقراطي للحد من سطوة المارد التابع لمصر الستينات - وقد أدى هذا اللعب غير المسئول لقيام المارد الثيوقراطي بمأساة المنصة والتي قُتل فيها أول الذين أخرجوا المارد الثيوقراطي من قمقه في مصر.

ولا شك عندي أن المارد الثيوقراطي الفلسطيني قد أخرج من قمقه لإحداث توازن مع قيادة حركة فتح للنضال الفلسطيني - إلا أن الذين أخرجوه سوف يكون طويلاً على تصرفهم غير العقلاني هذا.

وقد استمر الحوار طويلاً في محاولة لفهم هذا «العبث» في المسلك الأمريكي والذي يكاد يتكرر في حالاتٍ أخرى جديدةٍ عديدةٍ كل عام... وكان الذي أوحى بالحوار وجود المتحدثين في منطقةٍ من العالم ضيعها حكامها الطغاة الفاسدون في ظل تأييد قوي من الولايات المتحدة (موبوتو في زائير وغيره في مناطق أخرى مثل سوهارتو في أندونيسيا). وأذكر أنني كنت في تفسيرى مختلفاً عن معظم الحضور، فبينما رد البعض الظاهرة لضحالة الخبرة الدولية للولايات المتحدة وبينما رد البعض الآخر الظاهرة للسيطرة اليهودية على المقدرات

الأمريكية فقد كانت وجهة نظري أن المجتمع الأمريكي تحكمه اعتبارات تتعلق بمصالحه على المدى الطويل تحتم أن يكون النظام السياسي في الولايات المتحدة مسانداً للقوى القادرة على إحداث تطور تنموي في مجتمعاتها بما في ذلك التطور الديمقراطي والتنمية الاقتصادية لصالح الاعتبارات الاجتماعية الأساسية. ولكن بمحاذاة هذه الاعتبارات توجد اعتبارات أخرى تتعلق بمصالح المؤسسات الاقتصادية والتي هي في الغالب الأعم مصالح آنية (أي تتعلق بالمدى القصير) بصرف النظر عما سوف يحدث على المدى الطويل. وأضفت قائلاً: إن تاريخ سياسة الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يتجاذبها هذان الاعتباران فيجذبها أحدهم أحياناً للقيام بما يلبي المصالح الآنية للمؤسسات الاقتصادية ذات التأثير السياسي القوي (فتحدث المآسى التي ضربت أمثلة لها من قبل) وتجذبها (في حالات قليلة) اعتبارات المصالح طويلة المدى، فتتخذ الولايات المتحدة مواقفاً تتماشى مع «المثل العليا» بما يحير الدنيا (مثال: موقف الرئيس الأمريكي أيزنهاور من العدوان على مصر سنة ١٩٥٦).

وإذا كانت الاشتراكية العلمية قد ماتت بسبب أنها كانت تحمل بذور فنائها داخلها (عدم القدرة على تحقيق النجاح الاقتصادي) فإن العالم الذي يسمى بالعالم الحر وتقوده اليوم الولايات المتحدة يحمل أيضاً بذرة محتملة لفنائها وهي ذلك التناقض المروع بين المصالح الآنية

للقوى المؤثرة على القرار السياسى الأمريكى والمصالح طويلة المدى للمجتمع الأمريكى (وللعالم أيضاً).

وقد ختمتُ وجهة النظر هذه بقولى: إن هناك بوارق آمل أن يؤدى المناخ العام الذى ستفرزه الطفرة التكنولوجية وقفزة تكنولوجيا المعلومات الكونية وما قد (أقول: قد) يحدث من تطور إيجابى لمنظومة حقوق الإنسان وحماية البيئة (والتي لا تزال بدائية ومتضاربة التوجهات ومتسمة بعدم عدالة مهول) قد يؤدى هذا المناخ العام لتقوية اعتبارات المصالح طويلة المدى والتي طالما أجهضتها المصالح الآنية للوحدات الاقتصادية ذات التأثير المهول على صناعة القرار السياسى فى الولايات المتحدة. كما أننى أضفت: إن هناك دوراً مهماً للدول المحورية من بين دول العالم الثالث لتساهم بالاقتناع فى تقوية هذا المناخ العام المأمول - علماً بأن استمرار احتقان العلاقة بين هذه الدول المحورية فى العالم الثالث والولايات المتحدة الأمريكية هو أمرٌ يدعم بقاء الأحوال على ما هى عليه لصالح اعتبارات المصالح الآنية المدمرة لسيناريوهات السلام العالمى وهو ما سيكون بمثابة الجرثومة التى ستدفع العالم لصدمات واحتقانات وانفجارات قد تكون من أسباب انهيار الوضع العالمى الحالى وإنقلاب المسرح على رؤوس أكبر لاعبيه.

وقد ختم الحوار أستاذ فرنسى لامع للعلوم السياسية بجامعة باريس رقم «١» بقوله: إذن فإن تراجع الولايات المتحدة الأمريكية

كليةً عن نظرية أن هذه النظم الغريبة هي المانع لقدم الطوفان، إنما هو الوسيلة الوحيدة حقاً لتجنب الطوفان الذى تعمل المنظومة الحالية على تجنبه بالوسائل الكفيلة بالتعجيل بقدومه!

(٥)

نظرات فى سلبية الشعوب

السلبية كجزء من ثقافة الفقر :

هناك منظومتان لأثر الفقر على الشعوب، منظومة تولد التذمر والرفض والتعبير عن ذلك بشكل ظاهر، ومنظومة تولد «الرضا بما قسم القضا» - وهناك أسباب عديدة تؤدي إما للمنظومة الأولى وإما للمنظومة الثانية. والشعوب التي طال عهدُها بالاستبداد والقمع وتقديس الحكام والامتنان الشديد لهم هي الشعوب التي تعيش في ظل المنظومة الثانية مكتفية بسخريتها من الأمور العامة واللاعبين على مسرح الحياة العامة في الأحاديث الخاصة. وفي بعض الشعوب تأخذ هذه الآلية شكل إفراز النكات على السياسيين، وغالباً ما تكون هذه النكات مرآة لما كانت الشعوب تود أن تعبر عنه جهاراً ولكنها لفقدانها (لأسباب عديدة) سبل وإمكانية ذلك فإنها تترجم حقائق رأيها في شكل سخرية ونكات تبلغ أحياناً حد العبقرية في قدرتها على تكثيف الآراء والانطباعات في عبارات ومشاهد صغيرة. ومما لا شك فيه أن الحكام الطغاة يدركون بوضوح أن استقلال

شعوبهم الاقتصادي عنهم ووجود طبقة وسطى ذات استقلالية اقتصادية هما بوابة الجحيم بالنسبة لهؤلاء الحكام الطغاة، والتي من خلالها ستمر الشعوب من «أرض السلبية» إلى «أرض المشاركة والمساءلة» وهو آخر ما يرغب فيه الحكام الطغاة، فكيف لهم بأن يسمحوا بأسئلة علنية عن مصادر شرعيتهم وشرعية مزاياهم ومزايا مساعديهم (خدمهم في الحقيقة) .

السلبية والتعليم والعمل الجماعي :

تقوم النظم التعليمية الحديثة في المجتمعات المتقدمة على أساليب تربوية لا يكون المدرس فيها بمثابة جهاز إرسال (مُحاضر) ولا يكون التلميذ أو الطالب فيها بمثابة جهاز استقبال (مُستمع). وإنما تقوم على المشاركة والحوار وتبادل وجهات النظر وتقسيم التلاميذ إلى مجموعات تقوم بنفسها بالبحث عن الأجوبة والحقائق كما تقوم بتقديم خلاصات بحثها بنفسها بعد جلسات تشاور بين أعضائها وبعد أوقات تُقضى في المكتبات . ويؤدي ذلك لتأصيل «روح الفريق» وتعويد الأفراد على المشاركة الإيجابية والإيمان بأن لكل إنسان الحق في البحث عن الحقيقة بنفسه والتعبير عما يُحصّله من معارف (أيضاً بنفسه) ويتم كل ذلك في جو تشيع فيه روح السماحة واحترام حق كل إنسان في الاختلاف دون أن يكون معنى الاختلاف تقسيم الناس إلى فريق أعلى وفريق أدنى. كذلك يتم ذلك دون إضفاء

قدسية على المدرسين أو المؤلفين أو حتى القادة. وبسبب ذلك تتأصل قيمة روح العمل الجماعي (الفريق) والتي هي المصدر الأول لوجود مواطن إيجابى - والعكس صحيح، ففي ظل نظم التعليم القائمة على التلقين وكون العلاقة بين المدرس والتلميذ هي علاقة بين (مُرسل) و (مُستقبل) فإن روح العمل الجماعي تذبل ولا يُتاح لها النمو المنشود ويكون من الطبيعي أن تنمو في ظل ذلك (السلبية) وما تعنيه من تقاعس عن المشاركة في الأمور العامة بعد أن ترسخ في العقول والنفوس أن واجب كل منا أن «يستقبل» المادة التي يرسلها المدرس ويحفظها عن ظهر قلب ويقوم (بمفرده) بتفريغها على ورقة الإجابة.

كذلك فإنه عندما يكون النظام التعليمى قائماً على «كم المادة محل الدراسة» وليس «نوع القيم المراد زرعها في العقول»، وعندما يكرس النظام التعليمى (تقديس الحكام) و (الامتنان لهم)، وعندما تسود الثقافة والبيئة التعليمية روح البعد الواحد، فالصواب هو أمرٌ محددٌ بالذات، وليس روح التعددية وهي جوهر التمدن والتحضر والتقدم، وعندما تخلو برامج التعليم من تأصيل قيمة قبول النقد وتعلم النقد الذاتى، عندما تتوافر كل هذه الأبعاد في البرامج التعليمية والبيئة الدراسية فمن الطبيعي أن تكون مؤسسة التعليم قد شاركت بدور رئيسى في تدعيم السلبية عند من سيكونون في الغد القريب المواطنين الذين يتسمون بأكبر قدر من السلبية في مواجهة الحياة والشئون

العامّة والقضايا السياسية والمجتمعية بما في ذلك تقاعسهم المفهوم عن المشاركة في الحياة السياسية وكفرهم بجدوى ذلك ناهيك عن افتقارهم في المقام الأول لعنصر الاختيار والذي هو جوهر عملية المشاركة في الحياة السياسية .

السلبية وسيادة القانون :

تتشدد معظم النظم السياسية في العالم الثالث بأنها - دول سيادة القانون - وهو أمر يحلق في «سماء الكلام والتمنى» ولكنه غالباً لا يوجد في سماء الواقع. فمعظم هذه الدول تسود فيها القرارات الكبرى الصادرة عن «سيادة القوى العظمى للحكام» وهي قرارات تنبع من زوايا غير ديمقراطية وكثيراً ما تكون إما غير علمية وإما مساندة للفساد والانحراف والمصالح الشخصية مع غيبة شبه كاملة لسيادة القانون المتشدد بها بالحناجر لا بالمواقف بالأقوال لا بالأفعال. وفي ظل مناخ عام كهذا، لا يكون من المستغرب أن تتفشى السلبية، فالناس يشعرون بجدوى المشاركة في الأمور العامة عندما تكون حكومة بحق بسيادة القانون وعلى العكس فإنهم ينكمشون داخل ذواتهم ويتقاعسون عن المشاركة عندما تسود تصرفات الأقوياء النابعة من الهوى أو المصلحة وغالباً ما تكون غير ذات جدوى بالنسبة للمجتمع. وهكذا، فإن هناك علاقة طردية بين (عدم سيادة القانون) و (سلبية المواطنين).

سلبية المواطنين ونظم الحكم الأوتوقراطية :

تحدث معظم نظم الحكم غير الديمقراطية عن الشعب بصيغ تمجيدٍ مُبالغ فيها، وقد كان لنظامي هتلر وموسوليني السبق الأكبر في هذا المجال. وفي ظل هذه النظم يكون هناك (شعب) دون أن يعنى ذلك أن ألفاظ التمجيد و التفخيم و التعظيم التى تطلق عليه (أى على الشعب) تنطبق بنفس القدر على مفردات كلمة الشعب أى (المواطن). فنجد إلى جوار صيغ التمجيد والتفخيم للشعب العظيم والمعلم معاملات يومية للمواطنين من جهات الإدارة الحكومية تشبه معاملته الأسرى الذين توجد سياسة واضحة لكى يساموا سوء العذاب والهوان فى كل تعاملاتهم سواء فى الطريق العام أو مكاتب الإدارة أو مخافر الشرطة أو المستشفيات. وفى كل هذه الجهات لا نجد أن تعبيرات تمجيد الشعب العظيم و المعلم تتحول لمعاملات إنسانية متحضرة لمفردات كلمة الشعب أى - المواطن - بل نجد معاملات تشبه السخرة. ومعنى ذلك ببساطة أن نظم الحكم غير الديمقراطية تتشدد بمدح كائن معنوى غير موجود تسمية (الشعب). أما الشعب الحقيقى أى المواطنون فيلقون من نظم الحكم هذه و إداراتها من المعاملة ما يشبه معاملة المماليك للمصريين فى زمن من أكثر أزمنة تاريخنا ظلاماً حيث قمنا بأنفسنا ولأسباب خفية بشراء عبيد (المماليك) ثم وضعناهم

على سدة الحكم لكي يمارسوا فينا أشكالاً و أنماطاً من الطغيان يصعب تصورها وإن كانت قد سادت وشاعت وذاعت لقرون من تاريخنا غير البعيد ولا تزال آثارُ منها باقية في مناخنا الثقافي العام كما ذكر بإتقان كاتبٌ مصري مجيدٌ في كتاب له بعنوان (تراث العبيد).

السلبية وثقافة القطيع :

لا شك عندي أن النظم غير الديمقراطية قد تفرز جواً ثقافياً عاماً يمكن (من زاوية معينة) أن نطلق عليه «ثقافة القطيع». فالحكومة من جهة تتعامل مع الشعب كقطعان. والشعب من جهة يعتاد على ذلك فيسلك المواطنون أشكالاً عديدة من السلوك. تدخل كلها ضمن «سلوك القطعان» حيث تتوارى الفردية التي هي (مع الديمقراطية) أعظم إنجازات الحضارات الإنسانية وأساس كل ما يُقال عن حقوق الإنسان (بحق لا على سبيل تكدير البغض لنظم الحكم الطغيانية). ومن الواضح أن ثقافة القطيع لا يمكن أن تفرز إلا السلبية، فالإيجابية موقف فردي للإنسان بوصفه فرداً لا عضواً من أعضاء القطيع. وينسجم مفهوم القطيع ونظرة الحكومة للشعب كقطعان مع فكرة الشعب المجردة و المطلقة والتي لا تعني دائماً أن الشعب هو مجرد لفظٍ للتعبير عن مفرداتٍ مفصلة هي المواطنون. وهكذا تكتمل الصورة: فالطغيان يخلق كياناً وهمياً اسمه

«الشعب» (ليس هو بالضرورة المواطنين) ويخلق ثقافة القطعان وفي ظلها ينعم الطغاة بسلبية هائلة من المواطنين (أفراد القطيع) تبلغ قممتها عندما يكون السواد الأعظم من المتعلمين مخاصمين للمشاركة في أية انتخابات.

(٦)

نظرات فى المسألة القبطية

يعرفُ الكثيرون اهتمامي الفائق بالشأن القبطى وما تفرع عنه من تعمق فى دراسة تاريخ المسيحية فى مصرَ والتعرف على الموروث الثقافى القبطى بكل تفاصيله ودقائقه كذلك يعرفُ هؤلاء أن هذه الرحلة اقتضت أن أكون قريباً من مئات الأقباط بما فى ذلك عددٌ كبيرٌ من رموز الكنيسة المصرية. وقد طالبنى كثيرون من هؤلاء بأن أكتبَ وجهة نظرى فيما يمكن أن يُسمى بالمسألة القبطية والتي يقول البعضُ بأنها متأزمةٌ بينما يقول البعضُ الآخر بأنها وهمٌ من اختراع الخيال وأنه لا توجد مشكلة أو أزمة قبطية على الإطلاق.

وأود أن أبدأ بما سأشير إليه بعد ذلك بالعبارة الديباجة ، فأقول إن الحقيقة المؤكدة أن الأقباط هم (أو يجب أن يكونوا) مواطنون مصريون أصلاء بمعنى أنهم مصريون من الدرجة الأولى وأن هذا هو وطنهم وأنهم لا يعيشون فيه عالةً فى ظل تسامح الآخرين وإنما لهم ما للشركاء من حقوق ومكانة - وفارقٌ كبير بين الشريك ومن يُمن عليه .

فإذا كانت هذه العبارة التمهيدية محل اختلاف، فلا مجال لأى حوار لأنه سيكون بمثابة حوار الطُرشان: فكل من يعتقد أن الأقباط مواطنون من الدرجة الثانية وأنا نتسامح معهم فنسمح بوجودهم وقد يضيف آخرون أنه يجب أن تُطبق عليهم الجزية - فليس لأولئك أسوقُ هذا الحديث إذ إننى وإياهم مختلفان اختلاف المشرق عن المغرب، ومن باب العبثِ إضاعة الوقتِ فى حوار مع من يعتقد فى شىء من هذا. أما إذا كان القارئُ يُسلم معى بصواب العبارة الديباجة فى هذا المقال، فإنه يكونُ هناك مجال للحوار ولبحث الأمر على ألا ينوب أحدٌ عن الأقباط فى التعبير عن جوانب شكواهم - فليس من حق أية جهةٍ رسميةٍ أو غير رسميةٍ أن تقف وتقول: إنه ليست للأقباط فى مصر مشاكل أو شكاوى وإنما الذى يملك حق التعبير عن ذلك هم الأقباط أنفسهم . وعندما أكتبُ أنا هذه السطور فإننى أعكسُ ما سمعته مراراً وتكراراً من المواطن المصرى القبطى العادى والذى لا يمكن تصنيفه كمتنمرٍ أو آبقٍ أو مُبالغٍ فى الأمر لأننى أعرفُ مزاعمُ المُبالغين ولن أتطرقُ إليها فى هذا المقال وإنما أكتبُ ما لمستَه (وصدَّقته) خلال سنواتٍ طويلةٍ ممن يمكن وصفهم بأواسط الأقباط المعتدلين .

فمن جهةٍ، فإن هناك إجماعاً داخل المجتمع القبطى على أن كل ما يُحيط بقوانين وإجراءات ورسميات إنشاء كنائس جديدة أو ترميم أو إصلاح كنائس قديمة كان يخضع لأمر تخرج عن نطاق العقل -

وقد حدث بعض الانفراج فى هذا الأمر ولكنه فى اعتقاد معظمهم انفراج لا يُصاحبه إيمانٌ عميقٌ بفداحة الموقف الذى كان يُحيط بهذه المسألة ، ولا شك أن العلاج الوحيد المُرضى هو أن توجد قوانين تُنظم إنشاء دور العبادة (بصرف النظر عن اسمها : مساجد أو كنائس) وتضم قواعد منطقية وعقلانية تنطبق على الجميع - فليس من العقل ولا من المنطق أن يُحاط جانب بقيودٍ غليظة ويتمتع جانبٌ بحرية تصل إلى حدود الفوضى والخروج عن كل القوانين بينما يكون موقف البعض منهم هو الخوف والفرع . ولكن هل مشكلة الكنائس هى لب شعور الأقباط بوجود مضايقات أو أزمة؟ .. الجواب قطعاً بالنفى فهناك مشاكل أشد حدة مما يُعانى منه الأقباط من أجل الحصول على تصريح بإنشاء كنيسة جديدة - رغم عجزى الدائم عن فهم المضار التى يمكن أن تُحيط بأحدٍ من جراء إنشاء كنائس جديدة - فالكنائس إما دور للعبادة (لأصحابها) وإما مكان لمناسباتٍ مثل الأفراح أو الجنازات وهى من صميم الحقوق الإنسانية .

أما المشاكل الكبرى التى يُعانى منها الأقباط فيمكن أن تُوجز فيما يلى :

- وجود مناخ عام تشيع فيه فى بعض الأزمنة وفى بعض الأماكن روح التعصب التى يستشعرها القبطى بحساسية عالية وبمجرد ذكر اسمه .

- وهناك الشعورُ السائد بين الأقباط أن تمثيلهم في الحياة العامة والمناصب الكبرى قد انخفض تدريجياً خلال السنوات الخمسين الأخيرة حتى بلغ حد عدم انتخاب قبطي واحد في مجلس الشعب في سنة ١٩٩٥.

- وهناك أيضاً الأحداث المُحتقنة التي تقع بين الحين والآخر مثل أحداث الكُشح.

وفيما يلي بعض الملاحظات التحليلية على جوانب من الشعور القبطي بالتأزم من تلك المسائل:

- أما المناخ العام الذي توجد في كثير من مواقعه روحُ تعصبٍ بغیضةٍ، فهو أمرٌ لم يحدث بقرار حكومي أو سياسي وإنما جاء كنتيجةٍ طبيعيةٍ لهزيمة المشروع المصري النهوضي وما واكب هذه الهزيمة (لا سيما منذ يونيه ١٩٦٧) من تصاعدٍ للفكر والثقافة الأصولية والتي عرضت نفسها كبديل عن قادة المشروع النهوضي، ومع است شراء مفردات ثقافة هذا التيار (وهو التيار الذي قتل أنور السادات ونفذ العديد من الجرائم الأخرى) تشبع المناخ العام بروحٍ محافظةٍ بل ورجعيةٍ كان من المُحتم أن تُفرز موقفاً متعصباً من الأقباط. وكما قال مفكرٌ مصري مرموقٌ، فكلما انهزم المشروع النهوضي في مصر انعكس ذلك بالسلب على فريقين من أبناء مصر هما النساء والأقباط - والعكس صحيح، فمع ازدهار جو ثقافي

نهوضى تكون الآراء السائدة تجاه المرأة وتجاه الأقباط متحضرةً وموائمةً للعصر والتمدن. ولكن إذا كان من الظلم أن نقول إن النظام السياسى فى مصر اليوم هو سبب وجود هذا المناخ العام الذى ينتشر فى ظله فى بعض الأحيان وفى بعض المواقع «التعصب»، فإنه من الموضوعى أن نقول إن الحكومة كان ولا يزال بوسعها أن تفعل الكثير للحد من هذا العنصر السلبى (التعصب) فى مناخنا الثقافى العام من خلال ضرب المثل والقذوة ومن خلال برامج التعليم والإعلام فبوسع الحكومة من خلال ذلك التعامل الفعال والناجع مع «ثقافة التعصب». ولكننا نحتاج هنا لرؤية شاملة تبذر بذورها فى برامج التعليم كلها وفى وسائل الإعلام والأنشطة الثقافية بل وتبذر فى المنابر الدينية ، فلا أمل فى التقدم إذا وقفت المؤسسات الدينية الإسلامية موقفاً مناهضاً لمشروع ثقافى يهدف لاستئصال شأفة التعصب من مناخنا العام - وهنا فإن على الأزهر أن (يقاد) من طرف رؤية النظام لا أن (يقود)، فترك أى أمر لرجال الدين يعنى قبول انتشار ثقافة ثيوقراطية لا يمكن بالمنطق والتجربة أن تكون من أنصار ثقافة عدم التعصب والقبول العميق بحق الآخرين فى الاختلاف (وهنا فإننا نتحدث عن حالة واضحة من حالات الاختلاف فى ظل منظومة الوحدة).

وكاتبُ هذه السطور يعلم أن «الكلام» فى هذا الموضوع أسهل بكثير من «الفعل» - ولكنه أيضاً يعلم أن وظيفة «القيادة» (بالمعنى

الواسع ، أى كل القيادات التنفيذية العليا) هى بلورة الرؤية وأن تقود لا أن تُقاد. وأى زعم بأن النظام السياسي الحال فى مصر بطبيعته عدو لهذا الفكر هو زعم غير صحيح ، فالنظام لم يخلق - فى اعتقادى - روح التعصب وإنما «سكت» على وجودها زمناً طويلاً ثم اكتشف عن قرب أن الفكر الواقف وراء ثقافة التعصب هو العدو الأول للنظام وهو الذى أفرز حادثة المنصة وحادثة أديس أبابا وغيرها من الأحداث التى ما هى إلا «ذروة» ثقافة معينة.

وأما الشعور السائد بين الأقباط أن تمثيلهم فى الحياة العامة والمناصب الكبرى قد انخفض بشكل كبير خلال العقود الأخيرة، فتلك حقيقة تثبتتها مئات الإحصائيات ولا ينبغى أن تُفهم على أن النظام يقصد ذلك ولكن الحقيقة أن الحكومات المتوالية سمحت بتفاقم الظاهرة وأصبحت هذه الظاهرة السلبية يتعاظم حجمها فى ظل مناخ من عدم رؤيتها وهو ما يستحق الدراسة ، وإن كنت أعتقد أنه يُفسر بثقافة ذاعت وشاعت فى حياتنا العامة خلال العقود الأخيرة جوهرها إنكار المشكلات والحديث باصرار على أنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان وهى ظاهرة تخرج من رحم بُعد ثقافى آخر هو عدم قبول النقد وعدم تأصيل القدرة على ممارسة النقد الذاتى. وقد يندفع البعض قائلاً إن السبب الوحيد هو «سلبية الأقباط» وإنكبابهم على الأنشطة المالية - والحقيقة أن هذا من باب وضع الحصان أمام العربة ، فالأقباط سلبيون لا شك كما أنه لا ريب أنهم انصرفوا إلى

الأنشطة المالية والاقتصادية ولكن ذلك كان نتيجة لا مقدمة : نتيجة لانغلاق أبواب عديدة أمامهم وهم أصحاب الكفاءات الحقيقية التى لا يجوز لعقل أن ينكرها.

ورغم يقينى أن التحليل الوارد أعلاه سليم إلا أننى أعلم أنه ناقص : فكما أن هناك أبواباً عديدة مغلقة أمام أصحاب الكفاءات العالية من الأقباط فإن معظم هذه الأبواب أيضاً مغلق أمام أصحاب الكفاءات العالية بوجه عام ، فأساس اللعبة هو المشاركة فى المطبخ السياسى الذى تكون خلال العقود الأخيرة وهو مطبخ مُنْفَر بطبيعته لأصحاب الكفاءات إذ إنه يقوم على قواعد من الولاء الشخصى وغير ذلك من مفردات المطبخ السياسى المصرى المعاصر وهى مفردات طاردة لأصحاب الكفاءات وأصحاب الكبرياء.

أما الأحداث المُحتقنة التى تقع بين الحين والآخر مثل أحداث الخانكة ومروراً بعشرات الأحداث حتى نصل إلى مآسى الكشح الحديثة فإنها ناجمة عن عناصر واضحة لعل أهمها ما يلى :

- الرغبة فى تصغير حجم ما يحدث خوفاً من آثار انعكاس الحقيقة على سمعة مصر - والحقيقة أن سمعة مصر تُخدم بمواجهة الحقيقة لا بإدارة الظهر لها.

- تفشى ثقافة تجاهل المشكلات والتغنى بالإنجازات ومدح الذات.

- عدم أخذ العبرة من الجهود المخلصة التي بُذلت في دراسة وتحليل مثل هذه الأحداث وأشهر الأمثلة على ذلك عدم الاستفادة من التقرير المشهور بتقرير الدكتور العطيفي عن أحداث من هذا النوع وقعت في السبعينات وكان يمكن الاستفادة القصوى منها لولا ذبوع ثقافة أن ما حدث أمرٌ بسيط حرضت عليه قوة خارجية تريد السوء بمصر.

وفي كل الأحوال فإننا ندعو لا لتوجيه اتهام أو لوم لأحد وإنما لدراسة موضوعية محايدة تهدف (مثل دراسة الدكتور العطيفي) للوقوف على عناصر ما يحدث ولا تهدف للقول بأن الحكومة تضطهد الأقباط فليس من الحكمة أو العقل أن يكون هذا هو الهدف كما أنه ليس من الحكمة والعقل أن يُقال إن كل شيء على ما يرام.

ولعل لا أجد شيئاً أختتم به هذا المقال أفضل من القصة التالية: في حوار عن المسألة القبطية سألني أحد الحضور عن احتياجات الأقباط ومطالبهم فبدأت بالمطلب الثاني ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس... وعندما سألني عن المطلب الأول قلت له إن ما يحتاجه الأقباط أولاً وقبل كل شيء هو (حُسن اجتماعي) بمعنى أن يشعروا أن هناك رغبة عميقة في الاستماع إليهم وإلى شكواهم ومشكلاتهم من موقع المحبة والتعاطف والإيمان بأنهم شركاء في هذا الوطن وليسوا أقلية من الدرجة الثانية عليها أن تقبل وتقنع بعطايا الأغلبية. ولعل

لا أتجاوز الموضوعية إذ أقول إن دراسة حالة ونموذج سعد زغلول وعلاقته بالأقباط يمكن أن تكون نقطة بداية رائعة لمن يرغبون في حل أصيل وكامل فقد كان سعد زغلول معبود الأقباط لأسباب عديدة من صناعته وتصميمه هو (وأشير هنا إلى مقال قديم لي نُشر بجريدة الأخبار يوم ١٩ فبراير ١٩٨٧ بعنوان (سعد زغلول ووحدة عنصرى الأمة المصرية) والذي نُشر بعد ذلك في كتابي «الأصنام الأربعة»).

مؤلفات طارق حجي

- ١ - أفكار ماركسية في الميزان . (١٩٧٨)
- ٢ - الشيوعية والأديان . (١٩٨٠)
- ٣ - تجربتي مع الماركسية . (١٩٨٣)
- ٤ - ما العمل ؟ (١٩٨٦)
- ٥ - الأصنام الأربعة . (١٩٨٨)
- ٦ - ثالث الدمار . (١٩٩٠)
- ٧ - مصر بين زلزالين . (١٩٩١)
- ٨ - التحول المصيري . (١٩٩٣)
- ٩ - نظرات في الواقع المصري . (١٩٩٥)
- ١٠ - نقد العقل العربي . (١٩٩٨)
- ١١ - الثقافة أولاً وأخيراً . (٢٠٠٠)
- ١٢ - قيم التقدم . (٢٠٠١)

إشترك في سلسلة اقرأ تضمن وصولها إليك بانتظام

الإشتراك السنوى :

- داخل جمهورية مصر العربية ٣٦ جنيهاً

- الدول العربية واتحاد البريد العربى ٥٠ دولاراً أمريكياً

- الدول الأجنبية ٧٥ دولاراً أمريكياً

تسدد قيمة الإشتراكات مقدماً نقداً أو بشيكات بإدارة الإشتراكات بمؤسسة

الأهرام بشارع الجلاء - القاهرة.

أو بمجلة أكتوبر ١١١٩ كورنيش النيل - ماسبيرو - القاهرة.

العلم الحديث . .
الطريق إلى الله
د . منصور حسب النبى



فهرست الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٧
الفصل الأول : ملاحظات جوهرية حول موضوع	
«قيم التقدم»	١١
الفصل الثاني : أهم قيم التقدم	١٩
١- الوقت	٢٠
٢- ثقافة النظم «لا ثقافة الأشخاص»	٣١
٣- الإتقان	٣٨
٤- غرس قيمة التعددية	٤٣
٥- نقد الذات والتجويد المستمر	٤٧
٦- الإيمان بعالمية المعرفة	٥١
٧- قيم العمل الحديث (أو قيم التقدم الإداري)	٥٥
الفصل الثالث : قيم التقدم - المنبع والهوية	٧٦

٨١	الفصل الرابع : قيم التقدم والخصوصيات الثقافية
٨٧	الفصل الخامس : قيم التقدم وبناء مجتمع قوى
٩١	● فصول أخرى
٩٢	١- خواطر رحلة أمريكية
١٠٣	٢- تعليم عصرى أو الطوفان
١١٤	٣- البشرية.. وأمريكا.. ومسيرة التمدن
١٢٨	٤- الولايات المتحدة ومستقبل العالم
١٣٣	٥- نظرات فى سلبية الشعوب
١٤٠	٦- نظرات فى المسألة القبطية
١٤٩	مؤلفات طارق حجي

رقم الإيداع	٢٠٠١/١٧٦٤٥
الترقيم الدولى	ISBN 977-02-6235-8

١/٢٠٠١/٧٢

طبع بمطابع دار المعارف (ج . م . ع .)

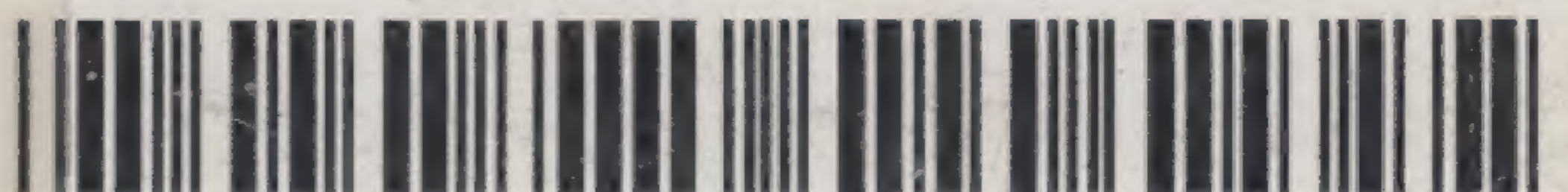


بينما يفرق المفكرون بين الثقافات والحضارات فإن
المفكر المصرى طارق حجى يقدم نظرية جديدة تقوم
على وجود ثلاث كيانات: الأفق الأعلى أفق الإنسانية
والأفق الأوسط أفق الحضارات والأفق الأدنى أفق الثقافات،
ويرجع المؤلف قيم التقدم لأفق الإنسانية أى المحصول
التراكمى للإنسانية وليس لحضارة بذاتها ويقول إنه
وإن كان الواقع يخدم مسار صدام الحضارات إلا أنه يرى
أن مساراً ثانياً يمكن أن توضع عليه البشرية وهو مسار
تعايش الحضارات ولكن بينما نسير صوب صراع
الحضارات بفعل انقطاع الحوار فإننا يمكن أن
نتجه لتعايش الحضارات إذا حدث تفعيل للحوار
ويرى المؤلف أن أدبيات هذا الموضوع مثل أعمال
هانتينجتون وكيندى وفوكاياما وهى كتابات
صحفية ذات دوافع سياسية أكثر من كونها أعمالاً
فكرية رصينة ولكنها مع ذلك تؤثر بشدة على
صناع القرارات الكبرى .



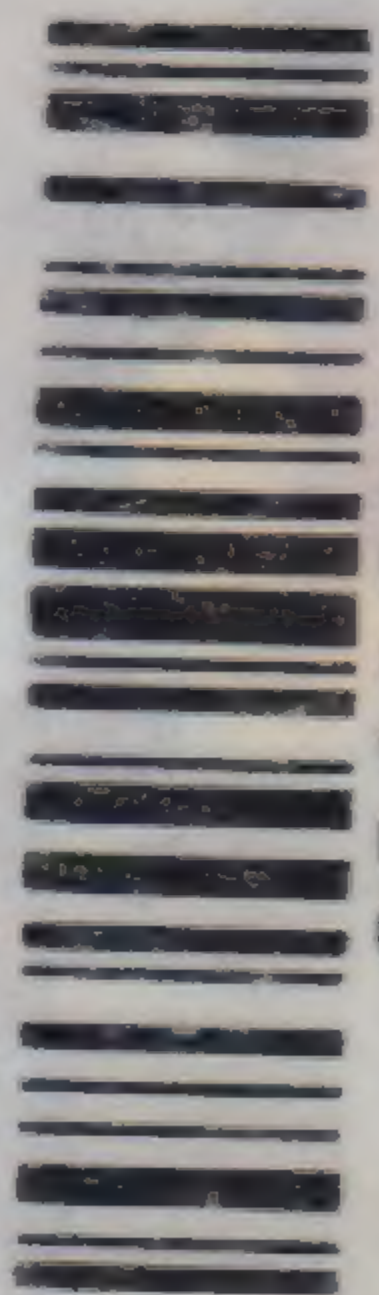
دارالمعارف

٤٠٧٣٠٥/٠١



Bibliotheca Alexandrina

مكتبة الإسكندرية



0312553